

ملف العدد: الأزمة اللبنانية

ملف العدد

الأزمة اللبنانية في أبعادها الاقتصادية والسياسية والأمنية

د.أيمن عمر

أكاديمي لبنانى وباحث في الشأن الاقتصادي

يعتبر نقض الاتفاق النووي الإيراني- الأميركي في مايو/أيار ٢٠١٨ هو التاريخ المفصلي في بدء الأزمة في لبنان، بعد أن شهد لبنان حالة من الستاتيكو اقتضتها ظروف المرحلة السابقة بوجود اللاجئين السوريين على أراضيه جراء الأحداث السورية في العام ٢٠١١ إثر ما يُعرف ب»الربيع العربي». وقد مرّت الأزمة اللبنانية منذ ظهورها إلى العلن مع حراك ١٧ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٩ بتطورات عديدة، وصلت في مداها إلى حافة الانفجار والذي يمكن أن يهدد الدولة اللبنانية ككيان بجميع مؤسساته. وإذ تدلّ جميع المؤشرات الاقتصادية والمالية والنقدية عن عمق هذه الأزمة وتداعياتها الاجتماعية والمعيشية مع تزايد نسب الفقر والبطالة والهجرة والانتحار والسرقة والتحلل المجتمعي، حيث وصل حال معظم اللبنانيين إلى حالة من القهر النفسي والموت المعنوي وهم يعيشون يومياً ولحظة بلحظة واقعاً اجتماعياً ومعيشياً مأساوياً: من طوابير محطات الوقود والخبز إلى الأدوية المفقودة والتقنين الكهربائي مع الغلاء الفاحش للأسعار، وانتهاء زمن الرفاهيات والكماليات. وقد دخل عامل جديد في قاموس الأزمة اللبنانية وهو العامل الأمني مع تزايد نسبة التفلت الأمني الناتج عن غياب سلطات الدولة والواقع المعيشي الكارثي. وأصبح الأمن الاقتصادي وما له من تأثير على الأمن المجتمعي على المحك، بحيث لم يعد بإمكان الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية من

تلبية احتياجاتهم الأساسية وتغطية المصاريف الإلزامية بشكل مستدام يحترم كرامتهم. واختلّت ميزانية الأسر في توفير الاحتياجات الأساسية: الطعام والماء واللباس وأدوات النظافة الشخصية، بالإضافة إلى القدرة على تغطية مصاريف الرعاية الصحية والتعليم[١].

وإن ما يغذّي الانهيار هو الاشتباك والتناحر بين القوى السياسية واستغلال الأزمة لتحقيق أجندات ومشاريع سياسية كلّ وفق رؤيته. ويمكن إضافة منظومة القيم الأخلاقية والثقافة الاقتصادية لبعض الأفراد من الشعب اللبناني والتي تعتبر من أهم العوامل التي تساهم في تعميق الأزمة، وهي منظومة قائمة على الجشع والطمع والربح السريع والاحتكارات، حيث رسّخت الاقتصاد الأسود كاقتصاد أساسي في الحياة العامة من المضاربات في صرف الليرة اللبنانية وتهريب السلع المدعومة إلى الخارج، إلى احتكار بعض السلع لرفع أسعارها وغيرها من الأمور.

تطورات الأزمة اللبنانية الحالية بأبعادها الثلاثة: الاقتصادية، السياسية والأمنية هي ما تتناوله هذه الورقة البحثية، متضمنة الأزمة الاقتصادية وتداعياتها الحياتية، كما تسلط الضوء على الواقع السياسي الداخلي بارتباطاته الخارجية، بالإضافة إلى حالة التفلت الأمني المستجدّة على الساحة اللبنانية بفعل الأزمة.

الأزمة الاقتصادية وتداعياتها المعيشية

– الأزمة الأسوأ حدّة: صُنّفت الأزمة في لبنان من بين الأزمات العشر عالمياً وربما من بين الأزمات الثلاث، الأكثر حدةً عالميّاً منذ أواسط القرن التاسع عشر بحسب تقرير البنك الدولي المعنون «لبنان يغرق: نحو أسوأ ٣ أزمات عالمية» الصادر في حزيران ٢٠٢١، وهي حقيقة ملموسة يعيشها اللبنانيون في حياتهم اليومية عبر صعوبة تأمين أبسط متطلبات المعيشة اليومي. يقدّر البنك الدولي الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠٢٠ بحوالي ٣٣ مليار دولار بنسبة انكماش ٢٠,٣٪ عن العام ٢٠١٩[٢]. هذا الانخفاض الكبير في حجم الاقتصاد أكبر من دولة بحجم لبنان ومقدراته الاقتصادية على تحمّله، وهو يعكس حقيقة الأزمة وتداعياتها على كافة المستويات. هي الأزمة الأسوأ لأنها شملت كل



القطاعات دون استثناء، وزادت من نسبة الفقر خلال فترة قياسية، وهددت اللبنانيين في كل مناحي حياتهم المعيشية من غذاء وطبابة وتعليم وأمن اجتماعي. وقد بلغ معدل الفقر (الغذائي) المدقع ٢٢٪، ومعدل الفقر الكلي ٤٥٪ في العام ٢٠٢٠، ويعني هذا أن قرابة ١,٧ مليون شخص (٣٥٠ ألف أسرة) يعيشون تحت خط الفقر، منهم ٨٤١ ألف شخص (١٥٦ ألف أسرة) تحت خط الفقر الغذائي، ١٢٪ منهم أسر تعولها نساء[٣].

وفي أحدث تقرير للأسكوا [٤]عن لبنان في ٣ سبتمبر/أيلول ٢٠٢١، تضاعفت نسبة الفقر المتعدد الأبعاد في لبنان من ٤٢٪ في عام ٢٠١٩ إلى ٨٢٪ من مجموع السكان في عام٢٠٢١ . وبلغ عدد السكان الذين يعانون من الفقر المتعدد الأبعاد أربعة ملايين نسمة تقريباً، بلغت نسبة الفقر المدقع المتعدد الأبعاد ٣٤٪ من مجموع السكان في عام ٢٠٢١، أي ما يعادل ٤٠٪ من مجموع الفقراء. بلغت نسبة التضخم في لبنان ٢٨١٪ في الفترة بين يونيو/ حزيران ٢٠١٩ ويونيو/ حزيران ٢٠٢١ . ونتيجة لهذا التضخم، قفز خط الفقر ليتجاوز الحد الأدنى للأجور(٦٧٥ ألف ليرة لبنانية)، وأفضى ذلك إلى ارتفاع نسبة الفقر المادي من ٢٩٪ عام ٢٠١٩ إلى ٥٥٪ عام ٢٠٢٠ حتى بلغ ٧٤٪ عام ٢٠٢١[٤].

- **الأمن الغذائي** في خطر: مع التدهور المستمر لسعر صرف الليرة انخفضت القدرة الشرائية للرواتب أكثر من ٩٠٪، وارتفع مؤشر أسعار استهلاك المواد الغذائية في حزيران الماضي ١٢٢٣,٤٧٪ بمعنى ارتفاع أسعار المواد الغذائية ١٢ ضعفاً عن تلك في حزيران ٢٠٢١ وفق سعر صرف حوالي ١٧٠٠٠ ليرة للدولار، وهذا ما يهدد الأمن الغذائي للأسر[٥]. وقد ارتفعت كلفة السلة الغذائية والاستهلاكية لأسرة مؤلفة من ٥ أفراد من ٤٥٠ ألف ليرة شهرياً الى ٢,٥ مليون ليرة أي ارتفاع بنسبة ٤٥٥٪.[٦]. وها هي المجاعة تطرق الأبواب إذ إن ٧٧ ٪ من الأسر تفتقر الى ما يكفي من طعام أو ما يكفي من المال لشراء الطعام[٧].

بين تموز ٢٠١٩ وتموز ٢٠٢١، زادت أسعار ١٠ سلع غذائية أساسية أكثر من ٧٠٠٪ وإن كلفة الغذاء بالحد الأدنى لأسرة مكوّنة من ٥ أفراد أصبحت تقدّر شهرياً

بأكثر من ٣,٥ مليون ليرة لبنانيّة، من دون احتساب كلفة المياه والغاز والكهرباء، وهي بدورها في ارتفاع باهظ، أي بنحو خمسة أضعاف الحدّ الأدنى للأجور. وستجد الأكثرية الساحقة من الأسر في لبنان صعوبة في تأمين قوتها بالحدّ الأدنى المطلوب من دون دعم عائلي أو أهلي أو من دون مساعدة مؤسسات الإغاثة(٨).

- **رفع الدعم عن السلع**: منذ بدء الأزمة، قامت السلطات اللبنانية بعملية دعم للسلع والمواد وخاصة الأساسية منها بحجة مساعدة المواطنين على مواجهة الأزمة والتخفيف من وطأتها، وذلك نتيجة التدهور الدراماتيكي في سعر صرف الليرة اللبنانية، والتضخم المفرط قي أسعار السلع والخدمات. وهي سياسة تقوم على توفير نسبة معينة من الدولارات للمستوردين عبر مصرف لبنان لتمويل عمليات الاستيراد، وهي على الشكل التالي: ٩٠٪ للمواد الغذائية، ٨٥٪ للمحروقات، ٩٠٪ للأدوية، بحيث يحصل المستورد وفق هذه النسب على الدولارات من مصرف لبنان وفق سعر الصرف الرسمي ١٥٠٧,٥ ليرة لبناني لكل دولار (يدفع المستورد ١٥٠٧,٥ ليرة لبنانية مقابل كل دولار يحصل عليه من مصرف لبنان)، ويؤمّن باقي الدولارات أي نسبة ١٠٪ و١٥٪ من السوق الموازية حسب السعر السائد (يتراوح صعوداً وهبوطاً حسب تطورات الاحداث، إلى حدّ وصوله في شهر أغسطس/آب ٢٠٠٠٠ ليرة للدولار). ولكن هذه السياسة أثبتت فشلها ولم تحقق المرجو منها بسبب سوء إدارة عملية الدعم، وعمليات تهريب البضائع المدعومة إلى خارج لبنان لتحقيق أرباح خيالية منها، بالإضافة إلى تفريغ السلع المدعومة في أكياس عادية لبيعها بأسعار مرتفعة وجني الأرباح المضاعفة. هذا الأمر أدى إلى استنزاف احتياطي مصرف لبنان من الدولارات بحيث وصل إلى عتبة الاحتياطي الإلزامي(٩) المقدر بحوالي ١٥ مليار دولار، مما دفع البنك الدولي إلى وصف سياسة الدعم بالفاشلة والمُشوّه والمُكلف والتراجعي. فبدأت السلطات بالتوجه إلى رفع الدعم التدريجي عبر تحديد أسعار صرف مختلفة وهي: ٤٨٠٠ المواد الأولية للأدوية، ١٣٦٥٠ الأدوية، ٨٠٠٠ المحروقات، بمعنى توفير الدولارات للمستوردين وفق أسعار الصرف هذه، مما أحدث مزيداً من ارتفاع الأسعار وزيادة حدّة الأزمة واستفحالها. ومع رفع الدعم نهائياً،



أي عدم توفير الدولارات للمستوردين حسب سعر الصرف الرسمي من قبل مصرف لبنان، عندها سيشتري هؤلاء الدولارات بحسب سعر الصرف المرتفع في السوق الموازية مما سيؤدي إلى مزيد من انفلاش الأسعار وتهديد الأمن الاقتصادي والاجتماعي.

- **البطاقة التمويلية**: لتفادي تداعيات رفع الدعم وبسبب فشل سياسة دعم السلع التي استفاد منها التجار والمحتكرون والمهرّبون، تقترح السلطات المعنية استبدالها بسياسة دعم المواطنين مباشرة عبر توفير مبلغ مالي نقدي شهري للعائلات الأكثر فقراً عن طريق «البطاقة التمويلية». يعتمد المسؤولون في تمويل البطاقة التمويلية على مشروع البنك الدولي «شبكات الأمان الاجتماعي» للأسر الأكثر فقراً بقيمة ٢٤٦ مليون دولار وهو عبارة عن قرض(١٠)، وحصة لبنان في صندوق النقد الدولي ٦٣٣,٥ مليون من حقوق السحب الخاصة أي حوالي ٨٦٠ مليون دولار والتي حصل عليها فعلياً في ٢ أغسطس/آب، بالإضافة إلى هبات متوقعة من الاتحاد الأوروبي [١١]. ورغم إقرار المجلس النيابي للبطاقة التمويلية في ٢٠ أغسطس/آب ووجود خطة حكومية لتطبيقها وإطلاق مشروع هذه البطاقة عبر وزير الشؤون الاجتماعية، إلا أن تنفيذ هذا المشروع دونه عدة عقبات في مقدمها تأمين التمويل اللازم للبطاقة لتمويل كامل المشروع بالإضافة إلى آليات تنفيذها منها: تحديد الأسر المستحقة، طريقة الدفع، عملة الدفع وغيرها. إن البطاقة هذه تنعى النموذج الحر للنظام الاقتصادي اللبناني وتكرّس بشكل رسمي الهوية الجديدة السائدة القائمة على التسوّل والطوابير وغياب الرفاهية والإحباط النفسي وقتل الطموح، وبالتالي دفن عصر الرفاهية المزيّفة التي عاشها اللبنانيون لعقود من الزمن. وقد تتحول هذه البطاقة إلى أداة انتخابية مع اقتراب الاستحقاق الانتخابي، لتصطف طوابير البطاقة على أبواب مكاتب الزعماء وتُضاف إلى طوابير المحروقات والخبز والمياه.

- **الأطفال في خطر**: لأول مرة في تاريخ الأزمات في لبنان، تطال الأزمة الحالية الأطفال بشكل مباشر وتهدد الأجيال الصاعدة، وهم مهددون بالمجاعة، والمؤشر الواضح على المجاعة أنه أكثر من ٣٠٪ من الأسر في لبنان لديها طفل واحد على الأقل، تخطّى إحدى وجبات الطعام الأساسية أو نام بلا عشاء. ولا يقتصر تهديد مستقبل أطفال لبنان



على الناحية الصحية والتغذية فحسب، وإنما يشمل التعليم والصحة النفسية إذ إن ٨٠٪ من هؤلاء الأطفال أصبحوا أسوأ حالاً مما كانوا عليه في بداية عام ٢٠٢٠، و٣٠٪ من الأطفال لا يتلقون الرعاية الصحية الأولية التي يحتاجون إليها[١٢].

- **انهيار قطاع التعليم:** يعتبر قطاع التعليم في لبنان من القطاعات الأساسية حيث يساهم بنسبة ٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وقد وقع قطاع التعليم أمام مطرقة الانهيار الاقتصادي، ولبنان معرّض لاستنزاف الرأسمال البشري فيه وهو أحد أهم المقدرات الاقتصادية فيه، وتعرّض الأجيال الصاعدة إلى خطر البطالة والهجرة. فقد أشار تقرير البنك الدولي في حزيران ٢٠٢١ إلى أن انخفاض مستويات التعلّم وعدم التوافق بين المهارات واحتياجات سوق العمل يعرّض مستقبل الأجيال الصاعدة في لبنان للخطر[١٣]. هذه الأزمة دفعت الكثير من الأسر إلى التأقلم والتكيّف مع الأزمة على حساب مستقبل أبنائهم وتعليمهم، فقامت بإيقافهم عن المدارس وإرسالهم إلى العمل، حيث أرسلت ٩٪ من الأسر أطفالها الى العمل وعمدت ١٥٪ من الأسر الى إيقاف أطفالها عن التعليم وأكثر من ٤٠٠ ألف طفل خارج المدرسة[١٤].

- **أزمة موارد الطاقة:** منذ انتهاء الحرب الأهلية في العام ١٩٩٠، يشهد اللبنانيون تقنيناً للتيار الكهربائي حيث يعتبر هذا القطاع أصل المشاكل في الأزمة اللبنانية، لأن أكثر من ٤٥٪ من الدين العام سببه هذا القطاع. وقد اشتدت قساوة التقنين الكهربائي منذ شهر تموز الفائت بسبب عدم القدرة على استيراد الفيول المطلوب لتغذية التيار، واشتدت حاجة اللبنانيين أكثر وأكثر إلى التغذية من اشتراكات المولدات الخاصة. ولكن أيضاً بسبب نفاذ مادة المازوت وهي أهم مورد حيوي، خضعت المولدات الخاصة للتقنين، الأمر الذي أثّر على الماكينة الاقتصادية وحركة الإنتاج. وانعكست تداعيات فقدان مادة المازوت على كل القطاعات دون استثناء الطبية والاستشفائية، المنشآت السياحية والاقتصادية....إلخ. وقد حذّر قسم برنامج الأمن الغذائي في الجامعة الأميركية في بيروت من مخاطر نقص الوقود على القطاع الزراعي، نظراً لعدم قدرة المزارعين على ريّ حقولهم في هذا الوقت الحرِج من موسم الإنتاج ما يُرتّب آثاراً سلبية على إنتاج الغذاء المحلي والصادرات الغذائية[١٥].

- **المياه**: وصلت الأزمة إلى حدّ أن اللبنانيين معرضون لخطر الحصول على المياه الصالحة للشرب وهي ستشمل أكثر من أربعة ملايين شخص، من بينهم مليون لاجئ. إن شبكة إمدادات المياه في لبنان مهددة بالانهيار، ومن المتوقع أن تتوقف معظم محطات ضخ المياه تدريجياً في مختلف أنحاء البلاد في غضون الأسابيع القادمة. والسبب هو حاجة هذه المحطات وامدادات المياه للصيانة التي تحتاج إلى الدولارات وهي غير متوفرة لهذا الغرض، ومن الأسباب أيضا انهيار شبكة الكهرباء، ومخاطر ارتفاع كلفة المحروقات [١٦].

البُعد السياسي للأزمة

إن البحث عن مسبّبات الانهيار الاقتصادي وانزلاق الوضع المعيشي نحو الكارثة، يدفعنا أن نضع على بساط البحث والتدقيق الأزمات السياسية الكبرى. فلا يمكن لأي انهيار اقتصادي أن يحدث دون خلفية سياسية، والمثال التاريخي انهيار النمور الآسيوية في نهاية التسعينيات من القرن الماضي.

تتداخل عوامل عدة في الأزمة اللبنانية تأتي السياسة في مقدمتها، بحيث تتشابك صراعات المنطقة مع الاشتباك السياسي الداخلي لتعطي الأزمة بُعداً أعمق وأقسى.

- **صراعات المنطقة**:لا يمكن فصل ما يجري في لبنان عن صراعات المنطقة والإقليم، ولطالما كان لبنان ساحةً لهذه الصراعات وأسيراً لتوازنات المنطقة. تجلّت بوضوح عقب نقض الاتفاق النووي الإيراني- الأميركي واشتداد العقوبات على حزب الله والتي تلظّى بنيرانها كل الداخل اللبناني شعباً ومؤسسات خاصة ورسمية. هناك عدة عوامل تجعل من لبنان في قلب هذه الصراعات حالياً، وهي:

• الترسانة العسكرية والصواريخ الذكية التي يمتلكها حزب الله التي تهدد الكيان الإسرائيلي وكل مشاريع الصلح أو التطبيع.

• صراع مشاريع الغاز والنفط بين القوى الإقليمية والدولية في شرقي المتوسط، ويعتبر لبنان في قلب هذا الصراع.



- صراع المرافئ ودورها المستقبلي في الصراعات الاقتصادية، وموقع لبنان الجغرافي ضمن مسار طريق الحرير.
- موقع لبنان الاستراتيجي في إعادة إعمار سوريا المتوقع، وتسابق شركات عالمية كبرى في اغتنام حصة من مشاريع الإعمار.
- صراع النفوذ في الداخل اللبناني بين عدة قوى إقليمية ودولية: فرنسا، إيران، تركيا، المملكة العربية السعودية، الولايات المتحدة الأميركية وروسيا الاتحادية.

تُظهر تطورات الأحداث في سوريا واليمن والعراق أن مخاض المنطقة في مراحله الأخيرة، وأن إنتاج تسويات لإعادة ترتيب المنطقة هي سمة المرحلة القادمة، ومن ثم فإن لبنان سيكون جزءاً من هذه التسويات. وما نشهده من اشتداد الأزمة في الداخل اللبناني هو أحد ارتدادات هذه الصراعات ومرحلة ما قبل التسويات. وإن انتظار نتائج محادثات فيينا لإعادة إحياء الاتفاق النووي التي انطلقت في أبريل ٢٠٢١، هي المفصل في تحديد معالم وخريطة المنطقة وبالتبعية يتضح موقع لبنان منها وتتحدد هويته ودوره المستقبلي، عندها تبدأ الأزمة بالانحسار والاقتصاد والمالية العامة بالتعافي.

- **المشهد السياسي الداخلي**:كلما اشتدت الأزمة السياسية انعكست مزيداً من الانهيار الاقتصادي، إذ تظهر آثارها بالدرجة الأولى على سعر صرف الليرة اللبنانية، لما ثبت من رابط قوي بين الوضع السياسي وتأثيراته النفسية على سعر الصرف. والدليل على ذلك أنه قبل تكليف الرئيس سعد الحريري بتشكيل الحكومة وصل الدولار إلى ٨٨٠٠ ليرة لبنانية في ٨ أكتوبر ٢٠٢٠، وعند الحديث عن تكليفه بدأ بالانخفاض، ووصل بعد تكليفه بيومين إلى ٦٤٥٠ ل ل بانخفاض ٢٣٥٠ ليرة بنسبة ٢٦,٧٪، ثم عاد إلى الارتفاع مع التعقيدات السياسية واشتدادها، ونفس الأمر حدث عند تكليف الرئيس نجيب ميقاتي وعند إصدار مراسيم تشكيل حكومت بتاريخ ١٠ سبتمبر ٢٠٢١

بعد استقالة حكومة «في مواجهة التحديات» برئاسة حسان دياب عقب انفجار مرفأ بيروت في ٤ أغسطس٢٠٢٠، ازداد المشهد السياسي تعقيداً ما بين حالة الانكار

والاستعصاء السياسي. هذه الحالة غذّتها التناقضات بين مختلف القوى السياسية ومشاريعها ومقارباتها حول هوية لبنان المستقبلية، شكل النظام السياسي الأمثل ودور حزب الله الوظيفي في لبنان والمنطقة. لأن معظم القوى السياسية المؤثرة تسعى للاستفادة من إطالة أمد الأزمة لتحقيق مشاريعها، كلّ من منظاره:

– التيار الوطني الحر ورئيس الجمهورية يسعون من خلال الانهيار إلى القضاء على اتفاق الطائف واستعادة صلاحيات رئيس الجمهورية وموقع المسيحيين في التركيبة الدستورية إلى ما قبل الطائف. بل ويسعى الرئيس ميشال عون إلى ضمان توريث صهره جبران باسيل إرثه السياسي وضمان موقعه وحصته في السلطة.

– تيار المستقبل ورئيسه سعد الحريري يهدف إلى تحميل رئيس الجمهورية وتياره عبء ومسؤولية الانهيار الحاصل، وشدّ عصب الشارع السنّي لاستعادة شعبيته المفقودة على أبواب الانتخابات النيابية القادمة، واستعادة ثقة المملكة العربية السعودية فيه وترميم العلاقة معها.

– حزب الله (ومن ورائه حركة أمل) وإن كان لديه مصلحة في لجم الانهيار من أجل حماية بيئته والحفاظ عليها من تداعياته الاجتماعية التي أصابتهم، إلا أنه أيضاً يطمح إلى مؤتمر تأسيسي جديد لتحقيق المثالثة والهيمنة الدستورية على السلطة لأنه الطرف الأقوى والقادر على فرض شروطه.

عكس تكليف سفير لبنان في ألمانيا مصطفى أديب يليه تكليف سعد الحريري واعتذارهما، حالة الاستعصاء والتأزّم السياسي الداخلي. وقد دخل تشكيل الحكومة في حالة من المراوحة لفترة من الزمن بسبب التعقيدات الداخلية التي وقفت عائقاً أمام تشكيل حكومة لأكثر من سنة، هذه العوائق لم تكن مرتبطة في توزيع الحصص الحكومية أو الحصول على الثلث المعطل فيها أو غيرها من العراقيل الظاهرية، بل تأثّرها بمشاريع القوى المحلية وارتباطاتها الخارجية. إن العامل الأساسي الذي كسر حالة المراوحة تلك ومهّد لتشكيل حكومة برئاسة نجيب ميقاتي، الاتصال الذي حدث بين الرئيس الإيراني رئيسي والرئيس الفرنسي ماكرون في ٥ سبتمبر/أيلول، وهو مؤشر على أن أي حلّ في لبنان هو خارجي بامتياز.



أمام حالة الاشتباك والتصارع السياسي الداخلي هذه، افتقد لبنان المناعة والتحصين الوطني الذاتي، وأصبح الاستثمار في الوضع المالي والاقتصادي وفي نقاط الضعف الاجتماعية سهل المنال، مما جعله مكشوفاً في كافة المجالات وعرضة للاهتزازات البنيوية، وقابلاً للتأرجح صعوداً أو هبوطاً بفعل أي تطورات سياسية محلية أو خارجية. ومهما قمنا من شرح للمشهد العام ومن تقديم أجوبة وحلول فإنها لن تكون فعّالة وقابلة للتنفيذ في ظل غياب الاستقرار السياسي المحلي، غياب التسويات الوطنية واضطراب الإقليم المليء بالتناقضات. لذلك فإن البحث عن سبل النهوض وفرملة الانهيار يجب أن يبدأ بتوافر مناخات توافقية محلية والاعتماد على المقومات الذاتية والمقدرات الوطنية، طالما أن دول الإقليم منشغلة اليوم بأزماتها السياسية والاقتصادية ناهيك عن جائحة كورونا وإلا ستبقى الأزمة في لبنان عرضة إلى مزيد من الانهيارات.

البُعد الأمني للانهيار

دخلت الأزمة اللبنانية منعطفاً خطيراً إثر انفجار المرفأ الكارثة في ٤ أغسطس ٢٠٢٠، الذي أودى بحياة نحو ٢٠٠ شخص وإصابة حوالي ٦ آلاف آخرين، فضلا عن دمار مادي هائل في الأبنية السكنية والمؤسسات التجارية طال نحو ٦٢ ألف وحدة سكنية و٢٠ ألف مؤسسة تجارية[١٧]. قُدّرت الأضرار والخسائر المباشرة بين ٦,٧ و ٨,١ مليار دولار [١٨]، وهو انفجار ناتج بالدرجة الأولى عن إهمال بعض المسؤولين اللبنانيين وفشلهم وإفسادهم. دخل العامل الأمني على خط الأزمة لتزيد من حدّتها إذ إن الاختلال في الأمن الاقتصادي والأمن السياسي يؤدي بالتبعية إلى اختلال في الأمن المجتمعي إذ تصبح الأرضية مهيأة للأعمال الإجرامية والعنفية، فالاقتصاد هو بوابة الأمن بحيث أن الانهيارات والأزمات الاقتصادية تنشأ عنها حالات العنف والنزاعات، وهذا ما أكد عليه البنك الدولي من أن الدولة في لبنان «دولة هشاشة، ونزاع، وعنف». إن الترهّل في سلطة الدولة وهيبتها والتحلل في مؤسساتها وتقاعس المسؤولين عن القيام بمسؤولياتهم وواجباتهم، أضف إلى ذلك الوضع المعيشي الكارثي قد شرّع الأبواب أمام التفلت الأمني ليدخل في يوميات الأزمة.



- **فرار العسكريين والخوف من تفسّخ المؤسسة العسكرية:**

إن القطاع العسكري والأمني بكل مؤسساته كغيره من القطاعات قد وقع تحت وطأة الانهيار الاقتصادي الحاصل، وأصبح عُرضة للتفكك من الداخل نتيجة هول الأزمة وعدم قدرة العسكريين على الصمود في مواجهتها. فقد تدنت قيمة الراتب الأساسي الشهري للجندي أو رجل الشرطة، من حوالي ٨٠٠ دولار، لحوالي ١٢٠ دولارا في آذار الماضي، [١٩]، ووصلت إلى أقل من ١٠٠ دولار في الوقت الراهن. يعيش العسكريون في مختلف الأجهزة ومن مختلف الرتب حالة من الإحباط النفسي والجهد الجسدي، فهم في جهوزية يومية واستنفار بشكل متواصل منذ ما يقارب السنتين لمواكبة المشاكل اليومية والحركات الاحتجاجية في مختلف المناطق، تصل في بعض الأحيان إلى الاحتكاك مع المواطنين، ووقوفهم لساعات تحت المطر والبرد القارس أو تحت أشعة الشمس اللاهبة. مما دفع بالعديد من العسكريين إلى الهروب من الخدمة، والبعض منهم سافر خارج البلاد. وأخطر حالة وصل إليها القطاع العسكري هو قيام عسكري في قوى الأمن الداخلي بالانتحار في ٢٤ أغسطس الفائت أمام باب المديرية العامة للأمن الداخلي، تاركاً رسالة شارحاً فيها أسباب الانتحار وهي الأوضاع المعيشية.

لتلافي هذا التفكك في القطاع العسكري والأمني لما له من آثار سلبية خطيرة على مستوى وحدة الوطن، تقوم الولايات المتحدة الأميركية وفرنسا بالتنسيق مع قيادة الجيش بتوفير الدعم المطلوب له، ولتحقيق هذه الغاية نظمت باريس في ١٧ يونيو/ حزيران الماضي مؤتمراً دولياً افتراضياً لتأمين مساعدات طارئة للجيش اللبناني بمشاركة حوالى عشرين دولة من بينها الولايات المتحدة، من أجل تأمين «حاجات محددة جدا» على صعيد المواد الغذائية من حليب وطحين وغيرهما والأدوية وقطع الغيار لصيانة العتاد تقدر قيمتها «بعشرات ملايين اليوروهات»[٢٠]. ودعت الأمم المتحدة إلى مساعدة الجيش اللبناني على تلبية الاحتياجات الطارئة، واعتبرت منسقة الأمم المتحدة في لبنان إن تلبية احتياجات الجيش المادية والبشرية الفورية أمر ضروري لاستمرار عمله[٢١]. ويبحث البنتاغون ووزارة الخارجية الأميركية عن «سبل مبتكرة» لمساعدة الجيش، وقد جددت وزارة

الخارجية الأميركية التزامها تجاه الجيش عبر الإعلان عن ١٢٠ مليون دولار كمساعدات تمويل عسكري خارجي للسنة المالية ٢٠٢١، وفقاً لإجراءات إخطار الكونغرس، ما يمثل زيادة مقدارها ١٥ مليون دولار على مستويات ٢٠٢٠[٢٢]. وفي هذا الإطار أعلنت قطر في ٦ يوليو/تموز الفائت عن تقديم مساعدات غذائية للجيش اللبناني لمدة سنة[٢٣]. وقد أعلن البيت الأبيض في ٧ سبتمبر/أيلول أن الرئيس الأميركي جو بايدن فوّض وزير الخارجية أنتوني بلينكن بتوجيه مبلغ ٤٧ مليون دولار لمساعدة القوات المسلحة اللبنانية، وهي عبارة عن ٢٥ مليون دولار من السلع والخدمات من مخزون وموارد أي وكالة تابعة لحكومة الولايات المتحدة الأميركية لتقديم مساعدة فورية للقوات المسلحة اللبنانية، و٢٢ مليون دولار على المواد والخدمات الدفاعية من وزارة الدفاع، لتقديم مساعدة فورية للجيش اللبناني[٢٤].

– جرائم القتل والسرقات: كثرت جرائم القتل والسرقات في الآونة الأخيرة مستغلين حالة التفلت الأمني وغياب المساءلة والمحاسبة، وحالة إرهاق القوى الأمنية، وفقدان القضاء لهيبته. ففي العام ٢٠٢٠، قفزت جرائم القتل ٩١ ٪ مقارنة بالسنة السابقة لها، وارتفعت جرائم السرقة بنسبة ٥٧ ٪ وبلغت سرقات السيارات أعلى مستوى في تسع سنوات[٢٥]. وارتفعت جرائم السرقة عموماً بنسبة ٢٦٨٪ بين أبريل ٢٠٢٠ و٢٠٢١، أي بمعدل ٥,١ جرائم سرقة يومياً وبمقارنة الأشهر الأولى من العام الحالي فإن الارتفاع المسجل لجرائم السرقة بلغ ١٨٥٪. وارتفعت جرائم سرقة السيارات بالمقارنة بين شهري أبريل ٢٠٢١ و٢٠٢٠ بنسبة كبيرة بلغت ٢٦٣٪ وبمعدل ٤,٦ سيارات يومياً، فيما ارتفعت سرقة السيارات عموماً بنسبة ٥١٪ عن الأشهر الأولى من العام الماضي[٢٦]. وبلغ عدد الجرائم ٦٨ جريمة قتل بين يناير وأبريل من عام ٢٠٢٠ بينما بلغ هذا العام من الفترة نفسها ٥٧ حالة، في حين وصل إلى ٦٤ جريمة حتى مايو ٢٠٢١ وفق قوى الأمن الداخلي[٢٧].

– **الأمن الذاتي المناطقي**: إن انتشار جرائم القتل والسرقات وغياب الأمن المركزي، دفع بالعديد إلى المطالبة بتطبيق الأمن الذاتي القائم على جهود أبناء كل حيّ وقرية على حدة. بل وأضحت المظاهر المسلّحة سمة عادية في الحياة اليومية، حتى أن أي إشكال

مهما كان حجمه أو نوعه بين الأفراد أو بين العائلات يتم اللجوء فوراً إلى النزاع المسلح بين الأطراف. والظاهرة الملفتة التي بدأت بالانتشار هي توزيع مادتي البنزين والمازوت بطريقة مناطقية ومذهبية حيث تقوم كل محطة للوقود بتعبئة الوقود لسكان المنطقة فقط، ليصبح الحصول على الوقود على الهوية مستذكرين بذلك الحرب الأهلية والقتل على الهوية، وتقوم بعض الأحزاب في إدارة وتنظيم هذه العملية. وفي بعض المناطق ظهرت عصابات المحطات في الأحياء حيث قامت باستلام تنظيم عملية تعبئة الوقود على المحطات بسبب الزحمة الخانقة نتيجة الأعداد الكبيرة وطوابير الانتظار. حيث تقوم هذه العصابات بتسهيل مرور المقربين والمحظيين ومن يدفع لهم الخوّات لتعبئة سياراتهم دون طول انتظار، كما أنهم يقومون بتعبئة الوقود في عبوات وبيعها في السوق السوداء بأسعار مضاعفة واستغلال حاجات الناس إليها.

- **جبهة الحدود الجنوبية**: لا تزال الحدود الجنوبية اللبنانية الساحة الرخوة في الميدان العسكري والأمني في ظل صراعات المنطقة والتناقضات الداخلية، لأنها قد تشهد في أي لحظة أحداثاً عسكرية ترخي بظلالها على الوضع برمته. ولأول مرة منذ العامٍ ٢٠٠٦ قصفت الطائرات الإسرائيلية في ٥ أغسطس داخل الجنوب اللبناني رداً على إطلاق صاروخين من الأراضي اللبنانية صوب الكيان الإسرائيلي وبعد ضرب إيران للسفن الإسرائيلية في بحر العرب نهاية يوليو المنصرم. وإن كان من المستبعد في الوقت الراهن اشتعال حرب مفتوحة بين «إسرائيل» وحزب الله على غرار حرب يوليو ٢٠٠٦، إلا أن الجبهة الجنوبية عرضة للمناوشات طالما التصعيد الإيراني- الأميركي على حاله أو زادت وتيرته، بانتظار الانتهاء من محادثات فيينا حول الاتفاق النووي وما سينتج عنه من تسويات حول ملف حزب الله والجبهة الشمالية ل»إسرائيل».

خاتمة وتطلّعات

لبنان يغرق، هي حقيقة وواقع مأساوي مُعاش ملموس، فقد فيه اللبنانيون كل مقومات الصمود أمام عمق الأزمة وهول المأساة. الرواتب والمداخيل لا تكفي إشباع الحاجات

الأساسية، مصاعب جمّة في تأمين مقوّمات الحياة من كهرباء وبنزين ومازوت وغاز وخبز، الرعاية الصحية والاستشفائية غير متوفرة بأبسط مستلزماتها وهي مرتفعة الكلفة، التفلت الأمني متفشٍ وأصبح المواطن يسير وهو خائف على أمنه الشخصي وأمن عائلته. القوى السياسية تتناحر فيما بينها على تناتش الحصص وتنازع النفوذ في مؤسسات الدولة وإداراتها، وتطويعها لمصالحها الحزبية والشخصية واستخدامها عند الاستحقاقات، وهي لا زالت في مرحلة الانكار لما يجري وأن الجميع سيغرق دون استثناء. منذ ١٧ أكتوبر

٢٠١٩ دخلت السلطة في عنق الزجاجة وباتت غير قادرة إنتاج الحلول، وغير قادرة على استعادة دور الدولة والانتقال السلس والتدريجي للسلطة وتعزيز دور المؤسسات الرسمية وخاصة الرقابية منها، بل نشهد استكمال انهيار مؤسسات الدولة. إن جميع القوى السياسية تدور في حلقة مفرغة وحالة الاستعصاء تتحكم بها جميعا، مع غياب أي محاولات جديّة جديدة للانقاذ وإنما اجترار نفس السياسات القائمة على عقلية التراضي والمحاصصة، وعلى المساكنة ٩ على المبادرات والاستقلالية وحسم الخيارات. إن وجود حكومة يجب أن يكون أهم عامل في كسر مسار الأزمة الانحداري والقيام بالإصلاحات المطلوبة للنهوض الاقتصادي، والتهيئة من خلال الانتخابات النيابية القادمة لإعادة إنتاج سلطة جديدة تعمل على بناء دولة بمفهومها الحقيقي، وهي من أهم شروط المبادرة الفرنسية المطروحة (حكومة مهمة) التي طرحها الرئيس الفرنسي ماكرون على المسؤولين اللبنانيين خلال زيارته إلى لبنان في ٦ أغسطس ٢٠٢٠ عقب انفجار المرفأ للخروج من الأزمة. ولكنها تصطدم بجملة من التعقيدات السياسية والأمنية الداخلية- كأحداث الطيونة في ١٤ أكتوبر ٢٠٢١ والتي ذهب ضحيتها ٧ قتلى وأكثر من ٦٠ جريحا- والتناقضات الخارجية واشتداد الأزمات في الإقليم من حولنا. وإن التفاوض مع صندوق النقد الدولي باعتباره خشبة الخلاص من الأزمة، إلا أنه مرتبط ارتباطاً وثيقاً بمفاوضات ترسيم الحدود البحرية ودرجة تقدمها، فهما مساران متلازمان لا ينفصلان عن بعضهما البعض بحيث إذا تيسّرت مفاوضات ترسيم الحدود البحرية وتحققت شروط



المبعوث الأميركي الخاص، عندها يُقدّم صندوق النقد مساعداته على طبق من ذهب معطّرة برائحة النفط والغاز. وعندها دون أدنى شك تصبح الأزمة في خبر كان، ولكن خلال هذه الفترة لا بد من مخاض عسير يُضاف إلى الفاتورة التي يدفعها الشعب اللبناني على مذبح الصراعات الخارجية.

جملة من التحدّيات ستواجه الحكومة العتيدة خلال هذه المرحلة الانتقالية الحساسة، وهي:

– بثّ الطمأنينة وبناء الثقة من جديد في الدولة بكل مؤسساتها وإداراتها، وإحساس المواطنين الحقيقي بطرح مبادرات جدّية ملموسة وحلول فعّالة في لجم الازمة واتجاه منحى تصاعدي في النهوض الاقتصادي.

– إعادة الانتظام العام وتفعيل دور المؤسسات والإدارات العامة، والاهتمام بالدرجة الاولى بقطاعيّ الصحة والتعليم، وبناء شبكات أمان جديدة لموظفي القطاع العام ترمم الانتماء والولاء الوطني.

– تحقيق نوع من الاستقرار النقدي في سعر صرف الليرة اللبنانية، وإعادة الثقة إلى القطاع المالي والمصرفي.

– انتظام المالية العامة عبر إقرار موازنة العام ٢٠٢١ والتحضير لموازنة ٢٠٢٢، وتفعيل جباية الرسوم والضرائب لرفد خزينة الدولة بالموارد المالية المطلوبة للإنفاق.

– المعالجة ولو جزئية لمشاكل: تغذية التيار الكهربائي، توفير الوقود، الأدوية والمستلزمات الطبية وغيرها.

– ضبط التفلت الأمني وتثبيت قواعد الاستقرار الأمني، وتوفير الظروف النفسية والدعم المادي للقطاعات العسكرية والأمنية.

– البدء بالتفاوض مع صندوق النقد الدولي لوضع خطة تعافي اقتصادي والحصول على الدعم الخارجي المطلوب.

- التفاوض على ترسيم الحدود البحرية شمالاً وجنوباً.

- التفاوض مع الدائنين ووضع خطة مالية لهيكلة الدين العام.

- التحضير للانتخابات النيابية، وهي في سلّم اولويات الحكومة، عبر قانون عصري يعكس التمثيل الحقيقي لكل الشعب بكل فئاته وأطيافه، لأن الانتخابات هي المنعطف في مآل الأزمة.

إن الأزمة في لبنان ظاهرها اقتصادي ومالي ولكن في جوهرها هي أزمة نظام غير قادر على إنتاج الحلول بسبب اختلالات متجذرة في هيكليته، هي أزمة كيان بتنوع ديمغرافي لم يستطع كسر الحواجز الطائفية والمذهبية فيه، وهي أزمة أخلاق لثلّة من المواطنين اعتادوا التجارة في مأساة الناس ومصائبهم، وأخيراً الأزمة في لبنان هي عقاب خارجي فرضته السياسة الأميركية في خنقها لخصومها. إن النظام اللبناني بصيغته الحالية غير قابل للاستمرار والحياة، وإن الجمهورية الثانية- جمهورية اتفاق الطائف- تنازع في مراحلها الأخيرة ولم يعد ينفع معها الترقيع وتقطيع المراحل. ولا بد من تهيئة الأجواء وتوفير متطلبات الانتقال إلى جمهورية عصرية حديثة تنزع عنها كل سلبيات الماضي، وتحافظ على أهم ميزة من ميزات لبنان وهو التنوع الطائفي وصيغة

العيش المشترك، وإلا فإن الأزمات ستتجدد كل فترة لأن النظام الحالي منتج لها.



المصادر:

١.اللجنة الدولية للصليب الأحمر، الأمن الاقتصادي، (تاريخ الدخول ٢٥ أغسطس/ آب ٢٠٢١)

https://bit.ly/2Ws8Spe.

٢.البنك الدولي، لبنان يغرق: نحو أسوأ ٣ أزمات عالمية، ربيع ٢٠٢١

(تاريخ الدخول ٢٤ أغسطس ٢٠٢١)

https://bit.ly/2XJzYbO.

3.لجنة الأمم المتحدة الاقتصاديةوالاجتماعية لغرب آسيا

٤.البنك الدولي، المشروع الطارئ لدعم شبكات الأمان الاجتماعية للإستجابة للأزمة وجائحة كوفيد ١٩ في لبنان، ١٢ يناير ٢٠٢١(تاريخ الدخول ٢٦ أغسطس\٢٠٢١)

https://bit.ly/3koCo7i

٥.الأسكوا، الفقر المتعدد الأبعاد في لبنان ٢٠١٩-٢٠٢١، ٣ سبتمبر ٢٠٢١ (تاريخ الدخول ٤ سبتمبر ٢٠٢١)

https://bit.ly/2WSOs8J.

٦.دائرة الاحصاء المركزي الجمهورية اللبنانية، الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك في لبنان، ٢٠٢١(تاريخ الدخول ٢٤ أغسطس ٢٠٢١)

https://bit.ly/3jb3XSn.

٧.الدولية للمعلومات، ارتفاع كلفة السلة الغذائية والاستهلاكية بنسبة ٤٥٥٪، النشرة الشهرية، ١٢ أغسطس ٢٠٢١(تاريخ الدخول ٢٥ أغسطس ٢٠٢١)

https://bit.ly/2UPm9aS.

٨.يونيسيف «لبنان: مستقبل الأطفال على المحك، يوليو/تموز ٢٠٢١(تاريخ الدخول٢٤ أغسطس٢٠٢١)

https://uni.cf/2WnODsr.

٩.جريدة النهار، مرصد الأزمة: لبنان قد يتحوّل إلى فنزويلا المتوسط قريباً، ٢١ يوليو٢٠٢١(تاريخ الدخول ٢٦ أغسطس/آب ٢٠٢١)

https://bit.ly/2WoHRTq.

١٠.وهي نسبة من الودائع تضعها المصارف التجارية في مصرف لبنان بشكل إلزامي وفق نسب يحددها مصرف لبنان.

١١.البنك الدولي، ٢٤٦ مليون دولار لدعم الأسر الفقيرة والأكثر احتياجاً وبناء نظام شبكات الأمان الاجتماعي، ١٢ يناير/كانون الثاني ٢٠٢١(تاريخ الدخول ٢٧ أغسطس٢٠٢١)،

https://bit.ly/2WvkvvO.



١٢.موقع محطةmtv اللبنانية، لبنان حصل على حصته من صندوق النقد الدولي، ٢٥ أغسطس ٢٠٢١(تاريخ الدخول ٢٧ أغسطس ٢٠٢١)

https://bit.ly/3zk1wT4.

١٣.يونيسيف لبنان: مستقبل الأطفال على المحك، المصدر نفسه.

١٤.البنك الدولي، التأسيس لمستقبل أفضل: مسار لإصلاح التعليم في لبنان، يونيو/حزيران ٢٠٢١(تاريخ الدخول ٢٤ أغسطس ٢٠٢١)

https://bit.ly/3jdO9y5.

١٥.يونيسيف، لبنان: مستقبل الأطفال على المحك، المصدر نفسه.

١٦.هديل فرفور، الأمن الغذائي في خبر كان، جريدة الأخبار، ٢٦ أغسطس ٢٠٢١(تاريخ الدخول ٢٦ أغسطس ٢٠٢١)

https://bit.ly/3jk4DVD.

١٧. يونيسيف، شبكات وأنظمة إمدادات المياه في لبنان على وشك الانهيار، ٢٣ يوليو/تموز ٢٠٢١(تاريخ الدخول ٢٤ أغسطس ٢٠٢١)

https://uni.cf/3gtWax6.

١٨.وكالة الأناضول التركية، عام على كارثة المرفأ، ٤ أغسطس ٢٠٢١(تاريخ الدخول ٢٥ أغسطس ٢٠٢١)

https://bit.ly/3yhPTdW.

١٩.سكاي نيوز عربي، البنك الدولي، ٣١ أغسطس٢٠٢٠(تاريخ الدخول ٢٥ أغسطس ٢٠٢١)

https://bit.ly/2WnnNRC.

٢٠.رويترز، الانهيار الاقتصادي في لبنان يزيد الضغط على الجيش وقوات الأمن، ٩ مارس ٢٩٢١(تاريخ الدخول ٢٥ أغسطس/آب ٢٠٢١)

https://reut.rs/2WiIlWS.

٢١. فرانس ٢٤، باريس تنظم مؤتمرا دوليا لدعم الجيش اللبناني، ١٧ يونيو/حزيران٢٠٢١(تاريخ الدخول ٢٥ أغسطس/آب ٢٠٢١)

https://bit.ly/3zoMeN6.

٢٢.الأمم المتحدة، الأمم المتحدة تدعو إلى دعم الجيش اللبناني لكي يواصل القيام بدوره في الحفاظ على الأمن والاستقرار، ١٧ يونيو/حزيران ٢٠٢١(تاريخ الدخول ٢٦ أغسطس/آب ٢٠٢١)

https://bit.ly/3yi10Uf.

23. Jared Szuba, US weighs options as Lebanon's allies move to assist military,

Al-Monitor, 21 june 2021(seen 25 august 2021),

https://bit.ly/3zhKjJP.



٢٤. روسيا اليوم بالعربي، قطر تعلن عن دعم الجيش اللبناني بـ٧٠ طنا من المواد الغذائية شهريا لمدة عام، ٦ يوليو/تموز ٢٠٢١٠(تاريخ الدخول ٢٥ أغسطس/آب ٢٠٢١)،

https://bit.ly/38c9BgH.

٢٥.جريدة الشرق الأوسط، مساعدة أميركية ب ٤٧ مليون دولار للقوات المسلحة اللبنانية، ٨ سبتمبر ٢٠٢١(تاريخ الدخول ٨ سبتمبر/أيلول ٢٠٢١)

https://bit.ly/2X4ISjG.

٢٦. رويترز، الانهيار الاقتصادي في لبنان يزيد الضغط على الجيش وقوات الأمن، المصدر نفسه.

٢٧.الدولية للمعلومات، المؤشرات الأمنية كانون الثاني–نيسان ٢٠٢١، ١٨ مايو/أيار ٢٠٢١(تاريخ الدخول ٢٥ أغسطس ٢٠٢١)

https://bit.ly/3jgWwt2.

٢٨. الدولية للمعلومات، بداية العام ٢٠٢١ زيادة السرقة والقتل واستقرار سرقة السيارات، ١٥ مارس/آذار ٢٠٢١(تاريخ الدخول ٢٥ أغسطس/آب ٢٠٢١)

https://bit.ly/2Wn69xu.

من استقالة الحريري إلى حكومة ميقاتي، سنتان تختزلان التراجيديا اللبنانية.

د. خلدون الشريف
كاتب لبناني

يوم الأربعاء الواقع في ٢١ أكتوبر/تشرين أول و قبل يوم واحد، من الاستشارات النيابية الملزمة التي تفضي الى تسمية رئيس مكلف تأليف الحكومة في لبنان، أدلى رئيس الجمهورية اللبنانية ميشال عون، بخطاب متلفز، حمَّل فيه الرئيس سعد الحريري مسؤولية معالجة الفساد في البلاد. وقال حرفياً:

«أملي أن تفكروا جيدا بآثار التكليف على التأليف، وعلى مشاريع الإصلاح ومبادرات الإنقاذ الدوليّة، لأنّ الوضع المتردّي الحالي لا يمكن أن يستمرّ بعد اليوم أعباء متراكمة ومتصاعدة على كاهل المواطنين».

وأضاف «اليوم مطلوب مني أن أكلّف ثم أشارك في التأليف، عملا بأحكام الدستور، فهل سيلتزم من يقع عليه وزر التكليف والتأليف بمعالجة مكامن الفساد وإطلاق ورشة الإصلاح؟»

و كانت الأغلبية النيابية قد توافقت على تسمية سعد الحريري رئيسًا مكلفاً بعدما أعلن انه مرشح طبيعي لرئاسة الحكومة عقب اعتذار مصطفى أديب عن تشكيل الحكومة في ٢٧ سبتمب ٢٠٢١.

سمي الحريري رئيسًا مكلفًا تشكيل الحكومة بغالبية ٦٥ صوتاً مكونة من:

كتلة المستقبل ، كتلة التنمية و التحرير (الرئيس بري)، الحزب التقدمي الإشتراكي



(وليد جنبلاط) ، تيار المردة (سليمان فرنجية) كتلة الوسط المستقل (كتلة الرئيس نجيب ميقاتي) الحزب السوري القومي الإجتماعي، حزب الطاشناق الأرمني، وبعض الأصوات المستقلة في حين امتنع عن تسميته تكتل الجمهورية القوية (التيار الوطني الحر) و كتلة لبنان القوي (القوات اللبنانية) اي الكتلتين المسيحيتين الأكبر، كما الوفاء للمقاومة اي حزب الله و بعض المستقلين أيضًا.

افترض الرئيس سعد الحريري أنه سيشكل حكومة من الأخصائيين المستقلين تحت سقف المبادرة الفرنسية دون مشاركة سياسية أو حزبية كي تتولى التفاوض مع صندوق النقد الدولي و تشرع بتنفيذ إصلاحات أساسية ولكن مؤلمة.

منذ البداية افترض رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل أن صفة اختصاصي غير سياسي لا تنطبق على الرئيس سعد الحريري ذاته ما اطلق المناكفات سريعًا بين الطرفين.

مع تكليف سعد الحريري انطلقت فرضيات من المعسكر المسيحي عن نضوج تفاهمات رباعية بين كل من تيار المستقبل و أمل و التقدمي الإشتراكي ليعيدوا التذكير بما حصل في تسعينيات القرن الماضي من استبعاد للمسيحين عن القرار السياسي إثر تفاهمات تهدف و دائمًا بحسب زعم مناصري التيار الوطني الحر الى إقصاء المسيحيين من خلال مصادرة حقهم بتسمية وزرائهم و تالياً التعرض للميثاقية التي تحدث عنها الدستور.

منذ لحظة تكليفه واجه الحريري عقبات داخلية عديدة إذ:

١- تمنعت الكتلتان المسيحيتان الأكبر عن تسميته ما وضعه لاحقاً في موقع الإصطدام معهما .

٢-تمنع حزب الله عن تسميته ما يعني محاولة بقائه في الوسط بالنزاع بين عون – باسيل/الحريري ما يضع الحزب في موقع المتابع للمشاورات دون رغبة منه في التدخل او الضغط على اي من حلفائه.

٣-انطلاق الثنائي الشيعي (حزب الله وحركة «أمل») من حيث وصلا مع مصطفى أديب بإلزامية تسميتهما للوزراء الشيعة.

٤-إطلاق رئيس الجمهورية المعركة الإستباقية ضده قبل تكليفه حتى و الى جانبه و خلفه رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل.



٥-فقدانه القوات اللبنانية كشريك له بل و بدء المناوشات بين الفريقين و التي بلغت مرحلة التراشق بعد حين.

تعود خلفيات التباين بين عون/باسيل والحريري إلى استقالة الأخير في أكتوبر ٢٠١٩ عقب الاحتجاجات التي اندلعت على خلفية قرارات حكومية كان رأس جبل الجليد فيها فرض رسم مالي على الاتصالات المجانية عبرتطبيقات المراسلة الإلكترونية مثل «واتس آب». فجّر ذلك غضب لبنانيين، كانوا بدأوا قبل أسابيع يلمسون مؤشرات أزمة اقتصادية حادة، فنزلوا إلى الشوارع تعبيراً عن رفضهم للقرار، مرددين شعار «الشعب يريد إسقاط النظام». تراجعت الحكومة عن فرض الرسم المالي، لكن الاحتجاجات الشعبية استمرت و تصاعدت و خلفت قتلى و جرحى في معظم المناطق اللبنانية.

و بدأ القطاع المصرفي بالترنح مع إجرائه تحويلات غير أخلاقية الى الخارج لأصحاب المصارف و بعض المتنفذين بحسب الدعاوى المقامة من أكثر من طرف على المصارف في لبنان و في الخارج.

استقال الرئيس الحريري في التاسع و العشرين من شهر اكتوبر ٢٠١٩ ، أي بعد حوالي اسبوعين من اندلاع الإحتجاجات و بعد حصول صدامات بين المتظاهرين من جهة و مؤيدين لحزب الله و حركة أمل من جهة ثانية الذين مزقوا خيم المحتجين و تعرضوا لهم بالضرب في وسط العاصمة بيروت. استاء التيار الوطني الحر كما الثنائي الشيعي من استقالة الحريري. غير ان باسيل، الذي تركزت الهجومات عليه من قوى الحراك اكثر بما لا يقاس من سواه، اعتبر أن الحريري قد غدره و تخلى عن الحلف الذي بنياه سوية عند التسوية الرئاسية، ما عقَّد العلاقة بينهما و بالتالي مع رئيس الجمهورية.

تكليف دياب و حكومة الأخصائيين

بعد استقالة سعد الحريري، أصر الثنائي الشيعي على ضرورة التوافق مع الرئيس سعد الحريري على تسمية رئيس جديد للحكومة. بدأ مسار التفتيش عن إسم يخلف الحريري بالمهمة. برز إسم الوزير السابق بهيج طبارة الذي ما لبث أن استبعد في وقت قصير. تم التداول بإسم الوزير السابق محمد الصفدي و الذي تم رفضه من تجمع رؤوساء



الحكومات السابقين. وصل الأمر الى تسمية رجل الأعمال سمير الخطيب الذي التقى الحريري اكثر من مرة في بيت الوسط و بقي اسمه متداولاً لأسبوعين غير انه أعلن من دار الفتوى في ٨ ديسمبر ٢٠١٩ اعتذاره عن إكمال المشوار. أكد سعد الحريري عدم رغبته بالعودة لرئاسة الحكومة بعد تداول أخبار تربط بين فشل محاولات التوافق على رئيس للحكومة و رغبة الحريري نفسه بالعودة.

سمى التيار الوطني الحر حسان دياب لتأليف الحكومة، الذي كُلِف يوم الخميس ١٩ ديسمبر ب٦٩ صوتًا أبرزهم أصوات حزب الله و التيار الوطني الحر و التنمية و التحرير. في حين امتنع المسقبل و الوسط المستقل و الرئيس تمام سلام عن التسمية ما أفقد التكليف ارتكازاً سنياً يعتد به إذ بلغ عدد نواب السنة الذين سموا دياب ٦ فقط من أصل ٢٨.

صدرت مراسيم تشكيل حكومة دياب يوم الثلاثاء الواقع فيه ٢١ يناير من ٢٠ وزيرًا أخصائيًا بينهم ٦ سيدات مدعومين من الأحزاب ضمن محاصصة مقنعة.

و تشكلت تلك الحكومة من أحزاب ٨ مارس مع تباينات واضحة منذ التكليف بين الرئاستين الثانية و الثالثة.

في الثلاثين من شهر ابريل للعام ٢٠٢٠ صادقت الحكومة على خطة انقاذ اقتصادي بالإجماع، خطة تميزت بكونها تضع خارطة طريق جدية لمواجهة الأزمة المتفاقمة لكن الدولة العميقة في لبنان أعاقتها شر إعاقة عبر كافة الوسائل المتاحة و سقط رئيس الحكومة في كل الأفخاخ التي نصبت له كما و أسقط نفسه عن سوء أداء في علاقات متوترة مع مصر و فرنسا الدولتان اللتان وقفتا مع لبنان دون كلل او شرط ، كما مع الولايات المتحدة و بطبيعة الحال مع دول الخليج العربي و في مقدمهم المملكة العربية السعودية. كما و لم ينجح في نسج علاقات سوية مع أي من الأطراف المحلية سواء التقليدية أو قوى الحراك ما أسقط الحكومة في فخ التعطيل المطلق.

في الرابع من أغسطس ٢٠٢٠ وقع انفجار مرفأ بيروت الذي سمع دويه في جزيرة قبرص التي تبعد ٢٤٠ كيلومترا عن لبنان و عدَّ واحدًا من أعنف و أكبر الانفجارات غير

النوويـة التـي حصلت فـي العالـم. خلف هذا التفجير / الإنفجار ٢١٤ قتيـلًا و ٦٥٠٠ جريـح، و شـرد ٣٠٠ الف لبنانـي من بيوتهم و تسبب بأضـرار كبيرة ب ٧٣ الف وحدة سكنية ، تشكل ٩٠٠٠ مبنى كما تضررت ١٦٣ مدرسـة و ١٠٦ منشأة صحية بينها ستة مستشفيات كبرى و متوسطة. انفجارٌ، وازى خمس قوة القنبلة التي ألقيت على مدينة هيروشيما اليابانية خلال الحرب العالمية الثانية، وتسبب في تدمير كافة المنشأت داخل المرفأ، ووصل قطر الانفجار إلى مسافة ٨ كيلومترات. قال خبراء في المتفجرات إن قوة إنفجار مرفأ بيروت يعادل هزة أرضية بـ ٥,٤ درجات على مقياس ريختر .

حضر الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون في السادس من أغسطس٢٠٢٠ ، أي بعد يوم و نيف على انفجار بيروت و كان لحضوره الأثر الأكبر على الناس الذين تجول بينهم و خاطبهم بعاطفة غير مسبوقة.

و في نهاية جولته توجه ماكرون في مؤتمر صحافي إلى الطبقة السياسية بالقول «أنتظر من السلطات اللبنانية أجوبة واضحة حول تعهداتها بالنسبة لدولة القانون والشفافية والحرية والديموقراطية والإصلاحات الضرورية».

بعد ستة ايام من الإنفجار، استقالت حكومة حسان دياب تحت ضغط وزراء في الحكومة و قوى سياسية أرادت التخلص من دياب و حكومته.

لم تنجح حكومة حسان دياب، بعد وضعها خطة نظرية جيدة للإصلاح في تنفيذ أي أمر و لم تنجح في نسج أي علاقات و لم تنجح في متابعة أي من الملفات و في الوقت عينه لم تقصر النخبة السياسية هي الأخرى في عرقلة تلك الحكومة و تالياً في زيادة التراكمات السلبية على البلد و المجتمع و الدولة.

في الواحد و الثلاثين من أغسطس٢٠٢٠، كلف الرئيس اللبناني ميشال عون السفير لدى برلين ، مصطفى أديب، تشكيل الحكومة بعد أن حصل الأخير على غالبية ٩٠ صوتا من أصل ١٢٠ في البرلمان بينما حاز نواف سلام على ١٦ صوتًا، وريا الحسن وفضل شلق على صوت واحد، بينما لم يرشح سبعة نواب أحدًا، ليكلف أديب بتشكيل الحكومة الجديدة.



حضر الرئيس ايمانويل ماكرون في الأول من سبتمبر ٢٠٢٠ ، ليلتقي الرئيس المكلف ويلبي دعوة رئيس الجمهورية إلى مائدة غداء. و رداً على سؤال حول تكليف أديب، الأكاديمي والدبلوماسي، قال ماكرون الثلاثاء «يجب منحه كل وسائل النجاح»، بعدما كان أكد في وقت سابق أنه «لا يعود لي أن أوافق عليه أو أن أبارك اختياره».الرئيس الفرنسي التقى خلال زيارته، التي استمرت يومين، ثماني قوى سياسية ، هي: "تيار المستقبل" و"حركة أمل" و"حزب الله" و"التيار الوطني الحر" و"الحزب الاشتراكي" و"تيار المردة" و"القوات اللبنانية" و"الكتائب اللبنانية". كما التقى ايضاً في قصر الصنوبر، البطريرك الماروني مار بشارة بطرس الراعي.

ثم جمع ماكرون حول طاولة مستديرة رئيس تيار المستقبل: سعد الحريري ، ممثل كتلة التنمية والتحرير: النائب ابراهيم عازار، رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي: وليد جنبلاط ، رئيس حزب القوات اللبنانية: سمير جعجع ، رئيس تيار المردة: سليمان فرنجية ، أمين عام حزب الطاشناق: أغوب بقرادونيان ، رئيس التيار الوطني الحر: جبران باسيل ، رئيس حزب الكتائب: سامي الجميل ، و رئيس كتلة الوفاء للمقاومة: النائب محمد رعد.

يومها أطلق ماكرون من قصر الصنوبر، مبادرته الشهيرة بحضور أغلب الأطراف السياسية اللبنانية. مبادرة ، تهدف الى تشكيل حكومة مهمة من إختصاصيين عمرها ستة أشهر، تطبق بنود إصلاحية أبرزها بحسب الورقة الفرنسية:

١- إعادة تأهيل مرفأ بيروت عبر اطلاق استدراج عروض بسرعة وفقاً لإجراءات محايدة و إجراء تحقيق محايد ومستقلّ يتيح تبيان الحقيقة كاملة في ما يتعلق بأسباب الإنفجارالذي حصل، بمساندة من شركاء لبنان الدوليين في مجالي التعاون والخبرات، وذلك في إطار مهل زمنية معقولة. كما و إنشاء بوابات رقابة، وتعزيز الرقابة في مرفأي بيروت وطرابلس وفي مطار بيروت، وأيضاً في نقاط المرورالأخرى على الحدود وتخفيف المعاملات، وفقاً للمهل المتبعة في الإدارة.

٢- استئناف فوري للمفاوضات مع صندوق النقد الدولي والموافقة السريعة على التدابير الوقائية التي طلبها الصندوق بما في ذلك القانون المتعلق بالكابيتال كونترول والتدقيق في

حسابات مصرف لبنان (عن طريق المباشرة فوراً في التدقيق المصرفي لهذه الغاية).

٣- تعيين المسؤولين في الهيئة الناظمة لقطاع الكهرباء في إطار القانون ٤٦٢/٢٠٠٢ من دون تعديلات، مع تزويد هذه الهيئة بالإمكانيات الفعلية لممارسة عملها. و إطلاق استدراجات عروض في ما يتعلق بمعامل توليد الكهرباء بواسطة الغاز، التي تُعتبر ذات أولوية لتقليص الاستعانة بالمولّدات.

٤- إنجاز التعيينات القضائية (قضاة مجلس القضاء الأعلى) والمالية (أعضاء هيئة المراقبة على الأسواق المالية) والقطاعية (الهيئات الناظمة لقطاعات الكهرباء والاتصالات والطيران المدني)، وذلك وفقاً لمعايير شفافة تعتمد على الكفاءة مترافقًا مع موافقة البرلمان على اقتراح قانون حول استقلالية القضاء.

٥- تعيين أعضاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ومنحها القدرات الضرورية للقيام بالمهمات المنوطة بها والإطلاق الفعلي لأعمالها.

٦- التطبيق الفوري للإصلاحات الجمركية.

٧- إصلاح الشراء العام عبر اعداد واعتماد وتطبيق مشروع قانون حول إصلاح الشراء العام.

٨- تنظيم انتخابات تشريعية جديدة في مهلة سنة كحد أقصى. على أن يتم إصلاح القانون الانتخابي مع ضمّ المجتمع المدني بشكل كامل، ما يسمح للبرلمان بأن يكون أكثر تمثيلاً لتطلعات المجتمع المدني.

في ٨ سبتمبر ٢٠٢٠ ، فرضت الإدارة الأمريكية عقوبات على كل من المعاون السياسي لرئيس المجلس النيابي علي حسن خليل والقيادي في تيار المردة الوزير يوسف فنيانوس لتنسف المبادرة الفرنسية وتُصلب "الثنائي الشيعي" (حزب الله وحركة أمل) في رفض المداورة ورفض السماح لأي كان بتسمية أي وزير شيعي إلا الثنائي نفسه ما أفرغ المبادرة من شكلها و مضمونها بشكل كامل.

طار مصطفى أديب وكُلّفَ سعد الحريري تأليف حكومة لم تؤلف في تسعة أشهر بعدما استهلكت محاولاته التأليف اكثر من ١٩ زيارة لرئيس الجمهورية و عدد لا بأس به من السفرات إلى الخارج دون جدوى.

لقد كان جليًا أن رئيس الجمهورية ميشال عون و من خلفه رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل لم يكونا ليرغبا ان يؤلف الحريري حكومة في الأصل.

أما الثنائي الشيعي فأخذ موقفان: وقف بري خلف سعد الحريري وقفة صنديد كي يوغل في خصام و استفزاز رئيس الجمهورية من جهة و لأنه يعتقد إن التمثيل السني يجب أن يناط بالأوساط تمثيلًا سنيًا أي سعد الحريري نفسه. أما حزب الله فكما يفعل أغلب الأحيان، يمسك العصا بالوسط، إذ يريد ان يبقي حلفه ثابتًا مع باسيل من جهة و لا يريد استفزاز السنة و زيادة التوترات المذهبية من جهة اخرى حتى يركز على معركته الإقليمية و مساندته ايران في مواجهاتها المتعددة. أما وليد جنبلاط فقد أدرك أن تأليف الحكومة ضرورة و أن الحريري لن يستطيع التأليف فدعاه إلى التنحي عن المهمة و العمل على تجاوز الأزمة ما جعل العلاقة بين الرجلين متوترة إلى يومنا هذا.

أما القوات، فقد اتخذت موقفًا راديكاليًا برفض دعم أو المشاركة في أية حكومة في عهد ميشال عون يضاف الى ذلك الخلاف المستفحل بين جعجع و الحريري بعد اعتقال الحريري في الرياض و نتيجة تحالفاته التي تلت مع التيار الوطني الحر في انتخابات ٢٠١٨.

حاول الحريري بشتى الوسائل الداخلية و الأقليمية و الخارجية أن يضع سكة التكليف على مسار التأليف وهو لذلك انطلق بسفرات متلاحقة خلال الأشهر التسع في محاولة منه لاستقطاب دعم عربي و دولي لمحاولاته تشكيل حكومة اخصائيين من ١٨ وزيرًا غير حزبيين.

فلم تمضِ ايام ثلاث على قمة العلا، التي شهدت مصالحات خليجية قطرية يوم الثالث من يناير ٢٠٢١، حتى وصل الحريري يوم الأثنين الثامن من الشهر نفسه تركيا و التقى الرئيس رجب طيب اردوغان.

انتقل من تركيا الى الإمارات، ما حمل تفسيرات لم تتضح صدقيتها عن دور يلعبه الحريري بين تلك البلدان.

في ٣ فبراير ٢٠٢١ زار الحريري جمهورية مصر حيث التقى الرئيس عبد الفتاح السيسي، الذي وقف منذ البداية مع استقرار لبنان و ضرورة الحفاظ على هيكل الدولة

فيه و ضرورة تأليف حكومة بالشكل الذي طرحه الرئيس الحريري. مصر كانت الدولة الوحيدة التي اعلنت موقفًا +داعمًا بدون شروط لسعد الحريري في مهمته. و قد اوفد بعد شهرين، وزير خارجيته سامح شكري الى بيروت الذي استثنى في جولته يوم ٨ إبريل، رئيس حكومة تصريف الأعمال حسان دياب ورئيس «التيار الوطني الحر» النائب جبران باسيل و«حزب الله».

مصر لم تقصر في محاولاتها حشد دعم عربي و دولي للبنان على الأصعدة كافة .

يوم الأربعاء ١١ فبراير لبى الرئيس الحريري دعوة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، الى عشاء عمل و بحث معه الصعوبات اللبنانية الداخلية التي تعترض تشكيل الحكومة، والسبل الممكنة لتذليلها. وفق الوكالة الوطنيّة اللبنانية الرسمية . كما و «تناول اللقاء الذي دام ساعتين آخر التطورات الاقليمية ومساعي الرئيس الحريري لترميم علاقات لبنان العربية وحشد الدعم له في مواجهة الازمات التي يواجهها».حسب الوكالة نفسها.

يوم الأربعاء ١٧ فبراير ٢٠٢١ ، حط الحريري في الدوحة و التقى نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير الخارجية محمد بن عبد الرحمن بن جاسم آل ثاني وأجرى معه مباحثات الى مأدبة عشاء اقامها على شرفه، تناولت مجمل الأوضاع العامة في لبنان والمنطقة والعلاقات الثنائية بين البلدين.

في يوم الجمعة ١٩ فبراير ٢٠٢١ ، زار الحريري الإمارات، للمرة الثانية والتقى ولي عهد أبوظبي الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، وأطلعه على مشاورات تشكيل الحكومة المتعثرة، وآخر التطورات والمستجدات على الساحة اللبنانية.

و تمنى الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، «نجاح مهمة تشكيل حكومة لبنانية تراعي المصلحة الوطنية، وتتجاوز الخلافات، وتكون قادرة على مواجهة التحديات المختلفة التي تحيط بالبلاد».

في ١٩ إبريل ٢٠٢١ ، حط الحريري في موسكو التي سبقه اليها وفدًا يمثل حزب الله، و قد ظهر بوضوح اهتمام موسكو بالملف اللبناني، لكن دون أن تطرح أية مبادرة في محاولة من العاصمة الروسية أن تطرح نفسها كوسيط نزيه في ايجاد حلول أو المساعدة

اذا اقتضت الحاجة، دون أن تتخذ اي موقف من اي من الأطراف. و تبعه بعد ذلك رئيس التيار الوطني الحر في زيارة للعاصمة الروسية.

في ٢٢ ابريل ٢٠٢١ وصل الحريري الى الفاتيكان حيث اعلن قداسة البابا نيته امام الحريري بزيارة لبنان ، بعد تشكيل الحكومة، متحدثاً عن أهمية الإسراع في التشكيل . وقد ربط اسم الفاتيكان مع البطريركية المارونية في إطار المساعي لتذليل العقبات التي تحول دون ولادة الحكومة، وحث المسؤولين في لبنان على ضرورة الاتفاق والتواصل لمواجهة المخاطر التي تحاصر البلاد. وكتب الحريري يوم الخميس، خلال زيارته إلى الفاتيكان، على حسابه في «تويتر» أنه «شرح للحبر الأعظم خلال اجتماع بينهما المشاكل التي يعاني منها اللبنانيون وطلب منه مساعدة لبنان»، مضيفا أن البابا فرنسيس «حريص على العيش المشترك في لبنان وينظر إلى اللبنانيين كجسم واحد وكرسالة ينبثق منها الاعتدال والعيش الواحد». و بعد استقباله الرئيس سعد الحريري بعث البابا فرنسيس رسالة إلى عون، أكد خلالها أن «لبنان لا يمكنه أن يفقد هويته ولا تجربة العيش الأخوي معاً التي جعلت منه رسالة إلى العالم بأسره»

وكان الحريري مع كل جولة يعود الى التفاوض مع عون دون جدوى. إذ كانت الجولات بين الاثنين تدوردائمًا وفق اجواء سلبية الى ان وصل الحريري الى قناعة بأنه سيعجز عن تأليف حكومة مع الرئيس عون ما دفع به لإجراء زيارة اخيرة الى مصر يوم الأربعاء الواقع فيه ١٤ يوليو ٢٠٢١ للقاء الرئيس السيسي بحضور وزير الخارجية سامح شكري و رئيس المخابرات العامة عباس كامل.

يومها صرح المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية بكلام ملفت للغاية بأن الرئيس السيسي «رحب بسعد الحريري في مصر، مؤكدا دعم مصر الكامل للمسار السياسي للحريري الذي يهدف لاستعادة الاستقرار في لبنان والتعامل مع التحديات الراهنة، فضلا عن جهود تشكيل الحكومة ، مع أهمية تكاتف مساعي الجميع لتسوية أي خلافات في هذا السياق لإخراج لبنان من الحالة التي يعاني منها حاليا، بإعلاء مصلحة لبنان الوطنية ، بما يساعد على صون مقدرات الشعب اللبناني الشقيق ووحدة نسيجه الوطني».



عاد الحريري إلى بيروت و توجه من المطار إلى قصر بعبدا حيث وضع تشكيلته أمام رئيس الجمهورية و أمهله ٢٤ ساعة للموافقة أو الرفض، فرفضها عون و اعتذرالحريري عن تشكيل الحكومة.

و في ٢٦ يوليوز ٢٠٢١ تم تكليف نجيب ميقاتي تأليف الحكومة بأصوات ٧٢ نائبًا من أصل ١١٥ حضروا الإستشارات.

العلامة الفارقة في التسمية كانت لكتلة الوفاء للمقاومة (١٢ نائبًا) و التي لم تسمِ الحريري قبل اشهر تسع. و حاز ميقاتي على ثقة كتلة تيار المستقبل (١٧ نائبا)، بزعامة رئيس الوزراء السابق سعد الحريري، و التكتل الوطني بزعامة سليمان فرنجية (٥ نواب)، كما أيدته كتلة الحزب التقدمي الاشتراكي (٧ نواب)، التابعة لحزب التقدمي الاشتراكي، بزعامة وليد جنبلاط، وكتلة الوسط المستقل برئاسة ميقاتي نفسه (نائبان)، والكتلة القومية الاجتماعية (٣ نواب)، و٢ من كتلة اللقاء التشاوري، وكتلة التنمية والتحرير، برئاسة رئيس البرلمان نبيه بري (١٧ نائبا)، بالإضافة إلى ٤ نواب مستقلين.

بالمقابل، رفضت كتلة «الجمهورية القوية» (١٤ نائبا)، التابعة لحزب القوات اللبنانية بزعامة سمير جعجع، تسمية ميقاتي. ورفضه أيضا تكتل لبنان القوي (١٧ نائبا)، التابع للتيار الوطني الحر، بزعامة عون، وكتلة الأرمن (٣ نواب)، وكتلة ضمانة الجبل (٤ نواب)، و٣ نواب مستقلين، ونائبان من اللقاء التشاوري أبرزهم فيصل كرامي الذي تجمعه بميقاتي علاقة ودودة بالمبدأ غير أن الأخير اتخذ قرارًا بعدم تسمية ميقاتي لأسباب لا زالت غير واضحة.

و الواقع أن ظروف نجيب ميقاتي أتت أفضل من ظروف سعد الحريري، فالأول ليس على قطيعة مع أي فريق أو تنظيم أو حزب في حين أن علاقات الثاني توترت مع اكثر من فريق

و لا يرتبط نجيب ميقاتي بأعمال في المملكة العربية السعودية و لا يحمل جنسية أي بلد آخر سوى لبنان في حين أن الثاني تراوده آمال ربط النزاع مع المملكة ، ما يقيد حركته بالعمق لتراعي إيقاع المملكة التي لم ترض لا عنه و لا عن ميقاتي نفسه بدليل عدم تواصل المملكة مع أي منهما خلال فترات التكليف و التأليف.

و معروف عن ميقاتي انه مناور محترف ، و متخفف من الإلتزامات في الوقت الذي يدير فيه الحريري او تديره آلة كبيرة تشكل دولته العميقة.

دارت المفاوضات في شهر و نيف و لم تبلغ خواتيمها إلا في الجولة الرابعة عشر حيث وقع كل من رئيس الجمهورية و رئيس الحكومة بتاريخ ٩ سبتمبر ٢٠٢١ مراسيم تشكيل الحكومة العتيدة. حكومة من ٢٤ وزيرًا أخصائيًا ، غير حزبي، لكنهم جميعًا سُموا من قبل الأحزاب، حكومة تعكس بدقة التوازنات الداخلية التي أفرزتها آخر انتخابات نيابية، وهي تمثل القوى السياسية المكونة لمجلس النواب، إلا من لم يشأ منهم أن يتمثل، و هو السياق الطبيعي للقدرة على تأليف حكومة أصلًا تحتاج لثقة المجلس النيابي. حكومة تلبي و ترضي معظم الأطراف السياسية في لبنان، من عون و من ورائه رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل، إلى ميقاتي و إلى جانبه رؤساء الحكومات السابقين و من خلفهم كتلة المستقبل النيابية إلى الثنائي الشيعي المتمثل بالرئيس نبيه بري و السيد حسن نصرالله وصولًا الى كتلة الزعيم الدرزي وليد جنبلاط فتيار الوزيرسليمان فرنجية و تيار الوزير طلال ارسلان و كتلة الطاشناق و الأقليات. و تغيب عن الحكومة كتلة القوات و بعض المستقلين الذين لا يستطيعون مجتمعين عرقلة عمل الحكومة أو دفعها نحو استقالة الا إذا طرأ حدث كبير مستبعد خلال أشهر ثماني، المدة التي تفصل البلد عن موعد الإنتخابات.

وتعكس هذه الحكومة ايضًا توازنات اقليمية و دولية ، اذ تأتي ولادتها في لحظة الإنسحاب الأمريكي من أفغانستان، والدور المنحسر لواشنطن في المنطقة عن المشهد، والذي يتزامن مع بدء إدارة الرئيس جو بايدن مراجعة سياستها في سوريا و العراق و مع دول الخليج العربي.



وفي لحظة تتقدم فيها ايران على المستوى الإقليمي بعد اتخاذها قرارًا بالمواجهة من خلال انتخابات أتت نتائجها بالأكثر تشددًا الى السلطة هناك.

يبقى أن الدور الفرنسي كان واضحًا و صارخًا و ضاغطًا على القوى المحلية و على الولايات المتحدة كي تؤازر فرنسا.

و لولا تدخل مصر و مواكبتها الدائمة و حضورها على المستويات السياسية و الإنسانية لغاب الدور العربي تمامًا عن لبنان سياسيًا. وهذا الدور هو ما شكل نوعًا من التوازن مع حضور حزب الله الطاغي على المشهد و القرار اللبنانيين.

اليوم و مع تشكيل الحكومة العتيدة، واضحة هي خارطة الطريق التي ستعمل عليها الحكومة و العبرة كل العبرة في النجاح النسبي بتحقيق بعض التقدم على مستوى:

اولًا: التحقيقات بإنفجار مرفأ بيروت و الولوج الى إعادة إعماره

ثانيًا: التصدي للمشاكل الحياتية الأساسية من تأمين دواء و محروقات و قمح

ثالثًا: تأمين دخول للطلاب إلى المدارس و الجامعات

رابعًا: الشروع بالتفاوض الجدي و المجدي مع صندوق النقد الدولي

خامسًا: الإعداد و إجراء الإنتخابات النيابية و البلدية في مواعيدها

في النهاية، وجود حكومة في لبنان ، مسؤولة أمام الناس و المجتمع الدولي أفضل من عدم وجودها، حكومة تتخذ قرارات لا حكومة تهرب من أخذ أي قرار، حكومة تبدأ عملية الإصلاح الطويل و الشاق و المضني و غير المضمون في بلد بنت بعض القوى فيه وجودها على شبكات المصالح و الفساد و توزيع السلطات الريعية.

هي فرصة للإلتقاط الأنفاس و الحصول على بعض المقدرات لمعالجة مشاكل قاتلة تضرب المجتمع اللبناني، و فرصة للتفكير في أي لبنان يريد اللبنانيون على مستوى النموذج المالي و الإقتصادي و توزيع السلطات و الإصطفافات الإقليمية المحورية أو عدمها الى ما هنالك من أسئلة وجودية بات طرحها ملحًا و لو أن الإجابة عليها تحتاج أكثر من حوار و أكثر من تنازل و تسوية.

ملف العدد

البعد الإقليمي للأزمة اللبنانية

ميشال نوفل
كاتب لبناني

شُبّهت كارثة انفجار مرفأ بيروت، بكارثتَي هيروشيما وتشيرنوبيل، وهي بالفعل مماثلة كمّاً ونوعاً، وإن كانت نتائجها مختلفة لكونها تُعلِن اكتمال عملية انهيار الدولة اللبنانية، وأفول المشهد المشرقي الذي تزامن مع دور مرفأ بيروت ووظيفته الحيوية في حركة تبادل السلع والأفكار بين الشرق والغرب عبر الحوض الشرقي للبحر الأبيض المتوسط.

لم يكن غريباً أن تفعل صورة انفجار بيروت/المرفأ، فعل الزلزال الجيوسياسي تتردّد هزّاته في العواصم الكبرى وتجعلها تتصرف إزاء الكارثة كأنّ لهيب الحريق يمسّ مضاجعها محرّضاً إيّاها على التدخل السريع.

واقع الحال، أن الحريق اللبناني يُهدد ما تبقى من مختبر تفاعل الأفكار والعقائد في المنطقة الممتدة من شرق المتوسط إلى إيران وتركيا، مروراً بفلسطين وسوريا والعراق والخليج. هنا يتجاور خط الصدع العربي – الإسرائيلي – الفلسطيني مع خط الصدع الأميركي – الإيراني – الخليجي. وهنا يتفاعل التنافس الإيراني – التركي على الزعامة الإقليمية، مع الصراع على النفوذ وموارد الطاقة في شرق المتوسط، فضلاً عن تداعيات أزمات التفكك السياسي في سوريا والعراق.. الخ.

كل ذلك للقول إن الجغرافيا اللبنانية التي تستوعب كل التفاعلات والديناميات الإقليمية، استدعت الهجوم الديبلوماسي الإقليمي والدولي غير المسبوق، والذي انطلق من أهداف واعتبارات متباينة اجتمعت تحت عنوان الإنقاذ والإغاثة. وقد تقدمت المبادرة الفرنسية هذا



الاهتمام الدولي، وذلك على خلفية المواجهة الأوروبية للتحدي التركي في الحوض الشرقي للمتوسط، علماً أن باريس سبق وخاضت الكثير من التجارب في إدارة الأزمة اللبنانية، وتولّت إطلاق عملية «سيدر» للإصلاحات، وأوحت باريس أنها تنتهج طريقة متمايزة عن السياسة الأميركية في التعامل مع إشكالية حزب الله والنفوذ الإيراني في لبنان.

ويبدو أن التحرك الأوروبي الذي تتصدّره فرنسا (بدعم من ألمانيا) أخذت دائرته المشرقية تتوسع انطلاقاً من لبنان، وهو يتطلع إلى المدى الشامي والعراقي وإعادة رسم توازناته الجيوسياسيّة عبر وضع حدود لتمدّد النفوذ التركي واحتواء توسّع النفوذ الإيراني. وإلى جانب الدفاع عن المصالح الاقتصادية والأمنية للاتحاد الأوروبي، فقد يكون الدافع إلى هذا التحرك إدراك خطورة الاضطراب الناتج من الانسحاب الأميركي من المنطقة، في ظل حضور اللاعب الروسي وتقدّم اللاعب الصيني، كما يظهر من الخروج الأميركي من أفغانستان.

تعتمد هذه الورقة حول الأبعاد الإقليمية للأزمة اللبنانية، مقاربة جيوسياسيّة ترى أن كل ما يحدث في لبنان في حقل السياسة الداخلية والسياسة الخارجية وإدارة السلطة وتوازناتها، إنّما يتصل أوّلاً بالجوار القريب المكوّن من سوريا وإسرائيل – فلسطين؛ وثانياً بالجوار البعيد الذي يبرز فيه الدور السعودي والإيراني، فضلاً عن تموضع تدريجي لتُركيا.

ومثلما يمكن أن نتصور دينامية الكتل التكتونية للأرض، وكيف تتدافع وتتزلق وتتشابك، فإن حركة دينامية من التداخل والتفاعل والتوازن (أو اللاتوازن) تقوم بين الجوارين الإقليميّين القريب والبعيد، بفعل الصراع العربي – الإسرائيلي والتمحور حول القضية الفلسطينية، والسعي إلى ملء الفراغ الإستراتيجي الذي يتركه الإنكفاء العربي عن التزام القضايا المركزية في المنطقة.

وتستند المقاربة الجيوسياسيّة للأزمة اللبنانية إلى قراءة بنيوية لتشكّل الكيان اللبناني كدولة حديثة تولّى «الاستعمار الفرنسي والبريطاني» عملية إخراجها وفصلها عن عمقها العربي والإسلامي، ألا وهو بلاد الشام، ما أفقدها مقوّمات الدولة القوية القادرة على استيعاب النزاعات الطائفية والتغلب على سياسات التدخل وفرض الوصاية الخارجية.



العربي/ الإقليمي/ المحلّي

لا بدّ من التوضيح أوّلاً، أن تأكيد أولوية العامل العربي/الإقليمي في المسألة اللبنانية، إنّما يعود إلى وجود بُنية استقبال محلية لهذا العامل تحضنه وتسمح له بأن يفعل ويُثمر. وهذه البُنية ثقافية أيديولوجيّة هُوياتيّة جعلت صورة لبنان تدور حول سرديّتين رئيسيّتين؛ فمن جهة هناك السردية المسيحية حول لبنان بوصفه كياناً متجذّراً في ماضيه الفينيقي السحيق، وهُويّة ثقافية متميّزة مقارنة بالسائد في المحيط العربي والإسلامي. من جهة ثانية هناك نظرة المسلمين إلى لبنان بوصفه جزءاً من مجال جيوسياسي واسع، سواء تعلق الأمر بالأمة العربية أو بسوريا الطبيعية.

ولقد ظهرت المفارقة بين النظرتين عندما أعلن الجنرال هنري غورو المندوب السامي الفرنسي في سبتمبر ١٩٢٠ ولادة «لبنان الكبير» في حضور «الوجهاء السوريين» الذين لم يفكّروا يوماً في أنهم لبنانيون أو أنّ عليهم أن يتخلوا عن ولائهم للقائد العربي الذي أعلن من دمشق سوريا مملكة موحدة تحت قيادة ملكها الدستوري فيصل الأول.

في منتصف الثلاثينات من القرن الماضي تحوّلت الاختلافات في شأن النظرة إلى لبنان، إلى محورين متقابلين، وبرزت مظاهر التوتر والتنافر في صلب الكيان السياسي المستحدث الذي لم يكن له أي سِمات خاصة تبرّر فصله عن الحاضنة العربية السورية. وما لبث التعارض بين الرؤيتين أن انقلب إلى انقسام سياسي حاد تزامن وصعود المدّ القومي العربي في ظل القيادة الناصرية في مصر التي واجهت بنجاح حرب السويس (١٩٥٦)، وانحياز أكثرية من اللبنانيين إلى دولة الوحدة العربية، الأمر الذي أدى إلى انتفاضة مسلّحة ضدّ حكومة كميل شمعون التي استدعت بدورها قوات المارينز الأميركية للحؤول دون تكريس ميزان القوى لمصلحة المطالبة بالانضمام إلى الوحدة السورية – المصرية. ومع تولي الرئيس الإصلاحي فؤاد شهاب السلطة، أُفسح المجال للعمل لتسوية داخلية تعكس توازناً ناصرياً – أميركياً على أرض لبنان الموعودة بمشروع لم يتحقق لإصلاح الدولة ومصالحة المسلمين معها.

في مرحلة لاحقة، اختلّ التوازن مجدّداً عقب العدوان الإسرائيلي في حزيران/يونيو



١٩٦٧ الذي أضعف النظام العربي نتيجة لهزيمته المُدوّية أمام إسرائيل، وسمح تالياً تحرير إرادة المقاومة العربية الذي وجَدَت تعبيرها المنظّم والمسلّح في حركة المقاومة الفلسطينية وتصاعد عملياتها العسكرية عبر الأراضي الأردنية واللبنانية. وهكذا تمكنت منظمة التحرير الفلسطينية بفضل نتائج حرب تشرين ١٩٧٣ والتأييد الشعبي اللبناني وتحوّل مخيمات اللاجئين إلى مراكز للتعبئة وإعداد المقاتلين، من شقّ طريق التموضع في جنوب لبنان، فيما أظهرت الدولة اللبنانية رغم قبولها اتفاقية القاهرة (١٩٦٩) عجزها عن القيام بواجب الدفاع عن الأراضي اللبنانية في وجه الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة. ولا شكّ في أن الانقسام الداخلي في لبنان ساعد منظمة التحرير الفلسطينية في تعويض خسارتها الجبهة الأردنية (سبتمبر ١٩٧٠) بنقل مركزها السياسي من عمّان إلى بيروت تمهيداً لتحويل مؤسساتها المتشعبة إلى ما يشبه «دولة في الدولة» تحظى برعاية وإسناد عربيين لم يمنعا تفاقم الصراع الفلسطيني – السوري في لبنان.

إنّ المراقب قد يصاب بالذهول لدى مراجعة حقبة السبعينيات والثمانينيات في لبنان، وفيها سلسلة لا تنتهي من النزاعات والحروب والتدخلات التي هشّمت الجسد اللبناني؛ اجتياحات وغارات إسرائيلية بذريعة مواجهة الفدائيين الفلسطينيين وتدمير قواعدهم في جنوب لبنان، وقد تُوجّت بعملية الغزو الإسرائيلي للبنان واحتلال قطاع كبير منه بما في ذلك بيروت عام ١٩٨٢؛ وقبل ذلك التدخل العسكري السوري (١٩٧٦) لاحتواء النفوذ الفلسطيني تحت غطاء وقف الحرب الأهلية بين اللبنانيين؛ الاشتباكات بين الميلشيات المسيحية المتنافسة، والمناوشات بين قسم من هذه الميلشيات والقوات السورية المنتشرة تحت جناح «قوات الردع العربية»؛ من دون أن ننسى حرب المخيمات (١٩٨٥ – ١٩٨٨) بحجة مواجهة التدخل السوري في القرار الفلسطيني، ثم حرب الجنرال ميشال عون ضد حزب «القوات اللبنانية»، وبعدها معركته ضد الوجود السوري بدعم عراقي، وقد انتهت بقصف الطيران السوري قصر بعبدا عام ١٩٩٠ وانتقال الجنرال إلى المنفى في فرنسا بعد أشهر من هزيمته. أمّا سلسلة الاغتيالات والتصفيات الجسدية فقد أودت بحياة رئيسين للجمهورية هما بشير الجميّل ورينيه معوّض، وبعدهما رئيس للوزراء هو رفيق الحريري.



هذا في الحقيقة غيض من فيض الوقائع التي تبيّن التداخل العضوي بين البُنية السياسية في لبنان والجوار القريب الذي لم يتراجع تأثيره في اتفاق الطائف عام ١٩٨٩ بدليل التوافق بين الوصاية السعودية والإدارة السورية للشأن اللبناني، وهي معادلة ما لبثت أن أُجهضت بين سوريا والسعودية عقب الغزو الأميركي للعراق (٢٠٠٣) واغتيال «رجل الرياض في لبنان» رفيق الحريري عام ٢٠٠٥. ومنذ ذلك الحين راحَ العامل الإقليمي المتمثل في الدور الإيراني يتقدم على حساب الدور العربي بفضل التناغم بين السياسة الإيرانية والوصاية السورية ثمّ الحلول مكانها على وقع الأزمة والحرب في سوريا منذ عشر سنوات. وقد تمكن حزب الله الذي يمثّل حلقة وصل أساسية بين لبنان وإيران، فضلاً عن انتشاره العسكري في سوريا، من دحر الاحتلال الإسرائيلي عن لبنان عام ٢٠٠٠ وفرَضَ حالة من توازن الردع مع الآلة العسكرية عقب حرب ٢٠٠٦. كما أظهر مرونة براغماتية مكّنته من التحالف مع التيار المسيحي الأكثري، وإن كان هذا الرصيد الذي يمنحه الدور الأكبر في المعادلة اللبنانية يدخل أيضاً في حساب النفوذ الإقليمي لإيران.

الصورة المكبّرة لاشتداد الاستقطاب الإيراني – الأميركي، والتي تجّلت أخيراً في السباق بين استيراد النفط من إيران واستجرار الغاز والكهرباء من الأردن ومصر عبر سوريا، لا تعفي من ضرورة الغوص في آليات السلطة بتركيبتها المعقّدة. وهنا نجد مساكنة بين مواقع النفوذ الغربي، الأوروبي والأميركي، والنفوذ السعودي والإيراني، وليس سرّاً في كواليس السياسيين اللبنانيين، أن قبول الرئيس نجيب ميقاتي بمهمة تأليف الحكومة، يندرج في خانة الإستجابة للضغوط الفرنسية، ويُراعي في الوقت نفسه «الخطوط الحمر» السعودية إزاء حزب الله[1]. في حين أن ميزان القوى الذي يستند إليه رئيس الجمهورية ميشال عون وكتلته السياسية الطائفية والذي يجد كفّته الراجحة في دعم حزب الله، لا يمنع الرئيس اللبناني من الانفتاح على المطالب الأميركية وإظهار كتلته خلافاتها التكتيكية مع حزب الله. على أن النفوذ الأميركي يتمثل في أحد أشكاله في تسليح الجيش اللبناني والاهتمام بإمداده بالتجهيزات التي يمكن أن تجعله ضماناً للاستقرار الأمني إلى



جانب حزب الله. أكثر من ذلك، يُنظر إلى المصرف المركزي ودوره في إدارة الأزمة المالية والنقدية، على أنه مؤسسة تقع في مدار الحماية الأميركية المباشرة، علماً أن رئيسه رياض سلامة يحظى في آنٍ معاً بالتقييم السلبي والطعن من جانب التيار العوني وحزب الله، وبالغطاء السياسي من جانب رئيس البرلمان وزعيم حركة «أمل» نبيه برّي المتحالف مع حزب الله ورئيس الوزراء السابق وزعيم «تيار المستقبل سعد الحريري».

مشهد الحقل/المسرح قد يوحي بفوضى عارمة ما دامت عملية توزيع الحصص جارية بعد الحصار، لكن الأمور لا تلبث أن تنتظم عندما يتدخل «الوالي» أو «العرّاب» لضبط قوانين اللعبة أو التصحيح، وذلك وفق الأسس التي تتشكل حولها الجغرافيا السياسية الإقليمية وتجعل الدول العربية الحديثة المنشأ والطريّة العُود مثل لبنان أسيرة لعبة القوى الكبرى. وفي انتظار أن يأتي «العرّاب»، تتحكم لغة الاستقطاب بالخطاب السياسي المتوتر، بحيث نرى أطرافاً في اللعبة السياسية مثل حزب «القوات اللبنانية» المتحالف مع السعودية، يذهب في حملته العنيفة ضد التحالف القائم بين «التيار العوني» و»حزب الله» إلى حدِّ اكتشاف «احتلال إيراني» للبلاد، متّهماً حزب الله بتقويض العلاقات اللبنانية – الخليجية والتسبّب بقطع المساعدات المالية السعودية المفيدة لتوازن الاقتصاد اللبناني بسبب ارتباطه في السياسة الإيرانية. في المقابل، ينحاز حزب الله إلى «الخيار الشرقي» الذي قد يُترجم عملياً بالتواصل مع السياسة الإيرانية في سوريا والعمل لحماية حكم الرئيس بشار الأسد، وتأمين خط الإمداد الإيراني المُوصل إلى التماس الجغرافي مع فلسطين المحتلة عبر جنوب لبنان. كما أن حزب الله لا يخفي أنه يعمل من خلال «المقاومة الإسلامية» لتعزيز ترسانة الردع الصاروخية في وجه إسرائيل، معلناً التزامه القضية الفلسطينية ودعمه المقاومة الفلسطينية ومعارضته السياسة الأميركية في الشرق الأوسط. وخلافاً للنهج النيوليبرالي المُتّبع من قِبَل معظم القوى السياسية اللبنانية، يدعو حزب الله إلى موازنة السيطرة الغربية على الاقتصاد بالانفتاح على الصين وروسيا وتعزيز التعاون معهما في مجال الاستثمارات ومشاريع البُنية التحتية.

النظام الإقليمي العربي

إن محاولة الوقوف على الأبعاد الإقليمية للأزمة اللبنانية، تقودنا لا محالة إلى إشكالية النظام الإقليمي العربي، ولبنان جزء لا يتجزأ من هذا النظام ويتأثر حكماً بتداعيات الأزمة التي يتخبط فيها، خصوصاً سياسة المحاور التي حلّت مكان سياسة التضامن والعمل المشترك التي كانت جمهورية مصر العربية محورها القيادي بالتعاون مع المملكة العربية السعودية وسوريا.

نظرة فاحصة اليوم إلى أوضاع النظام العربي، لا يمكن أن تُقدّم سوى صورة تراجيدية لِما آلت إليه حال العرب من فِرقة وتشتّت وانقسام، ما يجعل الحديث عن تبديد الطاقة الحيوية العربية منذ ثمانينات القرن الماضي، وحرب الكويت، ثم الغزو الأميركي للعراق (٢٠٠٣)، موضوعاً قائماً بذاته لا تتّسع له هذه الورقة.

أمّا الأمر الذي يعنينا في سياق البحث الذي نحن في صدده، فهو فراغ القوّة العربية الناتج من التفكك السياسي وسياسة المحاور، والذي يُفسح المجال لتموضع قُطبين إقليميين هما إيران وتركيا وسط شبكة العلاقات العربية – العربية، ولتنافس هذين القُطبين على الزعامة الإقليمية في ظل الاسترخاء العربي في مواجهة التهديد الإسرائيلي وسياسات التدخل الغربية. وفي هذا الإطار، أُتيح للسياسة الإيرانية رفع التحدي إزاء التفوق الإستراتيجي الإسرائيلي وذلك استناداً إلى المقاومة اللبنانية التي يقودها حزب الله وتمكّنه من بناء قاعدة عسكرية قادرة على الصمود في وجه النزعة العدوانية الإسرائيلية، وإلى توسّع دائرة النفوذ الإيراني في سوريا والعراق وفلسطين. وكان من نتائج الفاعلية الإيرانية التي استفادت من الغطاء الجوّي الروسي في سوريا أن خسر المنافس التركي الرهان على تغيير النظام في دمشق، في مقابل اختراق النسبي للجغرافيا السورية على أطرافها الشمالية الشرقية، وتعزيز علاقات التعاون مع حركة حماس وسلطة الحكم الذاتي في رام الله.

وإذا كان التنافس الإيراني – التركي لا يُرخي بثقله على التركيبة السياسية اللبنانية، مع أن أنقرة حاضرة في تطورات أزمة الحكومة اللبنانية من خلال الاهتمام الذي يُبديه



الرئيس رجب طيب أردوغان بهذا الموضوع وحرص سعد الحريري على إشراكه في حركة اتصالاته الإقليمية. فإن الاستقطاب الشديد بين المحورين الأميركي – السعودي من جهة والإيراني – السوري من جهة أخرى، على خلفية انحسار التأثير السعودي – الأميركي في الصراع الدائر على سوريا، وتعثر المفاوضات الإيرانية – الأميركية حول الملف النووي، كل ذلك يُضفي حالة من الاضطراب والفوضى على توازنات السلطة في لبنان بحيث يمكن الحديث عن ظاهرة استعصاء سياسي تمنع حتى التفاهم بالحد الأدنى على تشكيلة حكومية تُنفّذ برنامج اقتصادي يُلجم الانهيار وتحلّل إدارة الدولة التي باتت عاجزة عن معالجة أزمات الطاقة والكهرباء والدواء والغذاء. وهذا ما حصل لمشروع الحكومة الذي امتنع على رئيس الوزراء السابق سعد الحريري طوال الأشهر الماضية، وذلك على رغم التأييد الفرنسي له ومحاولته تعزيز رصيده السياسي بالتواصل مع الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي والرئيس التركي رجب طيب أردوغان، بعد إغلاق أبواب المملكة العربية السعودية في وجهه[٢] .

وتلوح الآن في الأفق بوادر توحي بإمكان فتح ثغرة في جدار الجمود الناتج من الاستقطاب والاستعصاء، فقد سمح تفعيل مشروع استجرار الغاز والكهرباء من الأردن ومصر إلى لبنان عبر سوريا بعودة الدفء إلى العلاقات اللبنانية – السورية، وأطلق البحث التفصيلي في تنفيذ المشروع خطة لعمل عربي مشترك حول لبنان تساهم فيه مصر والأردن وسوريا، وأهمية هذه الخطوة العربية التي تعترضها عقبات كثيرة أنها تخترق سياسة النأي بالنفس عن سوريا وتُقلّص تبعات «قانون قيصر» الذي يشدد الحصار الاقتصادي على سوريا، ويُحظّر على الدول المجاورة التعامل معها تحت طائلة تعرّضها لعقوبات اقتصادية. وقد جرى تدبّر أمر إعفاء الأردن ومصر من مفاعيل العقوبات مع واشنطن من طريق قنوات ديبلوماسية عربية، ولم تمانع دمشق في ذلك لأن لها مصلحة أكيدة في انفتاح الدول العربية عليها، خصوصاً مصر والأردن بعد طول مقاطعة. وفي هذا السياق تلقى المسؤولون اللبنانيون الضوء الأخضر لإرسال وفد إلى دمشق ترأسته نائبة رئيس مجلس الوزراء وضم وزيري المالية والطاقة والمدير العام

للأمن العام وذلك لإجراء محادثات مع وزير الخارجية السوري ومُعاونيه لم تستغرق سوى ساعتين من الزمن، أكد خلالهما المسؤولون السوريون تجاوبهم مع طلب لبنان وموافقتهم على تأليف لجنة مشتركة لتحديد الإجراءات الفنية والعملية لتسهيل مرور الغاز المصري والكهرباء الأردنية إلى لبنان عبر الأراضي السورية.

يلوح في المنطقة ترتيب جديد للتوازنات الإقليمية، نلمس تداعياته الواضحة في النزاعات المحتدمة في سوريا وليبيا والعراق. ويُفسح هذا الترتيب الإقليمي لحضور الدورَين الإيراني والتركي في النظام الفرعي الذي اعتبرنا أنه يتشكل حول العلاقة الدينامية بين الجوارَين القريب والبعيد للبنان، في وقت يشهد لبنان تلاشي الحدود مع سوريا بفعل تداخل الأزمتين على الصعيد الديموغرافي (مشكلة النازحين) أو الاقتصادي (العقوبات الأميركية) أو السياسي (حزب الله وإيران).

وليس واضحاً بعد، ما إذا كانت عملية دفع حزب الله وإيران نحو إعادة اللُحمة بين الساحل اللبناني والمجال الجيوسياسي السوري، تنمُّ عن تخطيط استراتيجي واعٍ، وبالتالي تتجاوز الحسابات السياسية القصيرة الأجل، ولعلّ هذه العملية على الأقل تُنبّه إلى ضرورة استعادة الوعي التاريخي النقدي للبحث في أصل المشكلة الكامنة في انتهاء صلاحية النظام الطائفي اللبناني، وذلك لتبدّل الظروف التي حكمت إنشائه واستمراره طوال العقود الطويلة الماضية. وفي أيّ حال إنّ الغوص في هذه المشكلة لا يستقيم من دون حضور «أُم الدنيا» ومساهمة مفكّريها القوميين، واستعادة مصر دورها الإقليمي الوازن والموازن في التحوّلات الإقليمية.



المصادر

١ .نجيب ميقاتي رئيس الوزراء المكلف الحالي هو من كبار المساهمين في «شركة الإنشاء العربية» إحدى أهم شركات المقاولات في المنطقة العربية. كما يسيطر مع شقيقه طه على الشركة القابضة «M1» التي تعد إحدى أكبر الشركات العربية وتعمل وتنشط في شتى ربوع العالم.

٢ .رجل أعمال دخل الحقل السياسي إثر وفاة والده رفيق الحريري وبالنيابة عن عائلته التي كلّفته بالمهمة وحفظت حصّته من الثروة العائلية. وقد شكّلت شركة «سعودي أوجيه» مؤسسة الأعمال الرئيسية لدى آل الحريري، وهي أيضاً شركة قابضة ذات نشاطات إقليمية ودولية، غرقت في عام ٢٠١٧ بسبب سوء إدارتها. جرى ذلك بالتزامن مع غرق الاقتصاد اللبناني في ظل رئاسة سعد الحريري لمجلس الوزراء، وكان قد عاد إلى تولّي هذا المنصب أواخر عام ٢٠١١ وبقي فيه مدة ٣ سنوات حتى استكمال الانهيار الاقتصادي.

البعد العربي للأزمة اللبنانية

العميد/ إلياس فرحات
محلل سياسى لبنانى

لا يمكن فهم البعد العربي الحالي للأزمة اللبنانية من دون التعرف على تاريخ التدخلات العربية والأجنبية في لبنان والتي كانت أساسا في اصطفاف الأطراف اللبنانيين مقابل بعضهم.

عام ١٩٢٠ أعلن المفوض السامي الجنرال غورو تقسيم سوريا إلى عدة كيانات منها دولة لبنان الكبير[1] وهي لبنان بحدوده الحالية .أورد المؤرخ كمال الصليبي:» أن المسلمين في المناطق المضمومة إلى لبنان الكبير رفضوا قبوله كترتيب نهائي وأعلنوا معارضة الكيان الجديد وشاركهم المسيحيون الروم الأرثوذكس ومسيحيون آخرون ممن ما زالت تستثيرهم فكرة القومية العربية بمفهومها العلماني. كما امتعض الدروز من العناية الخاصة التي أظهرها الفرنسيون نحو الموارنة». [2] عام ١٩٢٦ أصدرالمفوض السامي دي جوفنيل دستورالجمهورية اللبنانية. رفض الزعماء المسلمون الانضمام إلى هذا الكيان .في ربيع ١٩٤٢ تفاهمت الكتلة الدستورية المارونية مع الزعماء المسلمين على ميثاق وطني .

وفي نوفمبر ١٩٤٣ وفي خضم الحرب العالمية الثانية وبضغط من بريطانيا نال لبنان استقلاله عن فرنسا وانتخب رئيس الكتلة الدستورية بشارة الخوري رئيسا للجمهورية وعين رياض الصلح رئيسا للوزراء . في بيانه الوزاري وضع الصلح أساسا للسياسة

الخارجية اللبنانية وجاء في البيان الوزاري:»لبنان وطن ذو وجه عربي يستسيغ الخير النافع من حضارة الغرب. إن إخواننا في الأقطار االعربية لا يريدون للبنان إلا ما يريده أبناؤه الاباة نحن لا نريده للاستعمار مستقراً وهم لا يريدونه للاستعمار اليهم ممراً .»(٣)
معادلة رياض الصلح هي المعادلة الأولى التي تتحكم بالسياسة اللبنانية الخارجية. لبنان ليس دولة أمة، هو تركيبة فرنسية بالاتفاق مع بريطانيا وكان أمام رياض الصلح المسلم السني العثماني من ولاية بيروت أن يجترح هذه المعادلة لضمان بقاء هذه الدولة المركبة اللبنانية.

طالما اختلت هذه المعادلة عند أي منعطف إقليمي . لم يتحمل هذا البلد الصغير تبعات التطورات المفاجئة. جاءت نكبة عام ١٩٤٨ وإنشاء دولة إسرائيل على أرض فلسطين وتهجير عدد كبير من الفلسطينيين إلى الدول المجاورة ومنها لبنان، لتحمل عبئاً كبير على هذا البلد وتركيبته الدقيقة .

عام ١٩٥٦ نتج عن العدوان الثلاثي على مصرصعود نجم الرئيس عبد الناصر الذي اعتبره المسلمون اللبنانيون زعيمهم. كان الانقسام اللبناني حاداً بين المسلمين الذين انحازوا إلى عبد الناصر والمسيحيين الذين عارضوا سياسة مصر. وبعد نحو سنتين أعلنت الوحدة بين مصر وسوريا والتي صبت زيتاً على نار الانقسامات اللبنانية .عام ١٩٥٨ انتهت الولاية الدستورية للرئيس كميل شمعون . تم التوافق بين ممثل الولايات المتحدة السفير مورفي وممثل الجمهورية العربية المتحدة السفير عبد الحميد غالب على انتخاب قائد الجيش اللبناني اللواء فؤاد شهاب رئيسا للجمهورية .

وصل فؤاد شهاب إلى السلطة كمسيحي معتدل داخلياً وبدأ يختط طريقاً خاصاً في السياسة الخارجية أي عملياً في السياسة العربية، ولهذه اجتمع شهاب مع عبد الناصر على الحدود اللبنانية السورية، أرسى هذا الاجتماع معادلة ثابتة شكلت صمام الأمان للاستقرار في لبنان حتى هزيمة ١٩٦٧ وتختصر المعادلة فى:» احترام سيادة لبنان من القطب العربي الأبرز مقابل تفاهم على أن لا تتعارض السياسة الخارجية اللبنانية مع السياسة العربية والدولية للجمهورية العربية المتحدة من غير أن يفرض ذلك على لبنان التخلي عن صداقاته مع العالم الخارجي «.(٤)

معادلة عبد الناصر –شهاب هي المعادلة الثانية التي تحكمت بالسياسة اللبنانية.عبر رئيس الوزراء السابق وأحد كبار زعماء المسلمين السنة صائب سلام عن هذه المعادلة بشعار :لا غالب ولا مغلوب.(٥)

في يونية ١٩٦٧ وقع زلزال كبير في المنطقة تمثل بهزيمة جيوش مصر وسوريا والأردن أمام عدوان إسرائيلي خاطف وسريع. في لبنان أصيب المسلمون بنكسة كبيرة بخسارة الحرب فيما انتعش المسيحيون المؤيدون للتحالف مع الغرب واتحدوا مع بعضهم وشكلوا حلفاً ثلاثياً بين زعمائهم الثلاثة الرئيس السابق كميل شمعون وبيار الجميل زعيم حزب الكتائب اللبنانية وريمون سعادة رئيس حزب الكتلة الوطنية

لكن حدث ما لم يتوقعه المسيحيون وهو أن الفلسطينيين بعد هزيمة ١٩٦٧ قرروا اللجوء إلى الكفاح المسلح للعودة إلى ديارهم و تدفق السلاح من سوريا إلى مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان وسرعان ما تحولت إلى معاقل مسلحة لا تخضع لسلطة الدولة اللبنانية .

وقع صدام عسكري بين مسلحي التنظيمات الفلسطينية في مناطق متفرقة من لبنان، وبات الوجود الفلسطيني المسلح البعد العربي الوحيد للسياسية الخارجية اللبنانية والبعد الأمني الداخلي أيضا. ارتبطت معظم سياسات الحكومة اللبنانية بالعلاقة مع الفلسطينيين، طالب المسيحيون بإلغاء الوجود الفلسطيني المسلح ولجأ حزب الكتائب اللبنانية وحزب الوطنيين الأحرار إلى إنشاء ميليشيات مسلحة وتدريبها لمواجهة التنظيمات الفلسطينية . مع تصاعد حمى التسلح بدعم من المحاور العربية المتنافسة اشتعلت الحرب الأهلية في ١٣ إبريل ١٩٧٥ بين الميليشيات المسيحية والتنظيمات الفلسطينية تساندها أحزاب يسارية وإسلامية لبنانية .

في أكتوبر ١٩٧٦ عقدت قمة عربية في القاهرة قررت إرسال قوات ردع عربية إلى لبنان غالبيتها قوات سورية، انتشرت وأعادت الهدوء إلى لبنان. اعتباراً من عام ١٩٧٨ بدأت اشتباكات مسلحة بين القوات السورية وميليشيا القوات اللبنانية بقيادة بشير الجميل. كان الجيش اللبناني عاجزاً عن التدخل بسبب قلة العدد والامكانات وبتأثير الانقسام السياسي .



في يونية ١٩٨٢ اجتاحت إسرائيل لبنان وخرجت منظمة التحرير الفلسطينية إلى تونس .انتخب مجلس النواب اللبناني بشير الجميل قائد القوات اللبنانية التي رافقت الجيش الإسرائيلي أثناء توغله في لبنان رئيسا للجمهورية. بعد أقل من شهر أغتيل بشير ليعود وانتخب شقيقه أمين الجميل رئيسا .

اعتقد الإسرائيليون أن إنهاء منظمة التحرير الفلسطينية سوف ينهي المقاومة ضدها ،لكن حصل ما لم تتوقعه اذ بادرت أحزاب لبنانية إلى مقاومة مسلحة ألحقت خسائر كبيرة في صفوف الإسرائيليين .

في هذه المرحلة تخلت الدول العربية عن لبنان واستضافت منظمة التحرير في تونس. بقيت سوريا وحدها في دعم المقاومة ومواجهة الاحتلال الإسرائيلي. وهنا برز عامل مهم غير الأوضاع فيما بعد وهو دخول الحرس الثوري الإيراني إلى لبنان وإنشاء مخيمات تدريب في منطقة البقاع اللبنانية المحاذية لسوريا. ظهر إسم حزب الله كحزب ديني شيعي سياسي وكمقاومة ودخل بسرعة إلى البيئة الشيعية في الجنوب والبقاع . كان الحزب شديد التنظيم وفعالاً واتهمه الأمريكيون بتفجير مقر المارينز قرب مطار بيروت ومقر القوات الفرنسية في بيروت في الوقت نفسه .بدأ صعود الشيعة سياسياً بعدما كانوا إحدى مكونات الطوائف الإسلامية.

في خريف ١٩٨٣ انسحب الإسرائيليون من جبل لبنان في الشوف وعاليه من دون تنسيق مع أحد . فور الانسحاب انقض مسلحو الحزب التقدمي الاشتراكي الدروز بمشاركة ودعم القوات السورية على القرى والبلدات المسيحية التي كانت ميليشيا القوات اللبنانية تحميها وسيطروا عليها بسرعة وأحرقوا قسماً من منازلها وهرب سكانها في موجة تهجير للمسيحيين هي الأكبر منذ عام ١٨٦٠ . أحرج الرئيس الجميل بعدما خذله الأميركيون الذين تحالف معهم وعهد إليهم بإعادة بناء الجيش اللبناني وتجهيزه والذي خذله أيضا. كما شعر جمهور المسيحيين أن إسرائيل التي اعتبرها البعض حليفة غدرت بهم وتخلت عنهم.

في فبراير ١٩٨٤ وقعت اشتباكات عنيفة بين الجيش اللبناني بقيادة الرئيس الجميل وحركة أمل الشيعية بقيادة نبيه بري(أصبح رئيسا لمجلس النواب عام ١٩٩٢ وما يزال) في ضاحية بيروت الجنوبية نتج عنها استيلاء حركة أمل على بيروت الغربية بعدما فكت وحدات الجيش في بيروت ارتباطها بقيادة الجيش و أعلنت ولاءها لحركة أمل. باستثناء سوريا التي وقفت كفريق داعم للدروز في الجبل والشيعة في بيروت والضاحية في مواجهة القوات اللبنانية المسيحية والجيش اللبناني، كانت باقي الدول العربية تتابع ما يجري من دون تدخل .

أمضى اللبنانيون سنوات اقتتال بين العام ١٩٨٥ ولحين انتهاء ولاية أمين الجميل الرئاسية وفي سبتمبر ١٩٨٨ فشل مجلس النواب اللبناني في انتخاب رئيس جديد للجمهورية ورفض قائد الجيش العماد ميشال عون وقائد القوات اللبنانية سمير جعجع اللذان كانا يسيطران على الوضع في المناطق المسيحية اقتراحا أمريكيا سوريا بانتخاب النائب مخايل الضاهر رئيسا. في اخر نصف ساعة من ولايته شكل الرئيس الجميل حكومة عسكرية برئاسة قائد الجيش العماد ميشال عون وعضوية أعضاء المجلس العسكري. رفض المسلمون بدعم من سوريا الاعتراف بهذه الحكومة واستمرت حكومة الرئيس سليم الحص بالعمل في مناطق نفوذها وعينت اللواء سامي الخطيب قائدا للجيش بالتكليف. أصبح للبنان حكومتان وقائدان للجيش.

في مارس ١٩٨٩ وبحركة مفاجئة أعلن العماد عون رئيس الحكومة حرب التحرير ضد سوريا واقتصرت الحرب على القصف المدفعي المتبادل من دون تغييرات على الأرض. أصبحت الساحة اللبنانية متاحة للتدخل العربي فكان تدخل دولة الكويت التي أرسلت وزير خارجيتها في جولات بين بيروت ودمشق وتونس ثم شكلت لجنة سداسية عربية وبعدها استقر الأمرعلى لجنة ثلاثية من السعودية والمغرب والجزائر واختارت الأخضر الإبراهيمي مبعوثاً لها .وضعت اللجنة الثلاثية أسس التسوية اللبنانية وكان للمملكة العربية السعودية دور كبير في إرساء التسوية . تم دعوة النواب اللبنانيين إلى مؤتمر في مدينة الطائف في المملكة العربية السعودية . حضر المؤتمر ممثلون عن اللجنة



الثلاثية وسوريا ومراقبون من فرنسا والولايات المتحدة. توصل المجتمعون إلى إقرار وثيقة الوفاق الوطني المعروفة باتفاق الطائف وهي أساس التعديلات الدستورية التي ما تزال نافذة. ارتكزت الوثيقة على الشراكة في الحكم أو ما سمي بالديموقراطية التوافقية وحدت من صلاحيات رئيس الجمهورية الماروني.

اتفاق الطائف هو المعادلة الثالثة التي تحكمت بالسياسة اللبنانية.

رفض العماد عون اتفاق الطائف ورفض الاعتراف بالرئيس المنتخب رينيه معوض (اغتيل بعد ١٧ يوما) وبالرئيس الهراوي الذي انتخب بعده وتحصنت وحدات الجيش اللبناني الموالية له في منطقة بعبدا المتن قرب بيروت.هذا الرفض سيظهرمن جديد عندما يصبح العماد عون رئيساً للجمهورية.

في هذه الفترة حصل تطور دراماتيكي في المنطقة العربية أرخى ظلاله على لبنان .اجتاح العراق الكويت واحتلها وشكلت الولايات المتحدة تحالفاً دولياً لتحرير الكويت. كان العماد عون متحالفاً مع الرئيس صدام حسين وياسر عرفات كونهما أخصاماً لسوريا وتلقى دعماً عسكرياً من العراق.

أدى الوضع الدولي الجديد والاستياء العربي من صدام حسين وحلفائه وخصوصا من السعودية والخليج إلى إطلاق يد سوريا في لبنان بعد تحرير الكويت، حيث اقتحمت القوات السورية معقل العماد عون في ١٣ أكتوبر ١٩٩٠ ولجأ ومعاونوه إلى السفارة الفرنسية.

بدأت حقبة جديدة في لبنان وهي حقبة التفاهم السعودي السوري. استقرت البلاد وأجريت الانتخابات النيابية بعد توقف لمدة عشرين عاماً وانبثقت عنها حكومات. كانت سوريا تحكم بقوة جيشها المنتشر في معظم الأراضي اللبنانية. انتشرت مكاتب المخابرات السورية في معظم المناطق وكانت تدير السياسة في البلاد. أصبح رفيق الحريري اللبناني السعودي رئيسا للوزراء وشريكاً قوياً في السلطة وأمسك بالملف الاقتصادي فيما أمسك السوريون بالملف الأمني. أطلق رئيس مجلس النواب نبيه بري على هذه المرحلة اسم (س – س) أي سوريا والسعودية.



شهدت هذه المرحلة إعادة بناء الجيش اللبناني وتوحيده وتجهيزه بالسلاح من الولايات المتحددة وسوريا ما أشار إلى توافق حول دور هذا الجيش . استمر وجود القوات السورية خلافاً لاتفاق الطائف وتعالت مطالبات المسيحيين بانسحابها . نفي العماد عون إلى فرنسا عام ١٩٩١ واعتقل قائد القوات اللبنانية بجرم تفجير كنيسة في جونية. تعاطف الجمهور المسيحي مع القائدين اللدودين ولم تتمكن القيادات المسيحية المشاركة بالسلطة من التأثير على الرأي العام المسيحي وبقي معظمه يتعاطف مع عون وجعجع.

شهدت هذه المرحلة أيضا نمواً اقتصادياً وإعادة بناء الوسط التجاري لمدينة بيروت ومطار بيروت الدولي . لكنها في المقابل شهدت إهمال البنى التحتية من كهرباء ومياه وشبكات صرف صحي. اعتمد الاقتصاد اللبناني على الاقتراض وبلغت فوائد سندات الخزينة من عام ١٩٩٢ ولغاية ٢٠٠٥ بين ٣٠٪ و٤٠٪ وهوما سبب متاعب للاقتصاد الذي مالبث أن انهار عام ٢٠٢٠ بعد تراكم الديون.

عام ٢٠٠٥ حصل زلزال في لبنان عندما اغتيل رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري والذي تحول إلى الزعيم المسلم السني الأوحد وبات أيقونة هذه الطائفة، تغير الوضع بشكل دراماتيكي . تحول جمهور السنة والمسيحيين إلى معارضة شرسة ضد الوجود السوري واتهموا سوريا باغتيال الحريري. انسحب السوريون من لبنان وتراجع نفوذهم بشكل مثير. عاد العماد عون من المنفى وخرج سمير جعجع من السجن بقانون عفو خاص. كان لحزب الله وحليفته حركة أمل الشيعية من أسباب القوة ما مكنهما من الصمود وخصوصاً أمام الدعوات الأميركية لنزع سلاح حزب الله. مطلع عام ٢٠٠٦ عقد العماد عون تفاهماً سياسياً مع حزب الله في خطوة مفاجئة غيرت التوازنات. في يوليو ٢٠٠٦ هاجمت إسرائيل لبنان وفشلت في التقدم برياً والقضاء على حزب الله ما أدى إلى ارتفاع شعبيته وحضوره الإقليمي.



عام ٢٠١٧ احتجزت السلطات السعودية رئيس الحكومة اللبنانية سعد الحريري وأرغمته على إعلان استقالته في رسالة تلفزيونية. تحركت السلطات اللبنانية باتجاه مصر وأوروبا وزار الرئيس الفرنسي ماكرون السعودية واجتمع مع ولي العهد الرجل القوي محمد بن سلمان وطلب منه إخلاء سبيل الحريري. أطلق الحريري وتوجه على الفور إلى فرنسا واستقبله الرئيس ماكرون. تبين أن سبب احتجاز الحريري هي اتهامه بالفساد مثل الأمراء والشخصيات السعودية الذين احتجزهم بن سلمان في فندق ريتز كارلتون، كما اتهم السعوديون الحريري بالتراخي مع حزب الله حليف إيران. الحريري لم يكن على ود مع حزب الله لكنه رفض رغبة سعودية بشن حرب أهلية ضد حزب الله لأنه يخشى أن تدمر لبنان بأكمله. تراجع الاهتمام السعودي بالمسلمين السنة في لبنان وتحديداً بحليفهم سعد الحريري. في خطوة غريبة اعتمدت السعودية قائد القوات اللبنانية الماروني سمير جعجع حليفاً لها وكثرت زيارات السفير السعودي إلى مقره وكثرت أحاديث عن دعم مالي لجعجع وقصده بعض المسلمين للتوسط لسمة الحج أو العمرة وهذا ما أثار استياء جمهور السنة. حاولت تركيا الدخول على خط المسلمين السنة في لبنان بالتعاون مع الجماعة الإسلامية وهي فرع الإخوان المسلمين في لبنان، لكنها تراجعت ويرجح أن ذلك بسبب انهماكها في سوريا والعراق.

في ١٧ أكتوبر ٢٠١٩ سارت تظاهرات صاخبة تطالب بمكافحة الفساد تقودها منظمات غير حكومية أطلق عليها تعبير »المجتمع المدني« اعتبرت نفسها مستقلة وبقيت من دون قيادة واضحة رغم أن تحركاتها كانت منظمة بدقة، تدهور الوضع الاقتصادي وانخفض سعر العملة اللبنانية بشكل مثير وتوقفت المصارف عن الدفع للمودعين. ولم ينقص اللبنانيين سوى أزمة نظام وصلاحيات دستورية أثارها الرئيس العماد ميشال عون وفريقه الذين رفعوا شعار استعادة حقوق المسيحيين الذي يستبطن الاعتراض على الطائف والدستور الحالي. غابت منظمات المجتمع



المدني عن السمع في أزمة الكورونا وأزمة انفجار مرفأ بيروت وأزمة المحروقات وخف وهجها في الحياة السياسية بعد اتهامات أمريكية أنها غير فاعلة واتهامات بالفساد والتبعية للخارج وجهتها قوى سياسية (بري جنبلاط..)

كيف كانت الأبعاد الخارجية لاسيما العربية في الأزمات اللبنانية؟

أصبح الاستقطاب اللبناني غريباً. حزب الله المدعوم من إيران والحزب الديني الشيعي يتحالف مع الرئيس ميشال عون الماروني و حزبه أي التيار الوطني الحر. حزب الله يتحالف أيضا مع حركة أمل الشيعية وسليمان فرنجية الزعيم الماروني الشمالي، حركة أمل على خصام معلن مع الرئيس عون والتيار الحر، سليمان فرنجية على خصام مع الرئيس عون أيضا، القوات اللبنانية بقيادة سمير جعجع تحالفت مع سعد الحريري وحزبه تيار المستقبل إلا أن هذا التحالف اهتز وتحول إلى خصام بعد اعتقال الحريري في السعودية واتهامه لجعجع بالوشاية به في السعودية، الحريري يقيم علاقات جيدة مع حركة أمل وهو على خصام سياسي وقطيعة مع حزب الله. زعيم الدروز وليد جنبلاط الذي يتحكم جغرافيا بطريق بيروت الجنوب وبيروت البقاع كان حليفاً لسمير جعجع بعدما كان عدوه خلال الحرب الأهلية .ابتعد جنبلاط عن جعجع وحافظ على علاقة قوية مع حركة أمل ونبيه بري والحريري وبقيت علاقته مقطوعة وحذرة مع حزب الله .أخطأ بعض الزعماء قراءة الربيع العربي وقياس النفوذ الأميركي والأوروبي والعربي الذي تذبذب حسب المصالح. كان للحرب السورية القاسية وتدفق النازحين السوريين إلى لبنان ووصول الحرب إلى أطراف لبنان في البقاع الشمالي حيث احتل تنظيم القاعدة – النصرة وداعش قسماً من الأراضي اللبنانية . اختلطت الأوراق: القاعدة وداعش وحلفاؤهما يحاربون النظام السوري، والولايات المتحدة وحلفاؤها يحاربون داعش ويحاربون النظام السوري والجيش السوري وحزب الله ميليشيات إيرانية يحاربون القاعدة وداعش (غابت بسرعة المعارضة المعتدلة والجيش الحر وسرعان ما سيطرت القاعدة



النصرة ومشتقاتهاعلى الأرض). إسرائيل شنت نحو مائتي غارة جوية على أهداف للجيش السوري والحرس الثوري الإيراني داخل سوريا.

لا تخفي الولايات المتحدة وإسرائيل ومعظم الدول الأوروبية والخليجية دعوتها لنزع سلاح حزب الله واعتباره قوة إيرانية في لبنان خصوصا بعدما شارك بفاعلية في الحرب السورية واتهم بتقديم الخبراء والمستشارين إلى الحوثيين في اليمن وإلى الحشد الشعبي في العراق.

لم تكن إسرائيل يوما غائبة عن ما يجري في لبنان. كانت منظمة التحرير الفلسطينية خطراً كبيراً عليها وبعدما تخلصت منها عام ١٩٨٢ جاء خطر محلي كبير أيضا هو حزب الله .

في ٨ أغسطس ٢٠٢٠ استقالت حكومة حسان دياب وهو جاء من خارج النادي السياسي اللبناني وتعثر في معالجة الأزمات. برزت أزمة حكم في لبنان عندما حاول الرئيس ميشال عون تجاوز اتفاق الطائف (بينه وبين الاتفاق حساب قديم) . كلف السفير مصطفى أديب بتشكيل الحكومة وسرعان ما اعتذر ليعود مجلس النواب يسمي سعد الحريري الذي كلفه الرئيس عون بتشكيل الحكومة في استشارات نيابية ملزمة . امتعضت السعودية من تكليف الحريري ولم تجر أي اتصال معه فيما فتحت مصر أبوابها له وكذلك فرنسا وروسيا والإمارات العربية. لم يتمكن الحريري من تشكيل حكومة بسبب شروط الرئيس عون الذي يريد التحكم بالحكومة بأغلبية وزراء تسمح له بذلك، فيما رفض الحريري شروط الرئيس عون ودعمه رؤساء الوزراء السابقين ودار الفتوى الإسلامية وتحولت عملية التشكيل إلى استقطاب سني ماروني وسط لا مبالاة سعودية ومحاولات مصرية للتسوية. اعتذر الحريري واختار مجلس النواب نجيب ميقاتي في الاستشارات النيابية التي يجريها رئيس الجمهورية . كلف عون ميقاتي بتشكيل الحكومة . تمكن الميقاتي بدهائه السياسي من تشكيل حكومة بالاستفادة من دعم فرنسي إيراني ومباركة مصرية وصمت سعودي تجاهه. يمكن القول أن دور السعودية تراجع كثيراً في لبنان على الصعيد السياسي وعلى



صعيد علاقتها بالطائفة الإسلامية السنية. مثال على ذلك ما حصل إثر كارثة حريق خزان بنزين في عكار في أغسطس ٢٠٢١ قتل نحو ٣٧ شخصا وجرح حرقاً نحو مائة من المسلمين السنة. تقدمت تركيا والكويت وعالجت بعض المصابين . غابت السعودية عن المشهد وهي التي كانت دائما حاضرة للمساعدة وكان اللبنانيون يسمونها مملكة الخير. بعد أكثر من شهر وفي خطوة لافتة قدم حزب الله الشيعي مساعدات مالية إلى عائلات الضحايا والجرحى في عكار !!

يعاني لبنان من أزمة اقتصادية خانقة أبرز مظاهرها تعثر النظام المصرفي وانخفاض سعر صرف العملة اللبنانية وندرة المحروقات التي تسببت بمشاكل كبيرة على محطات الوقود. لم تتحرك السعودية كعادتها ولم تسمح لحلفائها في الخليج بتقديم المساعدة، وتركت الأزمة تتفاقم حتى أعلن أمين عام حزب الله حسن نصر الله عن انطلاق بواخر وقود من إيران إلى لبنان وهدد إسرائيل بأنه سوف يرد إذا تعرضت للبواخر. في اليوم التالي أبلغت الولايات المتحدة لبنان موافقتها على استجرار الغاز والكهرباء من مصر إلى لبنان عبر الأردن وسوريا بعد معارضة شديدة للمرور في سوريا تنفيذاً «لقانون قيصر» الذي يفرض عقوبات على سوريا ومن يتعامل معها. كما حضر وفد من مجلس الشيوخ الأميركي وجال على المسؤولين اللبنانيين ووعدهم بتخفيف الاجراءات حول الطاقة لقاء عدم التعامل مع إيران. بذلك حضرت إيران كلاعب قوي في لبنان على حساب الانكفاء السعودي الذي لم يجد له حلفاء السعودية في لبنان أي تبريرخصوصاً أنه أفسح المجال لدخول إيران على خط الأزمة اللبنانية كبديل عن سوريا بسبب انهماكها بالحرب الداخلية. سجل دخول مصري خجول على خط الأزمة الراهنة ويراهن بعض اللبنانيين على دخول مصري متوازن من أجل تحقيق توازن المحاور وقطع الطريق على دخول تركي محتمل.

لم يتمكن هذا البلد الصغير من عزل نفسه عن أزمات المنطقة ووقع في بعض الأحيان في قلبها وفي أحيان اخرى كان ساحة لحروب بالوكالة بين القوى الدولية والإقليمية.تتميز المرحلة الراهنة بتشابك العلاقات اللبنانية وتعقيدات في التحالفات بين القوى اللبنانية وغرابة الموقف السعودي والخليجي الراهن من لبنان. أرسى اللبنانيون



بتأثير من الخارج معادلات للسياسة كانت آخرها معادلة الطائف التي ما زالت سارية واهتزت خلال الأزمة الوزارية الأخيرة فهل يحافظ اللبنانيون عليها أم ينتقلون إلى معادلة جديدة ؟

المصادر

(١) بعد إعلان لبنان الكبير تابع غورو تقسيم سوريا فانشأ دولة دمشق ودولة حلب ودولة العلويين ودولة الدروز . كمال ديب تاريخ سوريا المعاصر دار النهار للنشر ٢٠١١ صفحة ٤١ و٤٢

(٢) كمال الصليبي: تاريخ لبنان الحديث الطبعة السادسة ص ٢١٤

(٣)٢٦٨=http://www.pcm.gov.lb/arabic/subpg.aspx?pageid

البيان الوزاري لحكومة رياض الصلح ١٩٤٣

(٤) مذكرات فؤاد بطرس إعداد انطوان سعد دار النهار ٢٠٠٧ ص ٥٨

(٥) نقولا ناصيف صحيفة الاخبار

٢٠٢٤٤٤/https://al-akhbar.com/Archive_Local_News

ملف العدد

الأبعاد الدولية للإنهيارات اللبنانية

توفيق شومان

كاتب لبناني

تتعدد العوامل البنيوية التي أفضت إلى انزلاق لبنان نحو انهيارات شبه شاملة على المستويات كافة ، وإذ يقف انهيار المنظومة الأخلاقية . السياسية على رأس المسببات المؤدية إلى إنتاج الواقع الكارثي الذي يعيشه لبنان منذ صيف العام ٢٠١٩ ، وهو أمر يمكن اعتباره ارضية محلية للإنهيار الحاصل ، فإن العوامل الدولية المتداخلة مع نظيراتها اللبنانية ، لا تقل شأنا في الإسهام بدفع لبنان نحو أسوأ أزمة مالية واقتصادية واجتماعية يعيشها منذ الحرب العالمية الأولى . هذه الدراسة تسعى إلى إلقاء الضوء على أسباب الأزمة اللبنانية ، انطلاقا من قراءة الوجه الآخر لها ، أي العوامل الخارجية ، والغربية منها بالتحديد و بالأخص .

مسار الإنحدار

استطاع القطاع المصرفي اللبناني ، طوال الخمسين سنة المنصرمة ، أن يتجاوز مفاصل واختبارات عالية الخطورة على الصعد المحلية والإقليمية والدولية ، فأزمة بنك « انترا « التي عصفت به في عام ١٩٦٦وأدت إلى إفلاسه [١] ، لم تهدد مصير المصارف اللبنانية بالرغم من استحواذ « انترا» على ربع الودائع المصرفية ، كما أن مخاطر زلزالية أخرى ، تجاوزها القطاع المصرقي اللبناني بسلام ، من مثل حربي العام ١٩٦٧و١٩٧٣، فضلا عن خمسة عشر عاما من الحرب الأهلية اللبنانية (١٩٧٥ . ١٩٩٠) بما فيها الإجتياح الإسرائيلي عام ١٩٨٢، ومن ثم اغتيال الرئيس

رفيق الحريري عام ٢٠٠٥ ، وما تلاها من حرب تموز ٢٠٠٦ ، وصولا إلى الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨ [٢].

ما الذي جرى حتى سقطت المصارف ؟

بصرف النظر عن تغول الطبقة السياسية اللبنانية المستجدة وتكوينها مع الطبقة المصرفية الجديدة شراكة قائمة على الفساد والنهب ، وذاك يندرج في الشق المحلي لعوامل الإنهيار ، فإن العناصر الخارجية للأزمة ، تمثلت استثمارا في عمق الفساد القائم ، وجعلت منه سيفاً سياسياً عقابياً مسلطاً ، تارة بإتجاه المصارف ، وطورا نحو سياسيين كبار ، وفي حين ثالث صوب « حزب الله » ، ولتستقر المعادلة في النهاية على « منظومة عقوبات » ، أفضت إلى فقدان الثقة بلبنان وإلى شلل قطاع المصارف وانهيار الإقتصاد اللبناني.

كيف تطورت عناصر الضغط الخارجية ؟

في التاسع من فبراير ٢٠١١، أعلنت وزارة الخزانة الأميركية إدراج « البنك اللبناني . الكندي» على اللائحة السوداء، متهمة إياه بتبييض الأموال وتسهيل الخدمات المالية ل»حزب الله « ، وتشكلت مخاطر حظر التعامل مع المصرف المذكور ، من كونه خامس أقوى المصارف اللبنانية ، ذلك أن موجوداته تم تقديرها بأكثر من خمسة مليارات دولار [٣]

وفي حين جرت تصفية أعمال « اللبناني . الكندي « ، فالإدعاء الأمريكي أشار إلى ثلاثة مصارف أخرى « متورطة « معه في الأعمال «غير المشروعة «، وهي «بلوم بنك»، و»فدرال بنك» و» بنك الشرق الأوسط وأفريقيا «.

وليس بعيدا عن القوائم السوداء ، ففي التاسع والعشرين من أغسطس ٢٠١٩ « أعلنت وزارة الخزانة الأميركية أن الولايات المتحدة فرضت عقوبات على «جمال ترست بنك « والشركات التابعة له في لبنان بزعم تسهيله الأنشطة المالية لجماعة حزب الله ، وقالت إن البنك يحول الأموال لأسر المفجرين الانتحاريين»[٤]، وفي حقيقة الأمر ، لم تقتصر منظومة العقوبات الأمريكية على القطاع المصرفي الخاص ، بل اقتربت من تطويق المصرف المركزي اللبناني ،

وفي هذا السياق كشفت صحيفة « وول ستريت جورنال « الأمريكية « أن مسؤولين



غربيين تحدثوا عن رغبة واشنطن وحلفائها بإجراء تدقيق جنائي في المصرف المركزي، فهم يعتقدون أن هذا التدقيق قد يكشف أدلة عن الفساد وتبييض الأموال وعلاقات كبار المسؤولين اللبنانيين بحزب الله»(٥).

لا شك ، أن هذه العقوبات المتلاحقة ، رفدت الواقع السياسي اللبناني الفاسد بعناصر إضافية عجلت الإنهيار العام ، إذ أنها جففت مصادر الثقة بالتعاملات المالية مع لبنان والإستثمارية في قطاعاته المختلفة ، وعلى حد ما قاله مبكرا، وبنظرة ثاقبة ، أمين عام اتحاد المصارف العربية وسام فتوح ، فور فرض الحظر على « جمال ترست بنك » في لائحة الحظر الأمريكية في عام ٢٠١٩

أن «إدراج أي مصرف لبناني على لائحة العقوبات الأمريكية يؤثر حتما في الثقة بالقطاع المصرفي اللبناني ، وبالتالي، فإن ارتفاع مخاطر القطاع يؤثر في التحويلات الحيوية من الخارج إلى لبنان »(٦).

وفي استعادة لمستويات ارتفاع المخاطر المتدرجة ، والتي سبقت انزلاق لبنان نحو الإنهيار ، قالت وكالة « فيتش . Fitch » للتصنيفات الإئتمانية « في الواحد والعشرين من مايو ٢٠١٨، « إن لبنان يواجه تحديات مالية واجتماعية خطيرة ، إذا لم تحدث تغييرات جوهرية في الوضع السياسي القائم» ، وفي الثلاثين من أغسطس ،

حذرت مجلة « إيكونوميست The Economist » البريطانية من انهيار سعر صرف الليرة اللبنانية ، وهذا الانهيار سيدفع بإتجاه عدم الإستقرار الإجتماعي والسياسي»، وفي التاسع عشر من ديسمبر ٢٠١٨ ، أكد تقرير أصدرته وكالة «فيتش» أن « لبنان يفتقر إلى خطة ذات مصداقية قابلة لخفض عجز الميزانية ، وأن المالية العامة اللبنانية ازدادت سوءا في عام ٢٠١٨ ».

ومن دون ريب ، أن هذه التحذيرات المتعاقبة ، بقدر ما شكلت أصوات أجراس للإنهيار المدوي في عام ٢٠١٩، فهي من جهة أخرى أفقدت لبنان عناصر الثقة المالية المطلوبة ، ودفعته بإتجاه فصل جديد من المتاهة ، قائم على ثنائية تهريب الأموال من الداخل وتكثيف الضغط الخارجي الذي توسعت مساحته من فرض العقوبات على القطاع المصرفي إلى فرض العقوبات على كبار السياسيين اللبنانيين ، ففي من الثامن من



سبتمبر ٢٠٢٠، ضمت واشنطن إلى القائمة السوداء الوزيرين السابقين علي حسن خليل الذراع اليمنى لرئيس مجلس النواب نبيه بري ، ويوسف فنيانوس المقرب من رئيس تيار «المردة « سليمان فرنجية ، وفي السادس من نوفمبر ٢٠٢٠ دخل رئيس « التيار الوطني الحر « جبران باسيل اللائحة الأميركية السوداء ، وقبل الإعلان الأميركي الرسمي عن إدراج الشخصيات السياسية المذكورة سابقا في قوائم العقوبات وتجميد الأصول المالية ، نقلت صحيفة « وول ستريت جورنال « عن مسؤولين أمريكيين قولهم إن الإدارة الأمريكية « تعمل على تحضير حزمة عقوبات تطال سياسيين ورجال أعمال لبنانيين بارزين ، من بينهم مقربون من الرئيس سعد الحريري «[٧].

عمليا ، انطوت منظومة العقوبات بشقها السياسي ، على خلاصات متجانسة في قراءة أبعادها ، حتى لو جاءت من زوايا مختلفة ، فصحيفة « الأخبار « المقربة من «حزب الله» علقت على العقوبات بالقول « هذه العقوبات تُعد رسالة تهديد شخصية لكل من رئيس مجلس النواب نبيه بري ورئيس تيار المردة الوزير السابق سليمان فرنجية بأن تحالفهما مع حزب الله يضعهما في دائرة الاستهداف من قبل واشنطن «[٨]، فيما قناة « الحرة « الأمريكية أوردت تقريرا جاء فيه « أعلنت وزارة الخزانة الأمريكية فرض عقوبات على الوزيرين اللبنانيين السابقين علي حسن خليل ، ويوسف فنيانوس، بسبب ضلوعهما في عمليات فساد ، وتعاونهما مع حزب الله الذي تصنفه واشنطن منظمة إرهابية ، وتيارالمردة وحركة أمل من أبرز حلفاء ميليشيات حزب الله المرتبطة بالنظام الإيراني»[٩].

وأما في الشق الإقتصادي . المصرفي ، لعل ثلاثة تقارير نشرتها قناة « الحرة « في عام ٢٠١٩ ، توجز وقوع قطاع المصارف اللبنانية في عين العاصفة الأمريكية ، ففي التاسع من يناير» نشرت « الحرة « تقريرها الأول وجاء فيه « تقدمت شركة المحاماة الأميركية «أوسي أل أل سي « بدعوى باسم ٤٠٠ عائلة أميركية من ذوي جنود أمريكيين قتلوا أو جرحوا في العراق بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠١١ ضد ١١ مصرفا لبنانيا مدعية أنها سهلت أعمالا لصالح حزب الله ، إن من يعرف طبيعة النظام المصرفي اللبناني يُدرك أن ارتباطه بالنظام المصرفي الأمريكي أكثر من ضروري ، ويشبه ارتباط السمك بالماء» [١٠].



ويورد التقرير الثاني مجموعة التهم المتمحورة حول التعاملات المالية بين حزب الله والمصارف اللبنانية التالية: «سوسييتيه جنرال» . « بريم بنك « . فرانس بنك « . بنك الشرق الأوسط وإفريقيا» . « بنك بيبلوس» . «بنك عودة « . «بنك لبنان والخليج « . البنك اللبناني الفرنسي» . « بنك بيروت « . «بنك بيروت والبلاد العربية « . « جمال ترست بنك «(١١) أي غالبية المصارف اللبنانية الكبرى ،

وفي التقرير الثالث « ، أن المصارف اللبنانية ليست فقط على اطلاع على طبيعة هذه الأنشطة . مع حزب الله. بل إنها بحاجة للأموال الناتجة عنها ، والتي تأتي من أفريقيا وأميركا الجنوبية وغيرها إلى هذه المصارف عبر المصارف الأميركية ، لتمول المصارف اللبنانية حكومة بلادها وعجزها وحاجتها السنوية للإستدانة ، وإن هذا التزاوج بين حزب الله والمصارف التجارية في لبنان ، وفّر للحزب والحرس الثوري الإسلامي الإيراني ، إمكانية توسيع الأعمال الخارجية ، والإستفادة من علاقات المصارف التجارية اللبنانية مع المصارف الأميركية «(١٢).

وعلاوة على ذلك ، فإن تداعيات قانون « قيصر» المفروض على سوريا والذي دخل إلى حيز التنفيذ في يونيو ٢٠٢٠، كبحت إمكانية التواصل اللبناني مع دمشق ، بل إن إبعاد هذا القانون ، لم تخرج عن سياق عام يستهدف قنوات التواصل بين العاصمة السورية وحلفائها في لبنان

مثلما كتبت حنين غدار في « معهد واشنطن للدراسات « حيث قالت « سيكون الردع الأكثر أهمية وتأثيرا لقانون قيصر ، أن على الشركات اللبنانية التي كانت تأمل في الوصول إلى السوق السورية من خلال مشاريع التجارة أو إعادة الإعمار، إعادة النظر في هذه الخطط ، وعلى الصعيد الدبلوماسي، يمكن الاستفادة من قانون قيصر بتثبيط الجهود لتطبيع العلاقات اللبنانية مع سوريا طالما أن النظام الذي لم يتم إصلاحه يسيطر على السلطة في دمشق «(١٣).

خلاصة القول في هذا المجال ، إن التصويب الخارجي المتعدد الإتجاهات نحو لبنان ، أطاح بإحتمالات الثقة الضئيلة التي كان يمكن البناء عليها للحؤول دون الإنهيار الكلي ، فالعقوبات المتلاحقة على المصارف والتهديد بالمزيد منها ، اقفل أبواب

المراسلات المالية بين المصارف المحلية والخارج ، كما أن التلويح ب « معاقبة « المسؤولين اللبنانيين تحت ستار قانونين من العقوبات (قيصر+عدم التطبيع مع سوريا . ماغنيتسكي+ الفساد وحقوق الإنسان) أدى إلى ما يشبه « عزلهم « عن المحيط وما هو أبعد منه .

ومما زاد الطين بلة ، دخول فرنسا [١٤] والاتحاد الأوروبي على خط التهويل بالعقوبات ، الأمر الذي جعل دائرة الإنهيار تتوسع و تغور عميقا ، وتجلت مفاعيل ذلك في انعدام التواصل الدولي مع حكومة حسان دياب في مرحلتيها ، قبل الإستقالة في العاشر من أغسطس ٢٠٢٠

وبعدها ، وهذه الفترة الممتدة من الحادي عشر من فبراير ٢٠٢٠ تاريخ نيل حكومة دياب الثقة النيابية وحتى منح مجلس النواب ثقته لحكومة نجيب ميقاتي في العشرين من سبتمبر ٢٠٢١، يمكن اعتبارها الأكثر خطورة وكارثية ، بفعل هبوط لبنان إلى قاع الإنهيار ، وحيال ذلك نقلت اسبوعية « الشراع « المناوئة لسياسات الأطراف الداعمة لحسان دياب ، عن أوساط لبنانية ، صورة تشبيهية بين الحاضرالمأساوي اللبناني والإجتياح الإسرائيلي للبنان في عام ١٩٨٢ ، وكتبت قائلة « اذا كان هدف الاجتياح الاسرائيلي هو رأس منظمة التحرير الفلسطينية ، فإن هدف الاجتياح الأميركي اليوم هو رأس حزب الله وإخراجه منه عسكريا وأمنيا ، و إنهاء ما يسميه الأمريكيون الحضور الإيراني في لبنان» [١٥].

مظاهر الأزمة وصورها

قد يشكل إلغاء زيارة رئيس الحكومة اللبنانية السابق حسان دياب إلى العراق في ابريل ٢٠٢١، إحدى الصور الحزينة التي طغت على مشهد التجاذب الدولي حول لبنان ، وباستثناء الزيارة الرسمية اليتيمة إلى دولة قطر في الشهر المشار إليه سابقا ، وزيارة الكويت في أكتوبر ٢٠٢٠ للمشاركة في مراسم رحيل الأمير صباح الأحمد الصباح ، لم يفلح حسان دياب بترميم الجسور المنهارة بين لبنان والخارج ، بسبب ما يمكن توصيفه بسياسة « العزل الخارجي « التي عانت منها حكومته ، فتفاقمت الأوضاع سوءاً وانهياراً ، وحين جرت تسمية الرئيس سعد الحريري لتشكيل الحكومة في الشهر التاسع من السنة



الفائتة ، بدت ظروف التوافق الدولي حول إنتاج حكومة لبنانية صعبة للغاية ، فالرئيس الأمريكي دونالد ترامب ، كان ما فتىء في سدة الحكم «ينتظر» اتصالاً هاتفياً من طهران[١٦] . كما قال . لاستئناف التفاوض حول الاتفاق النووي وفقا للبنود الإثني عشر التي أعلنها وزير خارجيته مايك بومبيو في مايو ٢٠١٨[١٧].

وفي المحادثة الهاتفية الأولى التي أجراها الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون مع نظيره الأمريكي جو بايدن بعد تنصيبه رئيسا للولايات المتحدة في العشرين من يناير ٢٠٢١، كان لبنان حاضرا في محادثات الرئيسين [١٨]، وإثر ذلك برز تنسيق فرنسي . مصري . إماراتي لتحريك عجلة تشكيل الرئيس سعد الحريري للحكومة ، ظهرت تعبيراته العملية بزيارة وزير الخارجية المصرية سامح شكري إلى بيروت فى إبريل ٢٠٢١ ، ليتبين لاحقا عدم حماسة الإدارة الأمريكية الجديدة للجهود المبذولة من جانب الثلاثي الآنف الذكر ، لأسباب عدة من بينها حرص واشنطن على مماشاة سياسة عاصمة عربية كبرى [١٩] ، وأنتج ذلك تشددا داخليا من قبل « التيار الوطني الحر » الذي يرأسه الوزير الأسبق جبران باسيل ، عبر تكثيف العقبات و الشروط المعرقلة لتشكيل الحكومة ، مما دفع الحريري إلى الإعتذار عن مهمة التشكيل في الخامس عشر من يوليو ٢٠٢١.

وإذ شهدت ليلة العاشر من سبتمبر ٢٠٢١، انفراجا على طريق التفاهم الدولي لولادة حكومة نجيب ميقاتي ، فإن ما سبقها بساعات ، كاد يؤدي إلى إسقاط مساعي تأليف الحكومة برمتها ، ولكن « ليلة الهواتف الفرنسية » بين باريس وبيروت وطهران وواشنطن ، نجحت في إطفاء الخيارات المرة لميقاتي الذي كان متجها نحو الإعتذار أو الإعتكاف ، وعلى هذا الأساس تفككت تعقيدات التأليف وخرجت الحكومة الجديدة إلى حيز الضوء متكئة على التالي:

. مساكنة فرنسية . إيرانية في لبنان تناظر المساكنة عينها في العراق ، حيث وقعت باريس مع بغداد عقدا استثماريا في مجال الطاقة لصالح شركة « توتال» ، قيمته ٢٧ مليار دولار [٢٠] .

. تسهيل أمريكي لإكتمال عقد تشكيل الحكومة اللبنانية ، انطلاقا من خشية واشنطن من عدم توافر البديل عن ميقاتي في حال اعتذر أو اعتكف .

. المخاوف الدولية من احتمال وقوع لبنان في فوضى عارمة قد تخرج عن السيطرة

إذا اجتاحه الفراغ الحكومي ، مع ما يعني ذلك من قابلية لأن تتمدد الفوضى إلى خارج لبنان ، مثلما اشار ملك الأردن عبد الله الثاني في «المؤتمر الدولي الثالث لدعم لبنان» ، الذي نظمته فرنسا بالشراكة مع الأمم المتحدة في اغسطس ٢٠٢١ (٢١).

ولئن تشكلت حكومة نجيب ميقاتي بعد لأي وكد ، فقد كان سبقها تمهيد فائق الدلالة ، تمثل بتبلور الجهود المصرية . الأردنية بإستجرار الغاز إلى لبنان عبر سوريا ، وإن دل ذلك إلى شيء ، فإنه يدل إلى الشواهد التالية:

. الأول يتصل بنجاح القاهرة وعمان بالتأثير في وجهة النظر الأمريكية حيال حاجة لبنان الملحة للطاقة ، وهذا يقتضي فتح طريق بيروت . دمشق ، وهذا ما حدث بالضبط ، إذ لأول مرة منذ عام ٢٠١١، يذهب وفد وزاري لبناني رسمي إلى العاصمة السورية في الرابع من سبتمبر ٢٠٢١، ليتباحث مع وزراء سوريين في قضايا حيوية ، وليعقبه بعد أربعة أيام اجتماع رباعي آخر في عمان ضم وزراء البترول والطاقة لكل من لبنان ومصر والأردن وسوريا (٢٢).

. الثاني يرتبط بإمكانية انخفاض تأثيرات قانون « قيصر» على لبنان وسوريا ، وربما احتواء مفاعيله القاضية بعدم التطبيع الإقتصادي والسياسي مع دمشق ، فعندما يذهب وزراء لبنانيون إلى سوريا ، ويلتقي وزراء سوريون بنظرائهم العرب في عمان ، ويجري التباحث حول الطرق الفنية لإستجرار الغاز المصري والكهرباء الأردنية إلى لبنان ، إنما يعني ذلك فتح النافذة السورية تجاه لبنان ، وفتح النوافذ العربية تجاه سوريا ، وعلى ما قالت مجلة « ايكونوميست » البريطانية في الثالث والعشرين من سبتمبر ٢٠٢١ « إن إمداد لبنان بالغاز المصري والكهرباء الأردنية ، يُعد خرقا لقانون قيصر».

. الثالث يشيرإلى المتغيرات الطارئة على الموقف الأمريكي إزاء العقوبات المفروضة على سوريا والتي تضيف تعقيدات جمة على الأزمة اللبنانية ، وهذه النقطة بالذات ، عبرت عنها بجلاء السفيرة الأميركية في بيروت دوروثي شيا ، حين أعلنت خلال اتصال هاتفي مع الرئيس ميشال عون

في التاسع عشر من أغسطس ٢٠٢١ ، استعداد بلادها لتسهيل عملية نقل الغاز المصري إلى لبنان عبر الأردن وسوريا .

إن مجمل هذه العوامل التي حالت سابقا دون تشكيل حكومة سعد الحريري ، ثم آلت لاحقا إلى إنتاج حكومة نجيب ميقاتي ، تطرح مجموعة من التساؤلات الصعبة التي يختصرها تساؤل أصعب محوره: هل يستطيع نجيب ميقاتي إخراج لبنان من دوامته ، وهو المستند إلى ضمانات دولية مثلما قال بعد لحظة تكليفه بتشكيل الحكومة ؟ [٢٣].

الإجابة عن هذه التساؤلات ، تتطلب تفكيك العقد المتداخلة بين ما هو محلي وما هو دولي ، وإذ لا يقال جديدا حيال ارتباط العناصر المحلية بأبعاد خارجية ، يغدو الحديث عن محلية التعقيدات اللبنانية أشبه بالتفاصيل والجزئيات ، ويحتم ذلك حصر التحليل بالأبعاد الدولية لكونها الأصل والفصل ، ووفقا لذلك يمكن الحكم على نجاح أو إخفاق حكومة نجيب ميقاتي ، ضمن هذه المحددات المحلية ذات الإرتباط المُحكم بالخارج:

١- **التفاوض مع صندوق النقد الدولي**: صحيح أن القطاعات اللبنانية المعنية بالتفاوض (الحكومة . المصرف المركزي . قطاع المصارف) لم تتفق حتى هذه الآونة على تحديد حجم الخسائر المالية التي يئن لبنان تحت أوزارها وأثقالها ، وذاك شرط أول من شروط الدخول إلى عتبة التفاوض مع صندوق النقد ، إلا أن تجارب المفاوضات مع هذه المؤسسة المالية الدولية لاتنطوي على إغراء ولا حماسة ، نظرا للشروط القاسية [٢٤] التي يمليها صندوق النقد على المدينين ، وهذا ما يدفع قوى محلية لبنانية فاعلة لأن تقف على قارعة الإنتظارلإعلان موقفها من قواعد التفاوض مع هذا الصندوق ، وهي قواعد قد لن تكون مجردة من الشروط السياسية المعقدة [٢٥] إذا ما تم الإستناد إلى تجارب عدة على مستوى العالم قاطبة ، وكل ذلك يضع مبدأ التفاوض مع صندوق امام اختبار الشدة او اللين والتعقيد أوالتسهيل مع لبنان .

٢- **ترسيم الحدود البحرية في الجنوب**: قبل أن تنال حكومة نجيب ميقاتي ثقة المجلس النيابي

(٢٠ . ٩ . ٢٠٢١) بأيام قليلة ، منحت إسرائيل شركة « هاليبرتون . « Halliburton، الأمريكية عقدا للتنقيب عن الطاقة في المنطقة البحرية المتنازع عليها مع لبنان [٢٦] وفيما لا يمكن إخراج هذا العقد عن السياق المرتبط بموافقة الإدارة الأمريكية مسبقا عليه ، فقد حمل دلالات سلبية متعددة ، منها ما يهدف إلى فرض أمر واقع [٢٧] على لبنان ، ومنها

ما يهدف إلى تحريك مفاوضات الترسيم المختلف على نقاط انطلاقها ، وعما إذا كانت من « النقطة٢٣ » أو « النقطة ٢٩» كما يرى رئيس الجمهورية ميشال عون ، والعقدة في الأمر ، تكمن في الضغط على لبنان للعودة إلى اتفاق . الإطار» الذي توصل إليه لبنان مع الولايات المتحدة في عام ٢٠١٠، والتزمت به حكومة ميقاتي الثانية في عام ٢٠١١، وكأن واشنطن من خلأل إضاءة الضوء الأخضر لشركة « هاليبرتون » للتنقيب عن الطاقة في منطقة يُفترض التفاوض حولها ، تختبر موقف ميقاتي من « اتفاق . الإطار» الذي وافق عليه في السابق.

٣- التطبيع مع سوريا: من بداهات القول إن العلاقات اللبنانية . السورية يجب أن تحكمها قواعد طبيعية وليست تطبيعية ، وبصرف النظر عن الوحدة الحضارية والتاريخية والثقافية والجغرافية للشعبين اللبناني والسوري ، فالقطيعة التي ضربت علاقات بيروت بدمشق منذ عام ٢٠٠٥، ألحقت أضرارا باهظة بالطرفين ، وإذا كانت زيارة الوفد الوزاري اللبناني إلى دمشق في مطلع سبتمبر ، قد فتحت المجال أمام صياغة علاقات طبيعية بين لبنان وسوريا من بوابة الطاقة ، فثمة بوابات أخرى ما زالت مغلقة ، بفعل الحظر الأمريكي المفروض على التعامل مع نظام الرئيس بشار الأسد ، وهذا ما يضع حكومة نجيب ميقاتي قبالة اختبار دقيق للغاية ، فإذا ناقض ميقاتي أو عاكس « الحُرم » الأمريكي الملقى على دمشق ، فزارها او تواصل معها ، فلذلك تداعيات وانعكاسات قد يكون لها عواقب وتبعات تسد طريقه نحو واشنطن ، وإذا انتهج نهج أسلافه رؤساء الحكومات السابقين في إبقاء حبل الصرة مقطوعا مع العاصمة السورية ، فالمسألة حينذاك لا تعني أكثر من مراوحة لبنان على متاهاته ومآزقه .

خاتمة

في آخر تقدير دولي حول تقلص الإحتياط المالي اللبناني ، أنه انخفض من ٣٨ مليار دولار عام ٢٠١٩ إلى ١٥ مليار دولار في صيف العام ٢٠٢١ (٢٨) ، وفي وقت فقدت فيه العملة المحلية ٩٠ في المائة من قيمتها وانحدر ٧٨ في المائة من اللبنانيين نحو الفقر (٢٩) ليمتوضع لبنان في ثالث أسوأ أزمة مالية . اقتصادية منذ منتصف القرن التاسع عشر (٣٠) ، فإن تقريرين خطيرين وردا في وسيلتين إعلاميتين غربيتين كبيرتين

يختصران واقع لبنان وربما مصيره ، الأول في صحيفة « نيويورك تايمز» الأمريكية وفيه « انتهى لبنان الذي نعرفه »[٣١] ، والثاني في « ايكونوميست » البريطانية خاتمته تقول « لا احد يريد مساعدة لبنان»[٣٢].

على الرغم من الطابع المأساوي للتقريرين المسبوق ذكرهما ، لا بد من الإعتراف بأن خروج لبنان من محنته ، يتطلب تسوية تتجاوز محليته وحدوده الجغرافية ، ذلك أن أية تسوية ممكنة يستحيل إنتاجها داخليا ، وهذا ما عرفه لبنان في مجمل حلقاته التاريخية المأزومة ، ابتداء من تسوية العام ١٩٥٨ بين الرئيسين فؤاد شهاب وجمال عبد الناصر التي حظيت بمظلة عربية ـ غربية ، مرورا ب « اتفاقية الطائف » عام ١٩٨٩، التي توفرت لها رعاية سورية ـ سعودية ـ غربية ، وانتهاء ب « تسوية الدوحة » عام ٢٠٠٨ التي ارتكزت على صيانة قطرية ـ خليجية ـ إيرانية ـ غربية ، وفي ظل غياب المناخات المشابهة للتسويات المذكورة ، يصعب القول بإحتمال خروج لبنان قريبا من نفقه المظلم .

إن المدخل الأساسي لإنقاذ لبنان ، لا ينحصر في رسم خرائط الحلول المالية والإقتصادية ومكافحة الفساد المستشري في أجهزة الدولة ، على الرغم من أهميتها ، فالأزمة اللبنانية ناتجة بالأساس عن تناحر القوى السياسية على مواقع السلطة والنفوذ ، وإمعان تلك القوى في البحث عن انتصارات وهمية في الداخل اللبناني وعلى حساب مؤسسات الدولة التي وقعت فريسة التنازعات والتناحرات التي يتوالد بعضها من بعضها ، وعلى هذا النحو ، تتقدم الحلول السياسية على أية حلول أخرى ، انسجاما وتناغما مع المعادلات التقليدية الراسخة والمتعارف عليها في كل زمان ومكان ، وخلاصتها تقول بأن الإستقرار السياسي ينتج أمنا مجتمعيا واقتصادا مستداما ، ويغيب الأمن والإقتصاد إذا غاب الإستقرار السياسي .

هل العوامل الدولية ناضجة لإنتاج تسوية لبنانية ؟

لا تبدو الظروف الخارجية مهيأة لإنتشال السفينة اللبنانية سريعا من الغرق على طريقة « تيتانيك » كما قال مرة وزير الخارجية الفرنسية جان إيف لودريان[٣٣] ، ولا يلوح في الأفق القريب ما يوحي بذلك ، وإذا ما تم الإقرار بأن فرنسا تأخذ على عاتقها مهمة فتح الأبواب الدبلوماسية والإقتصادية للبنان ، فنجاح تلك المهمة يحتاج إلى تفكيك



العقدة الأميركية ، حيث تربط واشنطن مقدمات الحل اللبناني بحلول على مستوى أزمات دول الإقليم ، وهذه بحد ذاتها تتطلب موائد حوار و مفاوضات طويلة ومعقدة ، تبدأ من التوافق على إحياء الإتفاق النووي مع إيران ، وتمر في سوريا ، وقد لا تنتهي في الجنوب اللبناني عند مسألة ترسيم الحدود البحرية والإنسحاب الإسرائيلي من مزارع شبعا وما تبقى من أراض لبنانية محتلة [٣٤] .

هل يمكن الإنتظار ؟

ثمة مجموعة من العناوين التي تحركت مؤخرا و يمكن رصدها لمعرفة اتجاهات السياسة الأمريكية في المنطقة وانعكاساتها السالبة أو الموجبة على لبنان ، أولها مدى التجاوب العملي مع إمداد لبنان بالطاقة عن طريق سوريا ، فهذا العامل يؤشر إلى متغير تطبيقي للسلوك الأمريكي تجاه لبنان وسوريا ، وثانيها انطلاق المفاوضات مع صندوق النقد الدولي وتسهيل عملية الإقراض ، وثالثها تأدية الولايات المتحدة لدور الوسيط وليس الضاغط في مفاوضات ترسيم المنطقة البحرية في الجنوب اللبناني ، ورابعها يتوقف عند طريقة تعامل إدارة الرئيس جو بايدن مع العقوبات التي فرضتها إدارة دونالد ترامب الراحلة على شخصيات سياسية لبنانية ، سبق التعريف بها .

في ختام القول ، قد يكون من المستحسن أن تستعيد الذاكرة التاريخية حيثيات التسويات السياسية اللبنانية التي رعتها الأطراف العربية ، فآنذاك كانت المبادرات العربية تتقدم على ما سواها ، ولا تنتظر محفزات الدول الكبرى التي تتحرك بحسب ما تمليه مصالحها الإستراتيجية أو تلوي على صمت مطبق كما هي حالها الآن ، وهو صمت قاتل تعتمده تلك الدول حيال لبنان منذ سنوات .

المصادر والهوامش:

١- مجلة « الحرية « . بيروت . ٢٤/ ١٠ /١٩٦٦. للمزيد:
أ - « صحيفة « الزمان « . بيروت . ٩ /١/ ١٩٦٧.
ب - مروان اسكندر . « الدور الضائع لبنان وتحديات القرن الواحد والعشرين « . دار « رياض الريس للكتب والنشر» بيروت . ٢٠٠٠.
ج - كمال ديب . « يوسف بيدس امبراطور انترا « . دار « النهار» . بيروت . ٢٠١٤.
٢- راجع موقع « جمعية مصارف لبنان abl.org.lb: « صمود القطاع المصرفي في وجه المحن والأزمات الكبرى « . من دون ذكر لتاريخ النشر .
٣- « صحيفة « الأخبار» . بيروت . ٢٧ /٦/٢٠١٣. للمزيد:
صحيفة « الخليج « . الشارقة . ١١ /٢ /٢٠١٢
٤- وكالة Reuters . ٢٠١٩/٨/٢٩ .   للمزيد:
موقع قناة « العربية «: « أميركا تفرض عقوبات على بنك لبناني يموّل أسر الإنتحاريين» . ٢٩ /٨/٢٠١٩.
موقع قناة « الحرة «: « العقوبات على «جمّال ترست بنك « رسالة صريحة إلى اللبنانيين « ٢٠١٩/٨/٣٠ .
٥- « وول ستريت جورنال « . The Wall Street Journal . ٣٠ /١١ /٢٠٢٠.
حول أصداء تقرير» وول ستريت جورنال «، راجع:
« المدن « بيروت . ٣٠ /١١ /٢٠٢٠.
صحيفة « الشرق الأوسط « . ١ /١٢/ ٢٠٢٠.
٦- « انبندنت عربية « . ٢٢ /٩/ ٢٠١٩.
٧- « وول ستريت جورنال « . ١٢ /٨ /٢٠٢٠.
٨- « الأخبار» . ٩/٩ /٢٠٢٠.
٩- قناة « الحرة « . ٨ /٩ / ٢٠٢٠. للمزيد:
أ- صحيفة « نداء الوطن « . بيروت . ٨ /٩/ ٢٠٢٠.
ب- « صحيفة « النهار» . بيروت . ٩ .٩ . ٢٠٢٠.
١٠- « قناة الحرة « . ٩ / ١/ ٢٠١٩.
١١- قناة « الحرة « . ١٠ /١/٢٠١٩.
١٢- قناة « الحرة « . ١٨ /٩/ ٢٠١٩
١٣- washingtoninstitute.org . ١٣/ ٦/ ٢٠٢٠.
١٤- موقع lebanon٢٤ المقرب من الرئيس نجيب ميقاتي: « من بينها أسماء من العيار الثقيل لائحة العقوبات الفرنسية جاهزة « . ٤/ ٥ /٢٠٢١. للمزيد:
أ- صحيفة « الشرق الأوسط « . ١٨/ ٣ /٢٠٢١.
ب- صحيفة « الجمهورية « . بيروت . ٢٧/ ٨ /٢٠٢٠
١٥- « الشراع « . بيروت . ٢١/ ٢ /٢٠٢٠.



١٦- وول ستريت جورنال « . ١٧/ ٥/ ٢٠١٩.

١٧- وكالة AFP . وكالة Reuters. ٢١/ ٥/٢٠١٨ .

١٨- قناة france٢٤ . ٢٠٢١/١/٢٦.

١٩- lebanon٢٤. ٥/٢٠ /٢٠٢١. للمزيد:

أ- موقع حزب « الكتائب اللبنانية «. ٥/١٠ /٢٠٢١.

ب- « النهار» . ١٤/ ٦ /٢٠٢١.

٢٠- post١٨/١٠ / ٩/٢٠٢١. للمزيد:

مجلة « المجلة « السعودية . ١٨/ ٩/ ٢٠٢١.

٢١- صحيفة « الغد « . عمان - ٤/ ٨ /٢٠٢١.

٢٢- صحيفة « الأهرام « . القاهرة ٤/ ٩ / ٢٠٢١.و ٩/٩/ ٢٠٢١. للمزيد:

أ- « الغد « . عمان . ٨/ ٩/ ٢٠٢١.

ب- « النهار» . بيروت . ٢٠٢١.

٢٣- صحيفة « اللواء « . بيروت . وصحف لبنانية اخرى . ٢٧ /٧ / ٢٠٢١.

٢٤- أرنست فولف . « صندوق النقد الدولي قوة عظمى في الساحة العالمية « . ترجمة: عدنان عباس علي . سلسة «عالم المعرفة « . الكويت ٢٠١٦ . ص: ١١٣.

٢٥- المصدر نفسه . ص: ٢٠٣

٢٦- « الجمهورية « . بيروت . ١٦ / ٩ / ٢٠٢١ و ٢٠ / ٩ / ٢٠٢١.

٢٧- وكالة « الأنباء المركزية « . بيروت . ٢٠ / ٩ / ٢٠٢١.

٢٨- « ايكونوميست « . لندن . ٢٣ / ٩ / ٢٠٢١.

٣٠- نيويورك تايمز» . ٣ / ٩ / ٢٠٢١.

٣١- « وول ستريت جورنال « . ٥ / ٨ /٢٠٢١.

٣٢- « نيويورك تايمز». مصدر سابق .

٣٣- « ايكونوميست « . مصدر سابق .

٣٤- قناة france24 . « النهار» اللبنانية . ١٣ / ٢٠٢٠/١٢.

٣٥-« المدن « . ٢٤ /٩ /٢٠٢١.

لبنان: ماذا بعد إفلاس الصيغة الطائفية؟

د. رابحة سيف علام
باحثة بمركز الدراسات
السياسية والاستراتيجية بالأهرام

عادة ما كان يتم تسويق الصيغة الطائفية اللبنانية باعتبارها الصيغة الأمثل لإدارة مجتمع متعدد طائفياً بشكل ديمقراطي توافقي يضمن عدم إقصاء أي طائفة أو مذهب ويضمن التمثيل للجميع. ورغم أن الصيغة الطائفية اللبنانية لم تكن وليدة سنوات الحرب الأهلية، بل أن الحرب انتهت باتفاق لتعديل هذه الصيغة فقط، ولكن ظل الاعتقاد السائد أن اتفاقيات تقاسم السلطة بعد الحروب الأهلية لابد أن تتخذ من النظام اللبناني نموذجاً يحتذى بما يضمن لكل مكون ثقافي وديني حقه في السلطة والثروة. في الواقع، إن إدارة المجتمع اللبناني سياسياً واقتصادياً وفق النموذج الطائفي يعود بالأساس إلى العهد العثماني، حيث كان الهدف ضمان الإدارة الذاتية للطوائف ضمن مجتمعات شبه مغلقة حيث يكون لنخبتها الثرية والدينية إدارة أحوالها ولقواعدها الانصياع ودفع الضرائب والاستفادة من المكاسب التي تقدم ضمن المجتمع الطائفي المعني. وقد تلازم هذا النظام الطائفي مع نظام اقتصادي إقطاعي، حيث يمكن للثروة أن تبقى متقاسمة أفقياً بين الطوائف ولكن مع تكريس نظام طبقي حاد ضمن كل طائفة لها نخبة متنفذة وطبقات أدنى تعتمد على هذه النخبة في تسيير شتى شؤون حياتها. وفي هذا الإطار لم تكن علاقات الثقة العابرة للطوائف متجذرة، ولم يكن لأحد أن يتخيل أن يقوم التمثيل السياسي إلا على القاعدة الطائفية وحدها.

غير أن لحظة الاستقلال التي تجلت بالميثاق الوطني عام ١٩٤٣، كرست فكرة بناء الثقة عبر الطوائف ومن ثم أسست لفكرة تخلي البعض عن الالتحاق بالغرب، وتخلي البعض الآخر عن الالتحاق بمشروع سوريا الكبرى، مما مهد للحفاظ على لبنان ككيان مستقل يقوم على التمثيل الطائفي لكافة مكوناته. ولم تكن الحرب الأهلية إلا دليلاً دامغاً على عطب هذه الصيغة وانكشافها لتغيرات البيئة المحيطة وقابلية البلاد للاختراق والاستمالة وفقاً للاستقطاب الإقليمي والدولي. ولكن سنوات الحرب الطويلة والكُلفة الإنسانية والاقتصادية الكبيرة وما تخلل ذلك من اجتياح اسرائيلي غاصب، كل ذلك لم يُعرِض وجود لبنان للخطر المحدق الذي يتعرض له حالياً ومنذ عامين على الأقل. ورغم التحذيرات المستمرة من هشاشة الصيغة الطائفية وعدم استدامة الخيارات الاقتصادية المنتقاة وتغول الفساد الإداري والانكشاف الأمني والعسكري، فإن النخبة الحاكمة لا تزال متمسكة بالصيغة التي أوصلتها للحكم، بينما ثار الشعب اللبناني بشكل عابر للطوائف لاقتلاع هذه الصيغة واستبدال هذه النخبة دون جدوى حتى الآن.

حدود الصيغة الطائفية في السياسة

يقوم نظام الحكم في لبنان على تقاسم الحكم بين المسلمين والمسيحيين مناصفة سواء في مجلس النواب أو في الحكومة والجهاز الإداري، فيما يتفرع كل نصف إلى تقسيم داخلي يضم الطوائف الفرعية وما يقابلها من مقاعد نيابية أو مناصب حكومية. وبينما حرص الآباء المؤسسون، ومن قبلهم المستعمر الفرنسي، على التأصيل لهذه الصيغة من أجل الحفاظ على حق كل طائفة في التمتع بالتمثيل العادل تحت سقف الوطن، أوصلت هذه الصيغة البلاد إلى طريق مسدود، ليس بحكم أنها لم تحافظ على حقوق الطوائف، ولكن بحكم أنها أهدرت حقوق الأفراد وأغفلت المصلحة العامة لحساب محاصصات المصلحة الطائفية. إذ جذرت هذه الصيغة لتغول المعيار الطائفي على حساب معيار المصلحة العامة وكفاءة وفعالية الإدارة، وجعلت من العنف الأهلي والطائفي فزاعة للهروب من كل استحقاق حقيقي لإصلاح الهيكل المختل للسلطة في البلاد. فجدير بالذكر أن اتفاق الطائف الذي أدخل إلى الدستور تفاصيل تقاسم السلطة على معيار



طائفي وأنهى بذلك التنازع الذي نتج عنه سنوات الحرب الأهلية الطويلة، هو نفسه قد تضمن بعض المواد التي تعد بالبحث في كيفية إنهاء الطائفية. بعبارة أخرى، فاتفاق الطائف الذي عدّل في الدستور اللبناني لجعل الصيغة الطائفية أكثر عدالة، قد أكد أن هذه الصيغة بطبيعتها مؤقتة لحين بناء الدولة ومن ثم يجب استبدالها. ولكن ما نشهده اليوم أن الصيغة الطائفية التي كان من المفترض أن تكون مؤقتة، قد أتت على أغلب مرافق الدولة وعطلت تقديم الخدمات العامة للمواطنين ولكنها رسخت لنفوذ المتحدثين باسمها ومتقاسمي السلطة وفقاُ لحساباتها.

وفي المقابل مثلت انتفاضة أكتوبر ٢٠١٩ لحظة فارقة قلبت التوقعات، إذ كان يفترض أن يعمل القائمون على السلطة على التمهيد تدريجياً لإنهاء الطائفية وتأهيل الوعي الشعبي كي يقبل بذلك. فيما بينت لحظة الانتفاضة الشعبية أن الوعي الجمعي للبنانيين قد تخطى المنطق الطائفي عندما أدرك أن الطائفية قد أفقرت كل الطوائف بنفس القدر – باستثناء النخبة الحاكمة– ولم تكرس إلا التشبث بالمقاعد وبالمصالح الشخصية الضيقة لهذه النخبة. ولكن في المقابل إذا افترضنا زوال العقبة الطائفية من نفوس اللبنانيين واستعدادهم للتخلي عن النظام الطائفي لتقاسم السلطة والثروة، تقف اليوم النخبة الحاكمة كعائق أمام هذه الرغبة الشعبية لأنه ببساطة إذا انتفت الطائفية عن نظام الحكم ينتفي دور هذه النخبة بالتبعية. ولذا فتوصيف المشكلة اللبنانية القائمة لا يجب أن يقف عند إفلاس الصيغة الطائفية في الحكم والإدارة ولكن أيضا في ارتهان مصير الشعب اللبناني بيد نخبة قررت الإبقاء على الطائفية كي تبقى على دورها في مستقبل البلاد رغم فشلها في إدارة الماضي والحاضر. وهنا نجد أن طرق الخروج من العباءة الطائفية ليست ممهدة، بل هي بالأحرى مفخخة. من جهة يستدعي بعض الزعماء تعديل اتفاق الطائف كفزاعة من أجل التلويح بأن الوزن الديموغرافي لبعض الطوائف لم يعد كما كان في آخر إحصاء سكاني لحجم الطوائف المختلفة في ثلاثينيات القرن الماضي. بينما يذكر البعض الآخر بأن إعطاء الشباب دون سن ٢١ حق الانتخاب لابد أن يترافق بإحصاء أرقام المغتربين وإعطائهم حق مماثل للتصويت، كي لا يختل الميزان الطائفي لصالح البعض دون البعض الآخر.

طرق الخروج من الطائف كثيرة، منها العنيف ومنها السلمي، وكلما قل تشبث النخبة الحاكمة بمكتسباتها الطائفية كلما كان الطريق السلمي ممهداً وسلساً. بل أن الطائف نفسه قد مهد طريقاً للخروج من ترتيبات الطائفية عبر النص على إنشاء هيئة للبحث في إلغاء الطائفية السياسية، ومهد لإنشاء مجلس شيوخ ينحصر فيه التمثيل الطائفي فيما يتحول مجلس النواب إلى التمثيل السياسي على أساس الكفاءة فقط دون إبراز الانتماءات الطائفة. غير أن التشبث بتقسيم الحكم على أساس طائفي قد أدى تدريجياً لإهمال هذه البنود في الاتفاق والارتكان على دوام هذه الصيغة التي كان من المفترض أن تكون مؤقتة. تنشيط مثل هذه البنود أصبح لها أهمية قصوى بعد أزمات لبنان المتكررة وأخرها الأزمة الراهنة، فالإصرار على التوافق الطائفي لاتخاذ القرار وارتهان كل طائفة لمحور إقليمي أو دولي يستدعي الاصطفافات الخارجية في الحياة اليومية للبنان يؤدي عملياً إلى شلل القرار الوطني وتشعب الصفقات التي يجب أن يتم عقدها عند كل قرار. هذا الأمر أدى فعلياً إلى إعادة إحياء نظام الاقطاعيات ولكن بصبغة سياسية.

ولذا لم يكن غريباً أن يغرق لبنان في أزمات متكررة عند كل استحقاق، فكل انتخابات رئاسية هي فعلياً صفقة دولية وإقليمية تنشأ عنها سلسلة اضطرابات سياسية داخلية إما بتمديد رئاسي مزلزل كما حدث

في ٢٠٠٤ أو بفراغ رئاسي كما حدث بين نوفمبر ٢٠٠٧ ومايو ٢٠٠٨، وبين مايو ٢٠١٤ ونوفمبر ٢٠١٦. وبالمثل لم تكن الانتخابات النيابية بالأمر الاعتيادي السلس، فقبل كل انتخابات تهرع السلطة للاتفاق على قانون انتخابي جديد يضمن بقائها في السلطة. كما تثار الشكوك في كل مرة حول مدى جدية إقامة الانتخابات في موعدها، ثارت هذه الشكوك بقوة عام ٢٠٠٥ عقب اغتيال رفيق الحريري، وثارت مرة أخرى عام ٢٠٠٩ بعد أشهر من اجتياح حزب الله لأحياء بيروت. ثم مع اندلاع الحرب السورية، ارتأت النخبة الحاكمة ألا تنشغل بعقد انتخابات برلمانية ومدد مجلس النواب لنفسه كي يبقى مدتين وليست واحدة. وفي انتخابات ٢٠١٨، حيث كانت الأمال معقودة على القانون الانتخابي الجديد للسماح بدخول وجوه جديدة إلى مجلس النواب، لم يسفر ذلك

إلا عن دخول بعض المستقلين واستمرار النخبة الحاكمة في إحكام سيطرتها على التمثيل السياسي رغم التنافس الشديد على تمثيل كل طائفة. ومن المنتظر أن تكون الانتخابات القادمة حاسمة في تحديد مصير وجدية الانتفاضة الشعبية وقدرتها على تنظيم صفوفها والتقدم بقوائم تحظى بثقة اللبنانيين لكسر احتكار النخبة للتمثيل السياسي. فكل انتخابات تمت منذ ذلك الحين في اتحادات الجامعات أو النقابات كشفت عن تراجع ملحوظ لشعبية النخبة المحتكرة للسلطة ولكن مجلس النواب يبقى معتركاً صعب المنال.

ومن المنتظر كذلك أن ينخفض سن الانتخاب في انتخابات ٢٠٢٢ إلى ١٨ عاماً، فيما سيرتفع عدد النواب من ١٢٨ إلى ١٣٤ بإضافة ٦ مقاعد جديدة للمغتربين. ورغم التشكيك في جدية تفعيل مبدأ تخصيص ٦ مقاعد للمغتربين في الانتخابات القادمة، يعتبر البعض أن هذا التخصيص يحصر منافسة التيارات المدنية للنخبة الحاكمة على التمثيل السياسي في هذه المقاعد فقط، وكان الأولى أن يصوت المغتربون وفق المناطق المسجلون فيها في كل الدوائر، الأمر الذي يفسح المجال بشكل حقيقي لاستبدال النخبة القائمة تدريجياً. فالمتوقع أن تذهب أصوات المغتربين على وجه الخصوص إلى منافسي النخبة الحاكمة التي دفعت هؤلاء للاغتراب بعد تناقص فرص العيش الكريم داخل البلاد، ولذا تتحسب النخبة الحاكمة جيداً من التصويت الغاضب لهؤلاء وتحصرهم في كوتا محددة كي لا يتهدد استحواذها على المقاعد البرلمانية.

حدود الصيغة الطائفية في الإدارة والبيروقراطية

انعكست الصيغة الطائفية في السياسة على هيكل الإدارة والبيروقراطية، الأمر الذي أدى إلى خلق «كوتا طائفية» في جهاز الدولة، فأرفدته بموظفين محسوبين على الطوائف والقوى السياسية وحرمته ذوي الكفاءة والخبرة الذين لا يخضعون لمعايير المحسوبيات الطائفية. وقد نتج عن ذلك ثلاثة أمور في غاية الخطورة: الأول هو زرع محازبين للقوى الطائفية في جهاز الدولة مما مكن هذه القوى من تعطيل سير العمل الإداري متى شاءت كي تفرض شروطها السياسية. والثاني هو اقتسام مكاسب المشروعات التي ينظمها القطاع الحكومي بدلاً من تعميم هذه المكاسب على كل اللبنانين وفق ما تقتضيه

المصلحة العامة. والثالث هو الاستمرار في هدر موارد الدولة وتلزيمها للمحازبين دون محاسبة أو مسؤولية على متخذي القرار لأنهم تابعون للقوى الممثلة في مجلس النواب والتي كان من المفترض أن تمارس الرقابة البرلمانية على عملهم. مما وضع قيود مستمرة على الرقابة على الأداء الحكومي وتم تمييع تقييم المنجزات وربطها بدلالات سياسية وطائفية، وهو الوضع الأمثل الذي يعطي غطاءاً سياسياً محكماً لاستمرار الفساد والهدر.

ولذا لابد من إعادة النظر في نظام التوظيف بالوظائف الحكومية وحصره بمعايير الكفاءة واتخاذ المسابقات العامة كوسيلة وحيدة وشفافة للتوظيف الحكومي في مختلف المواقع الإدارية. كما يتطلب الأمر أيضا إقرار نظام دقيق للمناقصات العامة لاستجلاب العروض وتنفيذ العقود مع شركات القطاع الخاص وتعميمه على كل القطاعات بدلاً من نظام التلزيم المباشر الذي أدى التوسع فيه إلى تكليف شركات غير مؤهلة تقدم خدمات وسلع غير مطابقة للمواصفات ولا تلحقها أي رقابة على عملها، مما أدى بشكل تلقائي إلى هدر بالغ وتردي كبير في الخدمات العامة.

إلى جانب ذلك يبرز مشروع قانون إلغاء التوكيلات الحصرية في الاستيراد وخاصة للسلع والمواد الأساسية، وكان هذا المشروع قد تم تأجيله مرة بعد أخرى خلال العقدين الماضيين من جانب المستفيدين من هذه الاحتكارات. ومن شأن النجاح في إقرار هذا القانون أن يتم الاستفادة من عنصر المنافسة كوسيلة لرفع جودة السلع المتاحة في السوق المحلي وتسعيرها بشكل مناسب، بدلاً من الاحتكارات التي عززت من حالة التضخم في سعر المواد الأساسية وخاصة في سوق الدواء.

فيما يبرز قطاع الكهرباء باعتباره المستهدف الأساسي بالإصلاح العاجل في الفترة المقبلة، إذ كشفت أزمة انقطاع الكهرباء عن هشاشة هذا المرفق والهدر المستمر فيه في استهلاك غير مستدام للمحروقات بدلاً من الاستثمار في منشآت الطاقة الصديقة للبيئة. ولعل إنشاء هيئة عامة مستقلة لتنظيم إنتاج الكهرباء يعد من أهم أولويات الإصلاح الحكومي بما يساعد على إخراج هذا المرفق الهام من بورصة المحاصصات الطائفية والاستفادة المحازبية من جانب المحسوبين على السياسيين. وفي نفس الوقت يؤدي ذلك

إلى توفير خدمات الكهرباء للبنانيين بشكل اكثر استدامة بأسعار مناسبة تقلل من فرص استغلالهم من جانب كارتيلات أصحاب المولدات والسوق السوداء للوقود والمحروقات. يتوازى ذلك مع الجهود الإقليمية لدعم لبنان في هذا القطاع وأبرزها تشغيل خط إمداد الغاز المصري إلى لبنان عبر الأردن وسوريا، إذ من المتوقع أن يؤدي هذا الغاز إلى تشغيل أكبر معملين لتوليد الكهرباء بما يمهد إلى تغطية نحو ثلث احتياجات البلاد من الكهرباء.

حدود الصيغة الطائفية في الأمن والدفاع

كان الهدف الاساسي من تسليم سلاح الميليشيات عقب انتهاء الحرب الأهلية هو منع تمتع أحد الأطراف بسلطة فوق سلطة الدولة أو منافسة لها مما يعطل انتظام الحياة المدنية ويؤدي إلى تجدد العنف الأهلي. ولعل استثناء سلاح حزب الله من هذه الصيغة كان بهدف خلق توازن للردع مع العدو الإسرائيلي يغني لبنان عن الوقوع في تسويات مجحفة تنقص من سيادته على آراضيه وموارده الطبيعية. غير أنه ومنذ الانسحب الإسرائيلي من جنوب لبنان، كثرت التساؤلات حول جدوى الإبقاء على سلاح المقاومة خارجاً عن سيادة الدولة مع الأخذ في الاعتبار ضبابية مصير مزارع شبعا وتلال كفر شوبا والتنازع الضمني القائم بشأنها بين سوريا ولبنان. تجدد الجدل حول سلاح المقاومة في مناسبات متعددة وخاصة بعد حرب عام ٢٠٠٦، فيما تم تهدئة هذه المخاوف مرة بعد أخرى بإطلاق حوار وطني حول استراتيجية دفاعية جامعة تزاوج بين دور المؤسسة الدفاعية الوطنية وبين سلاح المقاومة، بحيث يستفيد لبنان من كليهما. غير أن التجربة الفعلية أثبتت وبشكل خاص منذ إندلاع الصراع السوري ومشاركة حزب الله فيه أن السيادة اللبنانية أصبحت منتقصة بفعل الأنشطة العسكرية الإقليمية التي يمارسها حزب الله لصالح النفوذ الإيراني. كما تبدا أيضا مؤخراً مدى هشاشة صيغة الاتكال على حزب الله في المهام الدفاعية نظراً لتداخل المصلحة الوطنية الصرفة لديه مع المصالح الإيرانية الإقليمية بما هدد أمن واستقرار لبنان بشكل بالغ.

ولعل أوضح مثال على ذلك تجلى من خلال انفجار مرفأ بيروت وخيط التحقيق الذي



يشير إلى الإهمال الجسيم أو التغاضي عن الاحتفاظ بهذه الكمية الخطرة من المواد القابلة للانفجار في منطقة المرفأ وهي الحيوية للغاية في الاقتصاد اللبناني والمحاطة بكثافة سكانية كبيرة. ورغم أن ملابسات الإنفجار لا تزال قيد التحقيق ولكن الافتراض بأن أغلب المسؤولين عن الملف كانوا على علم بهذه الشحنة الخطيرة ولكنهم تغاضوا عن أو أجلوا التخلص منها بشكل آمن استناداً على ضرورة التنسيق المسبق بين المؤسسات الدفاعية والأمنية الوطنية وتلك العائدة إلى حزب الله، يشير بشكل جوهري إلى فشل هذه الصيغة الضبابية من التعاون والتنسيق غير المصحوب بتحديد المسؤوليات وآليات الرقابة. فيما يشير البعض أن تعثر التحقيق في أسباب الانفجار مرة بعد أخرى يعكس رغبة النخبة الحاكمة وخاصة فريق حزب الله في تمييع المسؤولية وعدم الكشف عن تداعيات هذه الصيغة الضبابية لتدخل حزب الله في عمل الأجهزة الأمنية اللبنانية.

إلى جانب ذلك كشفت التطورات السياسية في العامين الأخير، وربما قبلهما أيضا، التوظيف السياسي الواسع لوزن سلاح المقاومة في تفاصيل الحياة السياسية اليومية مما يؤثر على اتخاذ القرارات السياسية بشكل سريع وفعال. فضلاً عن القدرة على تحريك التطورات السياسية من خلف الستار بالإتكال فقط على الوزن العسكري للحزب وليس الوزن السياسي له ولحلفائه. وفي ذلك عقبة حقيقية لتفعيل الديمقراطية التوافقية التي يرتكز عليها لبنان ويجعل من الوزن السياسي لسلاح المقاومة بمثابة سلاح تعطيل للسياسة اللبنانية أكثر منه سلاح ردع ضد العدو الإسرائيلي.

فيما تبقى الصيغة الراهنة المزاوجة لمهام الدفاع والأمن بين حزب الله والمؤسسات الوطنية مهددة لسير الحكم الديمقراطي إذ تؤدي هذه الأدوار أطراف غير خاضعة للرقابة والمساءلة البرلمانية، كما يصعب معها تحديد المسؤوليات بدقة حال حدوث حدث جلل يستدعي المحاسبة كما الحال مع انفجار مرفأ بيروت. بالإضافة إلى تشعب هذه الصيغة الضبابية إلى ملفات أخرى أضرت بشكل واسع بالمصلحة الوطنية، منها عدم قدرة المؤسسات الوطنية على السيطرة على المعابر غير الشرعية التي درجت على تهريب المواد الغذائية والوقود المدعم عبر الحدود إلى سوريا مما أدى إلى اختفائه من السوق



المحلية وارتفاع أسعاره في السوق السوداء. يُضاف إلى ذلك ضبط عدة شحنات للمواد المخدرة المخبئة في بضائع لبنانية بعد وصولها إلى عدة دول خليجية وأوروبية، مما يؤثر سلباً على سمعة لبنان الدولية ويقضي على فرص الترويج للسلع اللبنانية المصدرة للخارج. فضلاً عن تمييع المسؤولية عن قرار الحرب والسلم واشتعال الحدود مرة بعد أخرى دون أي علم مسبق للحكومة اللبنانية أو المؤسسات الوطنية المعنية، مما يرتب على لبنان مسؤلية سياسية في هذه الحوادث دون أن تكون مؤسساته الشرعية ضالعة في اتخاذ القرار بشأنها.

ويكمن التحدى الحقيقي في هذا الصدد في صياغة معادلة جديدة ودقيقة لتوزيع الأدوار والمسؤوليات تجعل للمؤسسات الوطنية في الدفاع والأمن الصفة الحصرية لممارسة هذه المهام دون تدخل من حزب الله. فيما يتم التشاور مع الحزب لدى تهديد التراب اللبناني بشكل محقق أو حدوث حدث أمني أو عسكري كبير مرتبط بإسرائيل مع وضع خطة زمنية لضم سلاح الحزب إلى المؤسسات الوطنية وتخلي هذا الأخير تدريجياً عن صفته العسكرية. ولا يمكن إنكار صعوبة تحقق مثل هذا الأمر بالنظر إلى الظروف الإقليمية وارتباط خلق وتطور حزب الله بالنزعات التوسعية –التي لاتزال قائمة– لإسرائيل وتأخر التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي. مما يبقي استتباب الاستقرار الأمني والعسكري في لبنان رهناً بإرادة ونفوذ القوى الإقليمية أكثر من إرادة الشعب اللبناني ومصالحه الوطنية.

حدود الصيغة الطائفية في الاقتصاد

أيقن اللبنانيون خلال العامين الماضيين أكثر من أي وقت مضى فساد الصيغة الاقتصادية والمالية التي استند عليها لبنان منذ انتهاء الحرب. فالسياسة المالية التي اعتمدت على التوسع في الدين العام أدت إلى وصول الأخير إلى نحو ٩٠ مليار دولار حتى اضطرت الحكومة اللبنانية منذ ربيع ٢٠٢٠ إلى الامتناع عن سداد أقساط الدين بعد أن بلغ نحو ١٧٠٪ من قيمة الناتج المحلي الإجمالي آنذاك. من جهة ثانية أدت السياسة المالية القائمة على تثبيت سعر الدولار وتقديم مزايا مصرفية للعملات الأجنبية

الواردة من الخارج إلى خلق فقاعة مصرفية ما لبثت أن تبددت عند أول اختلال في ثبات سعر الليرة أمام الدولار. إذ فرت أموال كبار المودعين إلى الخارج عبر عمليات تهريب مدروسة فيما تبخرت مدخرات صغار المودعين وحُرموا من سحبها إلا بقيود كثيرة بعد فقدان الليرة اللبنانية أكثر من ٩٠٪ من قيمتها أمام الدولار. إذ أدت سياسة مصرف لبنان التي أجازت إقراض الدولة اللبنانية من أموال المودعين دون الالتفات إلى تنويع المخاطر إلى فقدان قيمة مدخرات اللبنانيين عقب تعثر الدولة في سداد أقساط الدين العام. وهو ما يفسر الخلاف بين تحالف المصارف والحكومة حول كيفية تعيين الخسائر الناتجة عن إعادة جدولة الدين العام ورغبة هذا التحالف إلى دفع المودعين إلى تحمل القسم الأكبر من هذه الخسائر. ولعل من أهم المقترحات المطروحة في هذا الإطار هو توجه الدولة اللبنانية نحو استثمار بعض الأصول غير المستغلة من أجل رد أموال المودعين حتى لو كان الرد بالليرة اللبنانية ولكن بسعر قريب من سعر السوق من أجل إعادة الثقة في السوق المحلية وإعادة تشغيل حركة الاقتصاد.

من جهة ثانية، نتج عن هذا الارتباك المالي تناقص في مخزون الاحتياطي الأجنبي لدى المصرف المركزي مع رغبة هذا الأخير في رفع الدعم بعد عجزه عن الاستمرار في دعم استيراد المواد الأساسية وفق السعر الرسمي. حيث استمر مصرف لبنان في توفير الدولار بالسعر الرسمي لدعم استيراد المواد الأساسية، دون جدوى إذ لم ينعكس ذلك على توافر هذه المواد في السوق المحلية واستمرت في الاختفاء وربما التهريب لسوريا، وتواصلت الطوابير الطويلة في انتظار الحصول على هذه المواد كالمحروقات والدواء والمواد الغذائية، ولذا تقرر رفع الدعم عن استيراد هذه المواد كي لا يتكلف لبنان أثمان هذه المواد مرتين. في المقابل، يشكل رفع الدعم ضغطاً إضافياً على المواطنين الذين يرزح أكثر من ٨٠٪ منهم تحت خط الفقر، خاصة مع تأخر إقرار وسائل الحماية الاجتماعية التي كان من المفترض أن تترافق مع خطة رفع الدعم وهي البطاقات التمويلية.

إلى جانب ذلك، يجب من أجل ضمان خطة إصلاح ناجحة للاقتصاد أن يتم الإصرار على إجراء تدقيق مالي جنائي يتضمن حصر كل المصروفات التي أنفقتها كل مؤسسات الدولة اللبنانية خلال السنوات الأخيرة وخاصة في السنوات التي لم يتم فيها إقرار موازنة سنوية بالشكل الصحيح. وهي السنوات التي تتقاطع فعلياً مع سنوات التعطيل الحكومي وإغلاق مجلس النواب والشغور الرئاسي. أي أن التعطيل الحكومي الذي نشب عن فشل الفرقاء السياسيين عن الاتفاق قد نتج عنه مخالفات مالية عديدة وجب حصرها ومعاقبة الضالعين فيها لضمان عدم تكرار مثل هذه الممارسات مرة أخرى ولضمان استئصال الفساد من جذوره. ورغم أهمية هذا التدقيق المالي في مستقبل إصلاح الاقتصاد اللبناني، يظل الأمر خاضعاً للتجاذب السياسي بين الفرقاء إذ يحاول كل منهم نفي مسؤولية فساد الإدارة المالية عن فريقه.

يستتبع ذلك وضع خطة محكمة لتحرير سعر الليرة اللبنانية، ومن ثم العمل على تنويع قطاعات الاقتصاد والتوجه بشكل أكبر لدعم القطاعات الانتاجية منه كالزراعة والصناعة والتي تأثرت خلال العقد الأخير بسبب قطع طرق التصدير البري لها عبر سوريا إلى دول الخليج. كما يلزم أيضا التوسع في القطاع الخدمي القابل للتصدير والمساعد على تدفق العملات الأجنبية إلى البلاد. مع دراسة إمكانية التحول تدريجياً إلى توليد الطاقة النظيفة والتي قد تسد نسبة كبيرة من العجز في الموازنة فضلاً عن العجز في ميزان المدفوعات. فالواقع أن الحلول الترميمية المؤقتة في الاقتصاد اللبناني هي ما أوصلته لحال الانهيار وبالتالي لابد من وضع خطط إصلاح بحلول أكثر استدامة تأخذ في الاعتبار ليس فقط إنقاذ الاقتصاد من عثرته الحالية وإنما إعادة هيكلته لضمان عدم تعثره مرة أخرى في المستقبل، فالنزعة إلى تأجيل المشكلات للمستقبل لم تعد مجدية.

خاتمة

لا شك أن لبنان اليوم يحتاج إلى عقد اجتماعي جديد لرسم نظام للحكم غير قائم على الصيغة الطائفية. ولكن من أجل الوصول إلى ذلك لابد أولاً من التحول التدريجي من هذه الصيغة الطائفية إلى صيغة مدنية ترفع القيود والحواجز الطائفية التي تقف بين



الدولة والمواطن. وهنا لا يمكن الدفع بالتغيير الراديكالي بين ليلة وضحاها كي لا تتمترس النخبة الطائفية بمواقعها وتفشل عملية إنقاذ لبنان، بل الأجدى هو إضافة قنوات مدنية إلى جانب تلك الطائفية في مختلف إدارات الدولة، حتى تتمكن تلك القنوات من التوسع التدريجي وصولاً إلى إلغاء الطائفية. ومن ذلك الالغاء التدريجي للطائفية في الأحوال الشخصية عبر الاستفادة من القرار ٦٠ لعام ١٩٣٦ الذي يسمح بإنشاء طائفة من خارج الطوائف يطبق عليها قانون مدني والدفع لتوسيع هذه الطائفة تدريجياً لتشمل كل من يرغب بالخروج من سلطة الطوائف الدينية والسماح للتحول إليها من كافة الطوائف. من شأن ذلك أن يساهم في إضعاف سلطة الطوائف على مصير اللبنانيين- وهي التي تتكسب نحو ٩ملايين دولار سنوياً من السيطرة على الأحوال الشخصية- ومن ثم خلق وعي جمعي أكثر رسوخاً مرتبط بالدولة وليس بالطوائف وتجريد الطوائف من موقعها المميز. ومن ذلك أيضا التحول تدريجياً نحو التمثيل السياسي المدني إلى جانب الطائفي، عبر تشكيل قوائم انتخابية للتيار المدني واسترجاع النجاح الشعبي الذي تحقق في الانتخابات المحلية لعام ٢٠١٦ لقائمة «بيروت مدينتي» واستلهام هذه التجربة مع ارتفاع احتمالات نجاحها هذه المرة بفضل القانون النسبي للانتخابات الذي أقر عام ٢٠١٨. وربما قد يكون مفيداً أن يتم الدفع مرحلياً إلى خلق غرفة برلمانية أخرى إلى جانب مجلس النواب يكون الانتخاب فيها على أساس مدني، ورسم خريطة لتوزيع الصلاحيات بين الغرفتين، حتى تتحول تدريجياً الأمور الإجرائية إلى الغرفة المدنية فيما يبقي للغرفة الطائفية الأمور المصيرية التي تمس العيش المشترك أو تمس الطوائف، وهكذا. قد لا يكون التحول التدريجي هو الأمثل ولكنه قد يكون هو الأكثر قابلية للتحقيق، لأن طرح الحلول الجذرية في سياق اجتماعي طائفي هش كالسياق اللبناني قد يؤدي إلى الانزلاق بشكل أكبر في الأزمات بدلاً من الخلاص منها.